المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الاقليمية

تخصص دراسات إفريقية

بعنوان:

إشكالية بناء الدولة الوطنية في إفريقيا _مالي أنموذجا 2017/2012

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إفريقية

من إعداد الطالب:

- عبد الحكيم قشيشد

تحت إشراف الاستاذ:

الدكتور علي لراري.

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الاستاذ	الصفة	المؤسسة الأصلية
شخاوي سليم	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
لراري علي	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
اخلف صارة	ممتحنا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية:2018/2017

الشكر:

أتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان والعرفان بالجميل الى أستاذي الفاضل الدكتور علي لراري على تكرمه بالإشراف على هذه المذكرة كما اشكر اعضاء لجنة المناقشة بتفضلهم مناقشة هده المدكرة ،كما اتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ لقمان مغراوي على الدعم والنصائح التي قدمها من اجل انجاز هذا العمل البسيط واشكر كدلك جميع عمال الادارة والمكتبة الذين ساهمة في اتمام هده المدكرة، كما أخص بالشكر أخي عبد العالي الذي كان لي عونا وجميع الاصدقاء الذين قدموا لي الدعم المادي والمعنوي من اجل اتمام انجاز هذه المذكرة.

الاهداء

بداية أشكر الله عزوجل على توفيقي في انجاز هده المدكرة.

أهدي هدا العمل المتواضع الى روح أبي و الى أمي الغالية واخوتي والى كافة العائلة.

الى كل الاصدقاء الدين ساندوني طيلة فترة انجاز هده المدكرة

الى كل هؤلاء أتقدم اليهم بالشكر والتقدير.

عبد الحكيم

الخطة:

مقدمة

الفصل الاول: التأصيل النظري ومفاهيمي للدراسة.

المبحث الاول: تطور مفهوم الدولة

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لنشاءة الدولة

الفصل الثاني: مسار تطور بناء الدولة في افريقيا

المبحث الاول: مرحلة الاستعمار

المبحث الثاني: بناء الدولة بعد الاستعمار

المبحث الثالث: الانظمة السياسية في افريقيا

الفصل الثالث: بناء الدولة في مالي

خاتمة

مقدمة

مقدمة

عرف مصطلح الدولة الوطنية انتشاراً في الساحة الدولية بعد معاهدة ويستفاليا عام 1648 التي اسست لمعالم الدولة الحديثة في اوروبا بعدما عانت من الحكم الاستبدادي وسيطرة الكنيسة ورجال الدين على الحكم، لكن هده الظاهرة تم القضاء عليها في اروبا بعد ظهور النطريات العقدية وبروز مفكرين نطروا للديمقراطية وضرورة القضاء على سيطرة الكنيسة على الحكم, وقد عرفت الدولة الديمقراطية في اروبا انتشارا كبيرا نتيجة لوجود ثقافة وتنشاة سياسية حيت عملت الدول الاوروبية على ارساء معالم الدولة الحديثة من خلال نشر افكار الديمقراطية التي جاء بها الفلاسفة والمفكرين الغربين وضرورة العمل من اجل بناء دولة دات مؤسسات قوية .

وبالعودة الى موضوع الدولة الوطنية في افريقيا والعالم الثالث بصفة عامة نجد بان المصطلح برز بعد الاستقلال اين اتجهت البلدان الافريقية لبناء دولة ما بعد الاستعمار وتحقيق الوحدة واحدات تنمية في جميع المجلات والتي كانت تسعى اليها مند الكفاح ضد الاستعمار الغربي الدي كان له تأثير كبير على عملية بناء الدولة في افريقيا بعد الاستقلال نتيجة للتقسمات التي قام بها في افريقيا وخلق الحساسية بين الاتنيات الموجودة في افريقيا , والتي واجهت العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية نتيجة لانتشار الفقر والبطالة العالية اضافة الى المديونية الخارجية والنزاعات الموجودة داخل القارة التي كان لها اتر كبير في عملية بناء دولة حديثة في افريقيا التي اسسها ايجاد مؤسسات قوية ومنطمة تطبق القوانين وتحترم الديمقراطية ولاتعترف بالولاءات القبلية والاتنية التي تسيطر على الحكم في افريقيا واضعفت دور المؤسسات الحكومية بسبب افتقارها للقدرات المادية والخبرات الازمة للتعامل مع ظاهرة الانقلابات العسكرية وعدم احترام الدساتير وهي سمة بارزة في افريقيا.

واختصت الدراسة بتناول عملية بناء الدولة الوطنية في مالي مند الاستقلال مع التركيز على الفترة الممتدة من 2012 حتى اليوم مع ابراز اهم التغيرات التي طرأت على النطام السياسي ودور النزاع بين الشمال والجنوب في افشال بناء الدولة في مالي مند الاستقلال والدي يهدد الاستقرار السياسي في المنطقة مع ابراز الخلفية التاريخية للنزاع في مالي مند الاستقلال حتى اخر انقلاب حدت في مالي عام 2012.

وانطلاقا من هده العناصر وعلى هذا الاساس تتمثل الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة فيما يلي:

كيف تؤثر البنية الداخلية للدولة في مالي على بنائها؟

الاسئلة الفرعية:

– هل يمكن القول بأن الإتنية عامل ساعد على بناء الدولة الوطنية في مالي؟

– ما هو دور الجيش في عملية بناء الدولة في مالي؟

– ماهي الرهانات التي تواجهها مالي في عملية بناء الدولة الوطنية؟

الفرضيات:

- تلعب العوامل الإتنية دورا بارزا في عملية بناء الدولة في مالي.
- يضطلع الجيش بأدوار سلبية في عملية بناء الدولة في مالي.
- تعتبر الرهانات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية والطبيعية عامل مؤثر في عملية بناء الدولة الوطنية في مالي.

مجالات الدراسة:

المجال الجغرافي:

تشمل هده الدراسة عملية بناء الدولة الوطنية في مالي والتي تحتل موقعا هاما في منطقة الساحل الافريقي والتي توجد في غرب افريقيا ولها حدود مع كل من النيجر في الشرق, السنغال وموريتانيا من الغرب, بوركينا فاسو وساحل العاج من الجنوب ومن الشمال الجزائر.

المجال الزماني:

تعالج هده الدراسة عملية بناء الدولة الوطنية في مالي بعد2012 مع دكر المراحل السابقة التي عرفتها مالي في عملية بناء الدولة.

المجال الموضوعي:

تدور الدراسة حول دور المؤسسات الدستورية في عملية بناء الدولة بالإضافة الى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودور الجيش في العملية التي تعد جد معقدة والتي تتأثر بالعديد من الموضوعات المختلفة سواء من حيت المكان والزمان وتأثيرات البيئة المحلية والداخلية ومصالح القوى الفاعلة في العملية.

اهمية الدراسة:

1 الاعتبارات العملية:

تأتي هذه الدراسة في اطار تحليل تطور الدولة في افريقيا وطريقة انتقالها من النموذج التقليدي حيث لعبت المتغيرات الدولية دورا كبيرا على بناء الدولة خاصة بعد استقلال التي طبقت الفكر الغربي التنظيمي أيضا مراعات الخصوصية الثقافية للمجتمعات اضافتا الى أن الدولة تخدع لإعادة هيكلة وفق رغبات تخرج عن تطلعات وحاجاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمعات الافريقية.

2- الاعتبارات العلمية:

إن دراسة موضوع الدولة يمتد في حقول معرفية مختلفة تقع متغيراتها في نطاق علوم الاجتماع والسياسية والاقتصاد والادارة كما أن الدراسة من شأنها اطراء المعرفة النظرية والواقعية لبناء الدولة من خلال تتبع مسارها التطوري والمناهج المتبعة لعملية الدراسة.

3- أهمية الدراسة: تضمن هذه الدراسة الوصول الى الاهداف التالية:

دراسة نموذج الدولة في مالي كحالة من خلال ابراز المسيرة التاريخية لبناء الدولة في مالي مع ابراز أهم التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في عملية البناء والتحديث مع ذكر أهم عوامل الفشل والتحديات .

4- مبررات الدراسة:

لكل باحث في موضوع معين أسباب تدفعه لدراسته قد تكون هذه الاسباب موضوعية تدخل في اطار البحث العلمي واخرى ذاتية تتعلق بذاتية الباحث.

المبررات الموضوعية:

باعتبار أن الدراسة تدخل ضمن نطاق التخصص في اطار الدراسات الافريقية وموضوع الدولة في مالي يمثل اهمية كبرى نظرا لحساسيته ومكانته مع ابراز خصوصية الدولة في مالي التي تمتاز بالهشاشة مع التعرض لتاريخ الدولة في مالي التقليدي والحديث.

المبررات الذاتية:

تنطلق من ارادة شخصية في محاولة لمعرفة تركيب الدولة ودورها بشكل عام والدولة في مالي بشكل خاص باعتبار الدولة أداة رئيسية لتسيير الشؤون العامة من أجل الوصول لدراسة أكاديمية حول موضوع بناء الدولة في افريقيا.

الدراسات السابقة:

تم التطرق الى الموضوع من قبل عدة دراسات سابقة نذكر منها على سبيل المثال:

1.كتاب تحت عنوان: مالي عودة الاستعمار القديم عبد الله مامادو باه وأخرون، تناول الكتاب تاريخ مالي مطولا و تحد عن جماعة التوارق وتاريخهم في مالي منذ القديم. حتى التطرق الى أسباب النزاع في مالي من 1963 الى 2012.

2.عايدة العزب موسى، جذور العنف في الغرب الافريقي، حالتي مالي ونيجيريا تناول الكتاب ظاهرة العنف في كل من مالي ونيجريا أسبابها واثيرها على استقرار الأوضاع في الدولتين.

3. مذكرة نيل شهادة الماجستير للطالب: جبابلية عبد الحفيظ، معنونة تحت: تحديات بناء الدولة في إفريقيا. تناولت الدراسة، لمحة تاريخية عن الدول قبل الاستعمال وأثناء الاستعمار وبعد الاستقلال والتركيز على أهم التحيات التي تواجهها عملية بناء الدولة في إفريقيا.

4.مذكرة تحت عنوان الدولة القومية واالنزاعات العرقية في إفريقيا دراسة حالة السودان مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع علاقات دولية، من إعداد الطالبة جميلة سي قدير جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

5.الدمقرطة والحكم الراشد في إفرقيا: دراسة في المداخل النظرية ، الاليات وعمليات، مؤشرات قياس نوعيتها. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعى باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، من إعداد الطالب بروسي رضوان، 2009/2008.

6.قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الامن والاستقرار فيها، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من تقديم مدوني علي، جامعة بسكرة، 2013 /2014.

الا طار المنهجي والنظري:

أ. الاطار المنهجي: من خلال دراستنا لهذا الموضوع قمنا بالاعتماد المنهج التاريخي وكذا المنهج الوصفي التحليلي من أجل فهم عملية بناء الدولة في إفريقيا بصفة عامة ومالي بصفة خاصة.

ب. الاطار النظري: نظرية التحديث ونظرية التبعية،

الاطار المفاهيمي للدراسة:

الدولة: يعرف ديجي الدولة على انها: " عبارة عن مجوعة من الناس الاجتماعيين بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة."

الدولة الفاشلة: يعرفها نعوم تشومسكي: " تلك التي لا تقدر أو ترغب بحماية مواطنيها من العنف والدمار، وتعتبر نفسها فوق القانون وبالتالي تطلق يدها في ممارسة العنف والعدوان ضد مواطنيها والاخرين، حتى وإذا كانت تملك أشكالا ديمقراطية، إلا أنها تعاني من عجز ديمقراطي خطير يجرد مؤسساتها الرسمية من أي جوهر ديمقراطي حقيقي".

مفهوم عملية بناء الدولة: تعريف فرنسيس فوكوياما: حيث يقول ": تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني ان بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها".

صعوبات الدراسة:

هناك مجموعة من الصعوبات التي واجهتني في إنجاز هذا المجهود ويكن حصرها كالتالي:

1.ضيق الوقت مقابل موضوع يتطلب فترة زمنية معتبرة للاطلاع حوله.

2. الالتزامات بالدراسة.

3. الصعوبة في انتقاء المراجع المهمة نظرا لكثرتها حول الموضوع.

الفصل الأول:

تاصيل نظري ومفاهيمي للدراسة

المبحث الاول: تطور مفهوم الدولة

المطلب الاول :ماهية الدولة.

يعتبر مصطلح الدولة من بين اكتر المصطلحات اهمية من مختلف الجوانب وخاصة السياسية منها حيت تعددت التعاريف بشأنها نطرا لاختلاف الرؤى بين الباحتين والمفكرين من ناحية واختلاف الفترات والحقب الزمنية لكل تعريف ونطرا لكون هدا المفهوم دو طبيعة غربية ، او غربي النشأة سنعرج اولا على المفهوم الغربي للدولة ومن تمة سننتقل الى المفهوم العربي للدولة .

يعرف ديغي"Duguit": الدولة بانها عبارة عن مجموعة من الناس الاجتماعيين بينهم طبقة حاكمة واخرى محكومة ، ودلك فان ديغي يطلق اسم الدولة على كل تنظيم للجماعة السياسية سواء كان هدا التنظيم قديما او حديتا او كان متأخر او متحصر فحسبه كل مجتمع سياسي مهما كانت طبيعته يسمى دولة.

ويعرف جارنرGarner الدولة بانها مجموعة من الافراد الدين يشغلون بصفة دائمة رقعة جغرافية محددة من الارض ومهما كان عددهم بشرط ان يتمتعوا بالاستقلال من السيطرة الخارجية ، ولهم حكومة تملك الهبة يدين لها المواطنون بالطاعة.

اما روبرت ماكيفر فيعتبر الدولة اشمل من الحكومة لان لها مستوياتها وقوانينها وطريقتها في تكوين الحكومة فهو يعتبرها بيئة المجتمع السياسة، وجزء من البيئة الاجتماعية الشاملة ، فهي تعد بناء سياسي لما لها من عادات وتقاليد وتقيم علاقات بين الحكام والمحكومين وهي اشمل ادا من الحكومة.[1]

يعرف الفرنسي كاري دي ما لبرج Caare de Mailbag الدولة بأنها «مجموعة من الافراد تستقر على اقليم معين تحت تنظيم خاص ، يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليها تتمتع بالأمر والاكراه"[2]

كما يعرفها كارل ماركس بأنها"منطمة للسيطرة الطبقية ولاضطهاد طبقة على يد طبقة أخرى وتمتل ظاهرة استغلال وتسلط غير شرعي يجب العمل على تحطيمها وانقاد المجتمع الانساني

[1] مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي،(ليبيا، منشورات جامعية السابع من افريل،2007)،ص،113.

[2] الظاهر نعيم ،ادارة الدولة والتنظيم السياسي الدولي، (اربد 'عالم الكتب الحديث ،ط2009،1)،ص،45.

كابوسها"[1] وحسب تعريف ماركس للدولة فانه يرجع سبب قيام الدولة الى الصراع الطبقي الموجود بين الطبقات المشكلة للمجتمع.

ويعرف جورج بوردیو بانها «الدولة ليست حصيلة الاقليم والشعب والقانون كما تقر دلك نظرية المقاييس التلات للدولة ، انها قبل كل شيء تضافر بين فكرة النظام المنشود التي توحد جماعة بشرية ما وحسم القواعد الملزمة " [2]من خلال تعريف بوردیو فان الفكرة تكمن في من يمتل النظام المنشود ويضبط القواعد العامة لتنظيم حياة الافراد والجماعات داخل الدولة.

أما في اللغة العربية فمعنى كلمة دولة هو اضراب الحال وعدم الاستقرار والاشتقاق العربي ينطلق في الحقيقة على الحكومة اكتر من الدولة، آما في اللغة اللاتينية فالمعنى المستفاد من كلمةStatiet as Svite المرادفة لكلمة Status فتفيد عكس المعنى المستفاد في اللغة العربية فهو يشير الى فكرة الاستقرار وان الوقوف استقرار الوضع وتعني وضعية الرجل الواقف ولكن عندما تلحق هده الفكرة صفة السياسي فتأخذ الامارة، حيت استقرار معناها في العصور الحديثة على ما تعنيه عبارة الدولة في العربية.

وتعرف الدولة من الناحية العربية بانها جماعة مستقلة من الافراد بصفة دائمة مستمرة ومعينة بينهم طبقة حاكمة واخرى محكومة

وتعرف الدولة بانها وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة السلطات القانونية معينة في مواجهة امة مستقرة على اقليم محدد تباشر حقوق السيادة بإرادتها المنفردة عن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها وحدها.

---

[1] جورج بولدزر و اخرون ،اصول الفلسفة الماركسية ،تر، شعبان بركات ،(بيروت منشورات المكتبة العصرية،ج1)،ص،238.

[2] Georges Boudreau، L'Etat، paris: édition du seoil، 1970، p3.

فالدولة هي مجتمع منظم يعيش على اقليم معين يخضع لسيطرة هيئة حاكمة دات سيادة ويتمتع بشخصية معنوية معينة متميزة عن المجتمعات الاخرى[1].

اما التعريف الشبه متفق عليه من مختلف علماء السياسة والاجتماع هو الدي يعرف الدولة بانها مجموعة من الافراد الدين يقيمون بصفة دائمة على اقليم معين تسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها حكومة[2].

المطلب التاني: اركان الدولة.

تتشكل الدولة من خمسة اركان اساسية والتي يجب ان تتوفر في اي تنظيم اجتماعي حتى يمكن ان تقوم دولة فيه وهده العناصر هي:

1 السكان: ويمتل احد الاركان الاساسية للدولة يخضع السكان في اي دولة الى القوانين التي تفرضها السلطة ويتشكل السكان بدورهم من تلات اصناف

المواطنون وهم السكان الاصليون والدين يتمتعون بكامل ا لحقوق السياسية، المقيمون وهم الافراد الدين يعيشون داخل الدولة لفترة زمنية معينة يتم تجددها عن طريق منحهم تراخيص تسمح لهم بالإقامة ، الاجانب وتمتل في الشخاص الدين يؤتون للسياحة او عقد الصفقات التجارية، ويختلف عدد السكان من دولة الى اخرى فلا توجد نصوص قانونية تفرض تحديد عدد السكان فهناك دول لا يتجاوز عدد سكانها الالاف واخرى يتجاوز تعداد سكانها الملايين.[3]

2الاقليم :يتكون الاقليم من تلات اجزاء وهي الارض والمجال الجوي والبحري

الإقليم الارضي: وتمتله مساحة اليابسة التي تستغلها الدولة والتي يحدد وفق حدود طبيعية او اصطناعية يضعها الانسان ليفرق بين الاراضي التي يحكمها.

الاقليم المائي: وهو ما تملكه الدولة من انهار وبحار والدي تقدر مساحته باثنتي عشر ميلا بحريا تمارس من خلاله الدولة سيادتها عليه

---

[1] سارة بن عمر، كريمة لاتامن، مفهوم الطبيعة البشرية واهميتها في التطويق السياسي عند ميكيا فيلي ،مدكرة لنيل شهادة الماستر في شعبة الفلسفة،(جامعة ورقلة،2014-2015)،ص8.

[2] مولود زايد الطيب، المرجع نفسه، ص114.

[3]

الاقليم الجوي: عبارة عن الفضاء الدي يعلو الارض والمياه الواقعة تحت سلطة الدولة والتي تمارس سلطتها عليه فلا يمكن لدولة اخرى اختراقه دون موافقة الدولة هو تعدي على السيادة الوطنية.

3السلطة السياسية: تعد السلطة السياسية ضرورية لقيام الدولة وتنظيم العلاقات بين الافراد عن طريق السلطة التي تمكنها من دلك مع ضرورة الاعتراف ورضى الافراد بها ، وحتى تتمكم من فرض النظام يجب ان تملك القوة التي تمتل السلطة السياسية والتي تمتاز بالثبات فهي غير قابلة للتجزئة وشاملة لجميع جوانب العيش داخل الدولة .

4الاستقلال:يعتبر كشرط اساسي حتى تكون الدولة غير تابعة او تحت حماية دولة اخرى وفي حالة الحماية لا تعتبر دولة مستقلة لأنها غير كاملة السيادة.

المطلب الثالث :خصائص الدولة

السيادة: وتعني سلطة الدولة على الاقليم الدي قامت فيه وتشمل جميع ما يوجد فيه من افراد وممتلكات وتعود التسمية الحالية للسيادة للمفكر "جان بودان" في كتابه الجمهورية سنة 1576 ، وتعتبر السيادة مطلقة فلا يمكن ان تتنازل عنها الدولة و ان حصل دلك فهدا يعني زوال الدولة وتتمثل مظاهر السيادة من خلال:

-سيادة القانون: اي ان سيادة القانون تتعلق بالأفراد والجهة التي يمكن لها ان تصدر الاحكام و النهائية في الدولة بحسب ما يخول لها القانون وما جاء في الدستور، ومن خصائصها ان تكون مطلقة لا سلطة تعلوا فوقها والسيادة شاملة تطبق فلى جميع الافراد دون استثناء مع مراعات فئة الاجانب والمقيميين داخل الدولة وهي غير قابلة للتنازل ولا التجزئة بصفتها دائمة لا تزول بتغير الأشخاص اللدين يحكمون[1].

والسيادة تكون على المستويين الداخلي والخارجي:

الشخصية القانونية: ويتم اكتسابها من خلال القدرة على اكتساب الحقوق وفرض الواجبات ودلك بالتعامل مع الدولة وكأنها شخص معنوي فهي مستقلة عن الافراد الدين يقومون بممارسة السلطة وخدمة المصالح العامة وليس خدمة المصالح الشخصية باسم السلطة، كدلك احترام الدول للاتفاقيات

[1] احمد زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، (ليبيا، دار الكتب العربية، ط1، 2007)، ص ص133، 139.

والمعاهدات التي يقوم بها الافراد باسم الدولة والتي تبقى تابة رغم تغير اشخاص الحكام بالإضافة الى احترام القوانين المعمول بها داخل الدولة رغم التغبر الدي يجري على مستوى النظام والحكام[1]

مفهوم عملية بناء الدولة:.State Building

يعد مفهوم عملية بناء الدولة مصطلحا تقليديا وحديتا في ان واحد فقد ساد المفهوم في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة وتزامن مع استقلال العديد من ا لدول وتخلصها من الاستعمار ، وتهدف عملية بناء الدولة الى اقامة مؤسسات تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة ومع نهاية الحرب الباردة اصبح مفهوم بناء الدولة يخص الدول الفاشلة التي اصبحت المصدر المهدد للأمن والسلم في العالم باعتبار ان الدول الفاشلة لا تحترم حقوق الانسان ولا تطبق الديمقراطية والتي تقتطي احترام التعددية ا لسياسية وحرية التعبير ، ومن هنا جاءت مبادرة الامم المتحدة ومعها الدول الكبرى من اجل مساعدة الدول الفاشلة في اعادة البناء و اصلاح المؤسسات السياسية وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتطوير المجال الامني حتى تتمكن من نشر الديمقراطية وضمان الاستقرار الداخلي وعدم تشكيل تهديد على المستوى العالمي[2].

ولقد اختلفت التعاريف التي اهتمت بعملية بناء الدولة فكل مفكر يضع تعريفا حسب افكاره التي يراها مناسبة ومن بين التعاريف التي عالجت موضوع بناء الدولة اخدنا التعريفين التالية :

تعريف فرانسيس فوكو ياما Francis Fukuyama حيت يقول بانها "تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني ان بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها[3]"بمعنى ان عملية بناء الدولة تكون من خلال ايجاد مؤسسات واطر قانونية تقوم بدورها جيد تضمن للأفراد حقوقهم وواجباتهم وتنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين من اجل تحقيق الامن والاستقرار د اخل الدولة.

---

[1] المرجع نفسه

[2] دفاتر المتوسط،ع5،جامعة باجي مختار عنابة ،اكتوبر 2016،ص.

[3] فرانسيس فوكو ياما ،بناء الدولة و النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة المحلية في القرن الحادي والعشرين ،تر مجاب الامام ،(الرياض ،العبيكان للنشر،2007)،ص،20.

كما يعرفها تشارلز تيلي بانها «عملية اقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة ، لها سلطة السيطرة على اقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة [1]" ا ان عملية بناء الدولة تبدا من اقامة مؤسسات دات سيادة تتمتع بالقوة والقدرة على السيطرة وتوفير الامن والعدالة ومتطلبات الحياة لمواطنيها والتي تختلف من دولة الى اخرى على غرار توفير الامن والغداء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال التعريفيين السابقين نستنتج بان عملية بناء الدولة يجب ان تنطلق من اقامة مؤسسات تتمتع بالسيادة التامة والتي تخول لها وضع القوانين وصياغة الدساتير لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين بالإضافة الى توفر القدرة لدى المؤسسات على ضمان تنفيد القوانين وتحقيق العدالة والامن وتوفير متطلبات العيش للمواطنين والتي تؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستقرار سياسي ، فمع توفير كل هده العوامل يمكن للدولة ان تجسد عملية البناء على ارض الواقع و ادا ما لم تستطع الدولة تحقيق دلك سوف تبقى عرضة للتدخل الخارجي وتفسح المجال امام انتشار العصيان والتمرد الداخلي الدي يؤدي الى قيام الحروب الاهلية والحركات الانفصالية داخل الدولة.

تعريف الدولة الفاشلة:

ظهر مصطلح الدولة الفاشلة في بداية التسعينيات من القرن الماضي حيت تم دكر مجموعة من الدول وتصنيفها على اساس انها دول منهارة وهي الصومال ، ليبيريا ، السودان يوغوسلافيا ، هايتي وكمبوديا باعتبارها غير قادرة على حفظ مكانتها في المجتمع الدولي نتيجة انهيار المؤسسات الحكومية وغياب الامن اضافة الى العجز الاقتصادي ما دفع بالمؤسسات المالية العالمية اعداد تقارير دورية حول الاوضاع في دول العالم ، وقد كانت مجلة فورين بوليسي الامريكية هي التي اشارت الى دلك من خلال مقال صدر لها في سنة 1993 تتحدث فيه عن الاوضاع التي تعيشها الدول الفاشلة.

[1] Charles Tilly <War Making and state making as organized bringing the state back in .edited by p.evans، d: crime> in raeschermeyer and tskocpel Cambridge، UK: Cambridge university، press1985، pp.، 169-191.

لقد اهتم العديد من العلماء والمفكرين بدراسة الدولة الفاشلة ومحاولة فهم اسباب فشلها الا انه لم يتم التوافق بين الباحثين حول تحديد مفهوم موحد للدولة الفاشلة ومن بين التعاريف الموجودة اخدنا التعاريف الاتية:

تعريف الامريكي نعوم تشو مسكي حيت يقول: «آن الدولة الفاشلة تلك التي لا تقدر او ترغب في حماية مواطنيها من العنف والدمار ، وتعتبر نفسها فوق القانون وبالتالي تطلق يديها في ممارسة العنف والعدوان ضد مواطنيها والاخرين ، حتى وادا كانت تملك اشكالا ديمقراطية ، الا انها تعاني من عجو ديمقراطي خطير يجر مؤسساتها الرسمية من اي جوهر ديمقراطي حقيقي"[1].

ويعرفها كدلك ستيفان راتنر وجيرالد هيلمان بانها «هي الدول العاجزة عن المحافظة على دورها كعضو داخل المجموعة الدولية بسبب العنف و الفوضى ، فان هده الدول تضع مواطنها في خطر وتمتل تهديدا لجيرانها من خلال قوافل اللاجئين وعدم احترام الاستقرار والحرب العشوائية"[2].

كما يعرفها صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي: «آن الدول الفاشلة تلك التي لا تستطيع ان تقوم بوظائف اساسية وتحديدا التعليم والامن والحكم".[3]

فالدولة الفاشلة هي التي لا يمكن ان تفرض سيطرتها على الاوضاع الامنية وتحسين اقتصادها والاوضاع الاجتماعية لمواطنيها ما يسبب امتشار الفوضى و الاعمال التخريبية والعصيان الدني لقوانين ومؤسسات الدولة التي تستعمل القوة لمنع دلك حتى وان تطلب دلك قتل المواطنين او سجنهم او عدم التدخل في فض النزاعات واعمال العنف لعدم القدرة على دلك والأمثلة والعينة من الصومال التي اقتصر الامن فيها على المؤسسات الحكومية فقط والتي عرفت انهيار لمؤسسات الدولة فيها وغياب الامن والاستقرار داخل الدولة ما جعل المجتمع الدولي يتحرك نحو الوضع ويقوم بالتدخل العسكري في الصومال لدواعي انسانية.

[1] نعوم تشومسكي ،الدولة الفاشلة ،تر، سامي الكعبي،(بيروت :دار الكتاب العربي،2007)،ص،08.

[2] Helman، GBend Rather، resaving Fail State، Foring Policy، 89، 1991-1992، pp،3-5.

[3] www.fund for peace. Org

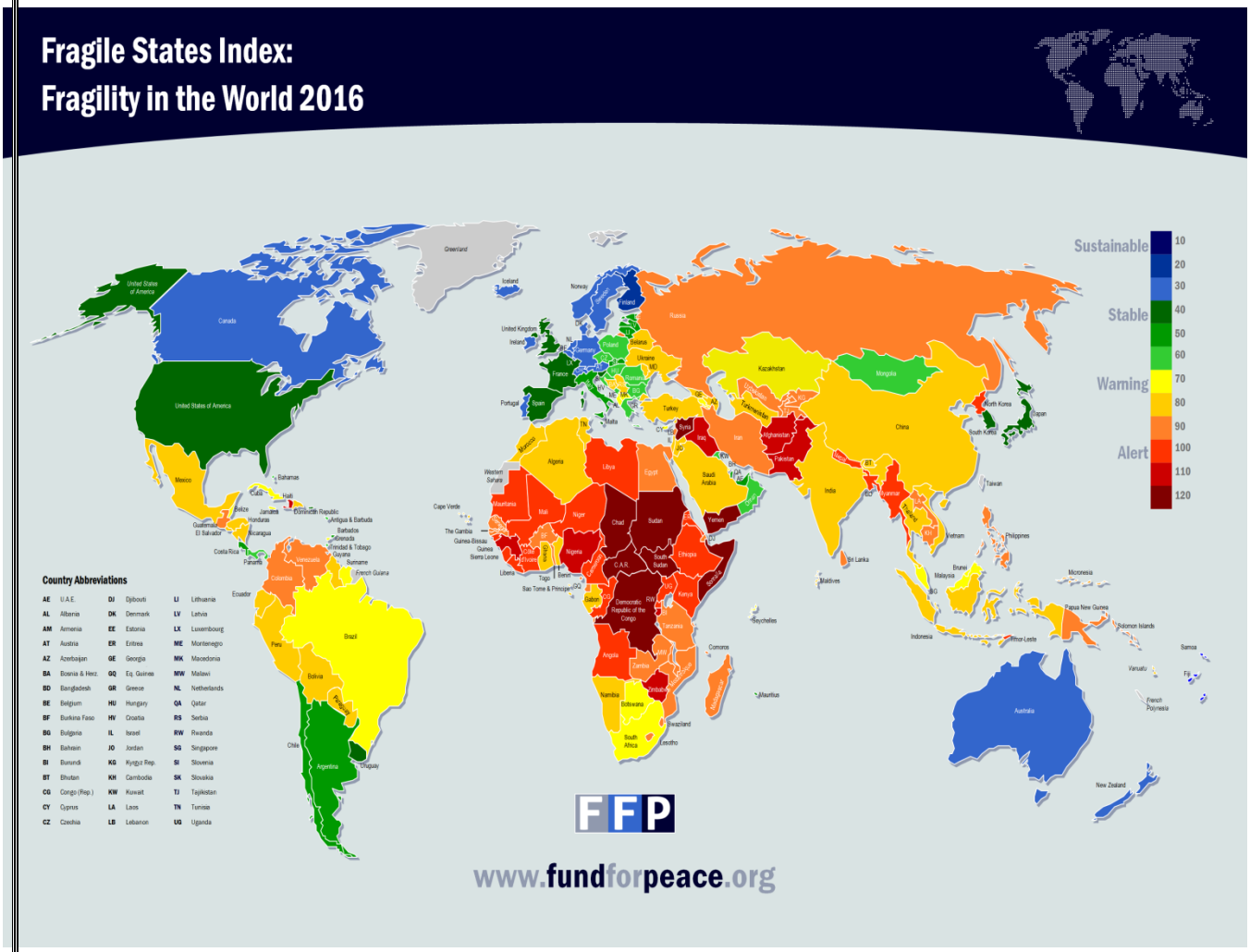

خريطة الدول http://fsi.fundforpeace.org/map/2016heatmap.png

الفاشلة في العالم لسنة 2016، 2017/04/28.

ملامح الدولة الفاشلة:

بعد الاهتمام الدي ابداه صندوق السلام ولاشتراك مع مجلة فورين بوليسي في نشر التقارير السنوية حول الدول الفاشلة من خلال استخدام برامج تقوم بمسح وجمع المعلومات وتحليلها وفق المؤشرات الموضوعة باتباع طريقة حسابية تكون فيها مجموع النقاط 120 نقطة ، حيت تكون الدولة المتحصلة على انبر عدد من النقاط هي الأكثر عرضة للفشل ويتو ترتيب الدول تنازليا وفق مؤشرات تتم دراستها وهي

المؤشرات السياسية:

وترتبط اساسا بأنظمة الحكم والنخب السياسية الحاكمة وتظهر من خلال مجموعة من المؤشرات كغياب دولة القانون وانتهاك حقوق الانسان عن طريق الاعتقالات السياسية وتضيق وفرض الرقابة على حريات التعبير ومنع التظاهرات والتجمعات وخي صفات الحكم الديكتاتوري والأنظمة الشمولية ما يؤدي الى الانقسامات ما بين النخب الحاكمة حول السلطة وتوجهها الى خدمة المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة ما يشجع على انتشار الفساد والرشوة وهدا ما يؤدي الى تظهور الاوضاع الامنية و بروز الانقلابات العسكرية الدي يؤثر سلبا على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة لأنها غير قادرة على ضمان الاستقرار و السير الحسن لمؤسساتها الامنية والاقتصادية وهدا ما يمهد الطريق امام التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة باسم التدخل الانساني ونشر الامن والاستقرار بعد فشل اجهزة الدولة في القيام بمهامها التي وجدت من اجلها.

المؤشرات الاجتماعية:

تتم عملية رصد المؤشرات الاجتماعية من خلال سوء توزيع السكان والتمركز في المدن الكبرى ما يخلق خلل في توفير الخدمات وضروريات الحياة للمواطنين ، نتيجة ارتفاع عدد السكان الدي يؤثر على قدرة الدولة على تلبية حاجيات مواطنيها من صحة وتعليم ة وخدمات اخرى ، حيت تختلف نسبة تقديم الخدمات في المدن الكبرى عن المناطق الاخرى وهدا الدي يؤدي الى بروز ظاهرة النزوح من الارياف الى المدن بحثا عن حياة وفرص افضل للعيش وعادة ما تكون للبحت عن المياه و او الغداء جراء التضاريس الطبيعية التي يقطن فيها الافراد ، كدلك التنوع الاثني والعرقي داخل الدولة الواحدة

الدي يعد من ابرز المؤشرات الاجتماعية حيت تعاني الإثنيات المختلفة من مشكلة النزاعات والاضطهاد من طرف جماعات على حساب جماعات اخرى وغياب للعدالة الاجتماعية في العديد من الدول التي توجد بها عدت اثنيات والتي يكون مصيرها التهميش والاقصاء بالنسبة لفئة على حساب فئة اخرى[1] ، كما هو الحال في مالي بالنسبة للطوارق مند الاستقلال ما خلق عدا دائما لحكومة المكومة المركزية في الجنوب ، ونتيجة للتهميش الدي عانت منه ظهرت عدت حركات تمرد في شمال مالي تنادي بالانفصال عن الجنوب نتيجة لفشل حكومة مالي في تحقيق الاندماج الاجتماعي بين الاثنيات المشكلة للمجتمع داخل مالي والدي يهدد المن والاستقرار داخل الدولة وفي المنطقة كلها.

المؤشرات الاقتصادية:

تعتبر المؤشرات الاقتصادية من بين اعم الاليات لقياس فشل الدولة والتي تبرز من خلال ارتفاع مشكلة المديونية الخارجية وخدمة الين التي تعتبر اهم عائق يواجه الجول في تحقيق عملية التنمية لأنها تبقي رهينة خدمة الديون ما يخلق اختلال في الميزانية العامة للدولة ، والدي يؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة بنسب عالية خاصة في اوساط الشباب الحاصلين على الشهادات الجامعية لان غياب التنمية والمشاريع المنتجة وعدم تكافئ الفرص بالإضافة الى غياب سياسيا اقتصادية فعالة قادرة على امتصاص البطالة وتوفير مناصب عمل للمواطنين ما يؤدي الى انتشار الفقر و الفساد الاقتصادي وظهور الآفات الاجتماعية التي تهدد المجتمع.

															Very High Alert
1		Somalia	9.7	9.7	9.4	9.5	9.3	9.0	9.5	9.0	9.7	9.7	10.0	9.5	114.0
2		South Sudan	9.9	10.0	9.9	6.6	9.0	9.3	9.7	10.0	9.7	10.0	9.7	10.0	113.8
3		Central African Rep.	8.7	10.0	9.3	7.2	9.9	8.6	9.8	10.0	9.9	9.2	10.0	9.5	112.1
4		Sudan	9.0	10.0	9.8	9.1	7.6	8.7	9.8	9.1	9.3	9.2	10.0	9.9	111.5
4		Yemen	9.5	9.6	9.5	7.5	8.4	9.4	9.4	9.3	9.4	10.0	9.5	10.0	111.5
6		Syria	8.4	10.0	10.0	8.6	7.4	7.8	10.0	8.9	9.8	10.0	9.9	10.0	110.8
7		Chad	9.9	9.8	8.5	8.9	9.3	8.0	9.2	9.8	9.3	9.1	9.8	8.5	110.1
8		Congo (D. R.)	9.1	9.7	9.7	6.8	8.9	8.1	9.3	9.7	10.0	9.2	9.8	9.7	110.0
															High Alert

[1] عدنان السيد حسين واخرون،النزاعات الاهلية العربية :العوامل الداخلية والخارجية ،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،1997)،ص،101.

9	Afghanistan	9.5	9.5	8.6	8.4	7.5	8.5	9.1	9.6	8.7	10.0	8.6	9.9	107.9
10	Haiti	9.2	7.9	6.7	9.0	9.5	8.9	9.4	9.4	7.7	7.9	9.6	9.9	105.1
11	Iraq	8.1	9.4	9.8	7.9	7.5	6.8	9.2	7.8	8.9	10.0	9.6	9.7	104.7
12	Guinea	8.9	8.4	8.8	7.5	7.4	9.4	9.8	9.2	7.9	9.0	9.9	7.6	103.8
13	Nigeria	9.1	7.7	9.4	7.4	8.8	7.7	8.8	9.4	9.1	9.7	9.9	6.5	103.5
14	Pakistan	8.9	8.9	9.7	7.3	7.0	7.4	8.3	8.2	8.2	9.3	8.9	9.6	101.7
15	Burundi	9.5	9.1	8.1	6.5	7.4	8.2	9.0	8.2	8.5	9.0	8.5	8.7	100.7
16	Zimbabwe	8.6	8.7	7.5	8.1	8.2	8.3	8.9	8.5	8.4	7.8	9.8	7.7	100.5

Alert

17	Guinea Bissau	8.3	7.5	5.4	8.3	8.7	8.5	8.9	9.5	7.5	9.1	9.6	8.5	99.8
18	Eritrea	9.1	8.5	6.6	8.0	7.5	8.3	9.5	8.6	9.1	7.4	8.1	7.9	98.6
19	Niger	9.5	8.0	7.7	7.2	8.2	8.0	7.8	9.2	6.7	8.9	8.9	8.3	98.4
20	Kenya	9.1	8.0	9.1	7.8	8.0	7.4	7.8	8.2	7.2	8.5	8.9	8.3	98.3
21	Cote d'Ivoire	8.2	8.0	8.3	7.0	8.2	6.8	8.1	8.7	8.1	7.7	9.4	9.4	97.9
22	Cameroon	8.3	8.0	8.5	7.8	8.1	6.3	8.7	8.9	7.7	8.1	9.4	8.0	97.8
23	Uganda	8.7	9.1	9.0	7.6	7.6	6.7	8.3	8.5	8.0	7.3	8.9	8.0	97.7
24	Ethiopia	9.3	9.5	8.6	7.3	6.7	6.7	7.7	8.3	8.5	8.1	8.3	8.2	97.2
25	Libya	5.1	8.0	8.3	6.5	5.8	8.0	9.5	7.2	9.3	9.6	9.4	9.7	96.4
26	Myanmar	7.3	8.3	9.9	6.0	7.9	6.4	8.7	8.7	8.6	8.4	8.6	7.5	96.3
27	Liberia	9.2	8.9	6.0	6.9	8.6	8.3	7.0	9.5	6.7	6.6	8.3	9.5	95.5
28	Mauritania	8.9	8.2	7.2	6.6	7.0	7.9	8.2	9.2	8.1	7.1	8.8	8.2	95.4
29	Mali	8.7	8.1	7.9	8.7	7.6	7.9	6.3	9.0	7.0	9.2	5.2	9.6	95.2
30	North Korea	7.9	4.6	6.0	4.1	7.7	8.9	10.0	8.8	9.6	8.5	8.5	9.3	93.9
31	Congo (Republic)	8.1	7.9	6.9	7.1	8.3	6.7	9.1	9.2	8.2	6.7	6.7	7.3	92.2
32	Rwanda	8.2	8.0	9.1	7.6	8.5	6.2	6.8	7.6	7.4	5.9	8.3	7.7	91.3
33	Nepal	8.8	8.0	9.5	6.7	7.2	7.0	7.1	7.4	7.4	6.7	8.3	7.1	91.2
34	Sierra Leone	9.2	7.9	5.9	8.7	8.5	8.8	7.1	9.0	5.5	4.5	7.8	8.1	91.0
35	Timor Leste	9.2	6.5	6.7	7.3	7.0	8.1	7.1	8.7	5.5	7.4	8.3	9.0	90.8
36	Bangladesh	8.0	6.3	8.9	7.5	6.9	6.3	8.0	7.8	7.6	7.8	9.6	6.0	90.7
37	Angola	9.0	7.3	7.7	6.3	9.6	6.1	8.8	9.2	7.5	6.2	7.2	5.6	90.5
38	Egypt	6.8	7.0	9.0	4.4	6.2	8.4	8.4	5.1	9.7	8.3	8.8	8.1	90.2

High Warning

39	Djibouti	8.5	7.5	6.7	5.5	8.1	7.1	7.9	8.1	7.5	6.6	7.3	8.9	89.7
40	Lebanon	5.8	9.5	8.7	5.1	5.8	6.1	7.8	5.9	7.4	8.9	9.3	9.3	89.6
41	Burkina Faso	9.4	6.8	4.7	7.2	8.4	6.5	7.3	8.9	6.3	8.1	8.1	7.7	89.4
42	Mozambique	9.5	5.5	5.6	7.7	8.9	7.7	6.7	9.2	5.8	6.7	6.9	7.6	87.8
43	Sri Lanka	5.7	7.9	9.2	7.9	7.3	5.6	7.4	5.3	8.5	7.6	8.8	6.5	87.7
44	Malawi	9.3	6.3	5.1	8.1	8.5	8.6	6.6	8.1	6.4	4.5	7.7	8.4	87.6
44	Swaziland	8.9	4.8	3.4	7.2	8.4	9.4	8.8	7.8	8.8	6.0	6.8	7.3	87.6
46	Cambodia	7.2	5.9	7.1	7.8	6.8	5.9	8.5	8.0	7.9	6.4	8.3	7.6	87.4
47	Iran	5.1	6.7	8.8	6.5	5.8	6.6	9.2	4.7	9.5	7.7	9.6	6.7	86.9
48	Gambia	8.5	6.5	3.4	8.4	6.9	8.1	8.1	8.0	8.9	6.0	6.8	7.2	86.8
49	Zambia	9.5	6.6	5.4	8.1	8.9	8.1	7.2	8.1	7.1	4.7	5.7	6.9	86.3
50	Papua New Guinea	7.9	4.7	6.5	7.4	9.3	5.8	7.0	9.2	7.1	7.2	7.1	7.0	86.2
51	Togo	8.0	6.8	4.8	7.6	8.4	6.5	8.0	8.3	6.9	6.7	7.6	6.2	85.8
52	Solomon Islands	8.2	4.6	6.5	6.6	9.2	7.3	7.0	7.9	5.4	6.1	8.2	8.3	85.3
53	Equatorial Guinea	7.7	3.6	6.3	5.7	8.9	6.2	9.9	7.4	9.4	6.7	8.2	5.2	85.2

54		Philippines	7.7	7.1	8.1	6.5	5.9	5.7	7.2	6.9	5.6	9.4	8.0	6.6	84.7
55		Laos	7.4	5.3	6.6	7.7	7.1	5.4	9.3	7.2	8.1	5.7	8.3	6.3	84.4
56		Madagascar	8.8	3.6	4.3	6.4	8.8	7.8	7.3	9.3	5.8	7.3	7.8	7.0	84.2
57		Comoros	7.5	4.7	5.0	7.6	7.2	8.2	6.8	8.4	6.5	6.9	7.5	7.5	83.8
57		Tajikistan	8.1	4.5	7.6	6.4	5.3	7.5	9.3	5.8	7.9	6.9	8.4	6.1	83.8
59		Senegal	8.3	7.5	6.6	7.7	7.6	7.6	5.2	7.6	6.2	5.9	6.6	6.8	83.6
60		Uzbekistan	5.8	5.7	7.3	6.0	7.1	6.5	9.7	5.1	9.4	7.3	8.8	4.8	83.5
61		Guatemala	7.4	5.8	8.2	7.0	8.3	5.7	6.7	7.7	6.9	7.3	6.8	5.4	83.2
62		Tanzania	8.9	6.9	5.4	7.3	7.3	6.4	6.1	8.8	6.1	5.2	6.0	7.4	81.8
63		Venezuela	5.2	4.8	7.4	5.2	6.9	7.0	8.7	7.2	8.6	6.8	8.2	5.6	81.6
64		Kyrgyz Republic	5.7	5.5	8.6	6.7	6.1	7.2	7.9	5.3	7.0	6.5	8.0	6.6	81.1
65		Russia	4.8	6.0	9.0	4.2	6.4	5.4	8.2	4.4	9.4	9.2	8.1	5.9	81.0
66		Lesotho	8.2	4.8	4.1	7.7	7.6	8.2	6.1	8.3	4.7	5.9	7.3	8.0	80.9
67		Colombia	6.7	7.9	7.0	6.3	7.8	3.9	6.5	6.1	7.2	7.0	7.6	6.2	80.2
															Elevated Warning
68		Honduras	6.5	4.0	6.1	6.6	7.9	6.6	7.0	7.0	6.6	7.0	6.8	7.7	79.8
69		Israel (& West Bank)	5.7	7.5	9.8	3.5	7.0	4.0	6.6	5.0	7.7	7.1	8.1	7.7	79.7
70		India	8.1	5.5	8.5	5.8	7.2	5.3	4.9	7.6	6.2	7.6	7.3	5.6	79.6
71		Nicaragua	5.5	4.2	6.7	8.3	8.2	5.9	7.6	6.9	5.4	5.7	7.1	7.5	79.0
72		Benin	8.5	5.7	3.6	7.1	7.8	6.3	5.9	8.9	5.4	5.9	7.0	6.8	78.9
72		Georgia	4.2	7.7	8.1	5.1	5.7	5.6	8.5	4.5	5.8	7.0	9.1	7.6	78.9
74		Thailand	6.6	6.1	9.0	4.4	5.5	3.8	7.7	4.6	8.2	9.2	9.7	4.0	78.8
75		Bolivia	6.4	4.1	6.2	6.7	8.8	5.1	7.0	7.0	6.2	6.7	8.3	6.0	78.5
76		Algeria	5.4	6.5	7.9	5.4	6.3	6.8	7.8	5.5	6.8	7.7	7.1	5.1	78.3
77		Jordan	6.7	9.3	7.7	3.9	5.6	6.6	6.4	4.4	8.0	5.2	6.9	7.3	78.0
78		Bhutan	6.3	7.2	7.6	7.2	6.6	5.2	4.5	6.3	6.3	4.7	7.5	8.2	77.6
79		Turkey	5.1	8.8	9.5	3.6	5.9	4.8	6.6	4.6	7.4	7.8	7.6	5.6	77.3
80		Micronesia	7.6	3.6	4.0	9.5	8.5	9.0	5.7	6.2	3.4	4.8	5.6	9.2	77.1
81		Azerbaijan	4.8	7.9	6.7	4.0	5.6	3.8	8.9	5.1	8.6	6.4	7.9	6.6	76.3
82		Fiji	4.4	3.3	7.1	7.9	6.5	6.7	7.1	4.5	6.6	6.8	7.9	7.4	76.2
83		Turkmenistan	5.6	3.7	6.8	4.8	6.9	5.1	9.8	5.8	8.9	6.5	7.8	4.3	76.0
84		Ecuador	6.0	5.4	7.5	5.9	6.9	5.5	6.7	6.0	5.2	6.5	8.2	5.8	75.6
85		Ukraine	4.4	4.3	6.9	5.4	4.4	7.0	8.4	3.9	6.2	7.8	8.0	8.8	75.5
86		China	6.9	5.1	8.1	4.6	7.5	4.1	8.3	5.9	8.7	5.6	7.2	2.9	74.9
86		Indonesia	6.8	5.6	7.3	6.6	6.0	5.5	5.3	6.1	7.4	5.9	7.0	5.4	74.9
88		Bosnia	4.0	7.8	7.0	5.2	5.3	5.7	6.7	3.8	6.1	5.9	8.7	8.4	74.6
88		Tunisia	4.4	4.2	7.9	5.8	5.1	6.9	6.7	4.6	6.7	7.9	7.8	6.6	74.6
89		Morocco	5.0	5.6	7.4	7.9	6.4	5.0	6.8	5.4	7.0	5.4	6.6	5.7	74.2
91		Maldives	5.5	4.4	4.8	5.9	3.8	6.1	8.7	5.8	7.7	6.6	8.0	6.7	74.0
92		Belarus	5.3	3.8	7.1	3.1	4.9	6.2	8.9	4.4	8.1	6.3	8.3	7.5	73.9
93		Moldova	5.0	4.1	7.0	6.3	5.0	6.6	6.8	5.1	5.1	6.3	8.3	7.6	73.2
94		Sao Tome & Principe	6.4	4.4	4.5	8.2	6.2	8.7	5.8	6.1	3.5	5.2	6.3	7.6	72.9
95		Paraguay	6.2	2.8	6.0	5.5	8.1	5.2	7.2	6.4	6.1	6.8	7.8	4.5	72.6
96		El Salvador	6.6	5.0	6.2	7.5	6.6	5.6	5.0	6.6	6.5	7.0	4.3	5.6	72.5
97		Saudi Arabia	5.5	4.9	7.5	3.5	5.5	4.7	8.1	4.0	8.9	6.5	8.2	4.9	72.2
98		Gabon	6.8	4.7	4.0	5.8	6.7	5.0	7.7	6.9	7.2	4.7	7.1	5.4	72.0
98		Peru	5.2	4.5	7.6	7.0	7.6	3.4	7.4	6.9	4.5	7.3	6.9	3.7	72.0
98		Serbia	4.5	8.6	7.8	5.0	5.0	6.6	5.4	4.4	4.6	5.7	8.0	6.4	72.0
101		Cape Verde	7.2	4.4	4.1	8.2	7.3	5.7	5.5	6.2	4.2	5.4	5.5	7.8	71.5
102		Ghana	7.1	5.2	4.6	7.9	6.8	6.6	4.7	7.4	5.3	3.8	4.9	6.9	71.2
103		Namibia	7.3	5.2	6.0	6.8	8.4	7.0	3.5	7.6	4.0	5.2	3.5	6.6	71.1
104		Guyana	5.5	3.8	6.4	9.4	5.9	6.1	5.6	6.4	3.6	6.1	5.1	7.0	70.9
105		Dominican Republic	7.0	3.5	6.0	7.3	6.0	5.2	5.7	6.8	6.0	5.5	6.2	5.6	70.8
106		Vietnam	5.8	4.4	6.2	5.9	5.2	5.3	8.4	4.9	7.5	4.8	6.9	5.4	70.7
107		Mexico	6.2	4.1	6.7	5.5	6.3	4.4	6.2	6.5	6.2	8.0	5.1	5.2	70.4

															Warning
108	South Africa	7.3	5.6	6.3	5.2	7.7	6.6	5.0	7.2	4.4	5.8	5.6	3.2	69.9	
109	Armenia	3.3	6.7	5.6	5.9	4.7	6.5	7.2	3.8	7.0	5.0	7.0	6.9	69.6	
110	Samoa	5.9	2.4	4.5	9.2	5.1	6.5	5.7	5.1	4.3	4.9	5.1	8.9	67.6	
111	Macedonia	3.0	7.0	7.1	5.2	5.4	6.0	6.0	4.1	4.0	5.7	7.3	6.2	67.0	
112	Suriname	5.0	3.0	5.8	7.0	6.3	6.8	5.2	5.8	4.8	5.1	5.8	6.1	66.7	
113	Kazakhstan	4.7	3.2	7.3	3.3	4.4	6.6	8.0	4.2	7.4	5.4	7.6	4.4	66.5	
114	Cuba	5.7	4.2	4.2	5.4	5.6	4.2	7.3	4.3	7.7	5.4	7.0	5.3	66.3	
115	Malaysia	5.5	3.9	6.7	4.7	5.2	3.3	7.4	4.4	7.7	6.5	6.8	4.0	66.1	
116	Belize	5.6	3.8	4.1	6.7	5.9	6.4	5.4	6.1	4.4	6.1	4.3	7.2	66.0	
117	Brazil	7.6	2.9	5.7	4.3	8.0	4.5	5.9	6.0	6.1	6.4	4.9	3.0	65.3	
118	Jamaica	4.9	3.1	3.6	8.1	5.6	7.1	5.0	6.1	5.2	6.6	3.7	6.0	65.0	
119	Cyprus	3.7	5.0	6.5	4.2	6.1	6.4	5.0	2.7	3.2	4.1	7.9	9.2	64.0	
120	Botswana	7.9	4.7	5.1	5.2	8.0	6.0	3.5	7.0	4.7	3.8	3.3	4.3	63.5	
121	Bahrain	4.3	2.5	7.9	3.2	4.8	3.5	8.4	2.0	8.3	6.4	7.1	5.0	63.4	
122	Grenada	4.9	3.2	3.8	8.6	5.0	6.2	5.6	4.0	3.4	5.9	5.6	6.8	63.0	
123	Brunei	3.9	2.4	5.9	4.3	7.8	3.0	8.3	2.0	7.9	5.3	7.4	3.8	62.0	
124	Albania	4.2	3.3	4.7	7.6	3.8	5.5	5.9	4.2	5.0	4.4	6.2	6.4	61.2	
125	Seychelles	4.8	2.9	4.5	5.6	5.7	4.3	5.7	2.9	4.3	6.3	6.0	7.2	60.2	
															Stable
126	Kuwait	5.2	3.7	5.2	3.3	4.4	2.7	7.4	2.8	7.6	4.2	7.5	4.5	58.5	
127	Trinidad & Tobago	4.7	2.8	4.4	7.8	5.1	4.6	4.7	4.5	4.3	6.0	5.6	3.3	57.8	
128	Mongolia	5.3	2.7	4.0	3.0	6.1	5.0	4.2	5.6	4.7	3.7	5.5	6.8	56.6	
129	Antigua & Barbuda	4.3	2.8	3.9	7.0	4.7	4.7	5.6	4.0	4.6	5.4	3.7	5.5	56.2	
130	Greece	3.9	5.0	5.1	3.5	3.9	7.0	6.2	4.0	3.2	4.2	3.8	6.1	55.9	
131	Montenegro	3.0	4.8	7.6	3.7	2.6	4.9	4.8	3.3	4.1	3.7	6.5	6.2	55.2	
132	Bulgaria	3.9	4.0	5.3	4.3	4.6	5.9	4.7	3.9	3.5	3.8	5.3	4.5	53.7	
133	Panama	5.4	3.2	5.3	4.3	7.6	3.1	3.7	5.3	4.5	5.4	2.5	2.9	53.2	
134	Romania	3.4	3.0	7.0	4.2	4.4	4.9	5.7	4.0	3.9	3.2	5.4	3.8	52.9	
135	Hungary	2.0	6.7	5.0	3.0	4.0	5.6	6.3	3.4	4.9	2.4	5.3	4.1	52.7	
136	Croatia	3.3	7.5	6.0	4.2	3.5	5.5	3.1	2.6	3.8	3.7	4.4	4.8	52.4	
137	Oman	5.0	2.2	3.1	2.2	4.3	4.2	6.5	3.7	7.4	4.4	6.6	2.0	51.6	
137	Bahamas	6.6	2.7	4.1	4.7	4.7	4.5	4.0	4.8	3.3	4.3	4.5	3.4	51.6	
															More Stable
139	Barbados	4.1	2.6	4.1	5.1	4.8	6.0	2.7	2.7	2.6	4.4	4.2	5.7	49.0	
140	Argentina	4.0	2.5	4.7	2.7	5.1	5.5	5.0	4.0	3.8	4.0	2.8	4.3	48.4	
141	Latvia	3.1	3.0	7.7	4.5	4.3	3.7	3.6	3.1	2.8	3.2	4.3	4.1	47.4	
142	Costa Rica	3.8	3.6	4.4	3.8	5.5	4.2	2.6	4.1	1.7	3.3	3.8	4.3	45.1	
142	Qatar	4.0	2.0	4.6	2.8	4.9	2.3	6.3	1.5	6.5	2.3	5.0	2.9	45.1	
144	Slovakia	2.5	4.0	6.5	3.9	3.7	4.8	4.5	2.6	2.7	2.0	4.2	3.5	44.9	
145	United Arab Emirates	4.2	2.2	3.6	2.2	3.9	2.6	6.9	2.4	7.5	2.8	3.6	2.6	44.5	
146	Estonia	3.0	2.6	6.8	3.7	3.4	3.7	2.9	3.1	1.8	2.9	5.5	4.0	43.4	
147	Mauritius	3.8	2.4	3.8	4.1	4.0	4.2	3.2	3.5	3.6	2.5	3.2	4.9	43.2	
148	Italy	2.8	5.0	5.0	1.7	3.1	5.5	3.9	2.3	2.2	4.2	4.9	2.5	43.1	
149	Lithuania	3.0	2.4	4.6	4.1	4.7	4.7	2.9	3.7	2.7	3.1	3.0	3.5	42.4	
150	Chile	5.4	2.2	3.8	3.5	5.4	3.3	3.5	4.2	3.2	2.9	2.2	2.3	41.9	
151	Czech Republic	1.6	4.0	5.0	2.5	2.9	4.3	4.9	2.8	2.6	2.3	5.0	2.9	40.8	
152	Poland	3.0	3.8	4.9	4.2	3.2	3.8	3.5	2.5	2.9	2.0	3.8	3.1	40.7	
															Very Stable

153	Spain	2.2	2.0	5.9	2.1	3.7	5.2	3.0	2.4	2.0	3.0	6.3	2.0	39.8
154	Malta	2.7	4.1	3.9	3.9	2.8	4.2	3.8	2.2	3.2	3.3	2.0	3.5	39.6
155	Uruguay	4.0	2.2	2.7	4.1	4.3	3.3	1.1	3.1	2.5	3.5	2.7	2.7	36.2
156	South Korea	3.3	1.7	3.1	3.6	3.2	2.1	3.4	2.1	2.9	1.8	3.8	5.1	36.1
157	Japan	4.5	3.4	3.9	2.9	1.8	4.3	1.4	1.8	3.2	1.3	2.6	4.0	35.1
158	France	3.0	2.7	7.0	1.9	3.4	4.5	1.5	1.3	2.3	3.0	1.9	2.0	34.5
159	United States	3.0	2.1	5.1	1.4	4.5	2.5	2.1	1.8	3.4	2.9	4.3	0.9	34.0
160	Slovenia	2.5	4.5	4.2	2.8	3.6	4.0	2.9	1.7	1.7	1.8	1.7	2.5	33.9
161	Singapore	2.7	1.4	2.8	3.0	4.0	2.2	3.9	1.5	4.3	1.7	4.0	1.4	32.9
162	United Kingdom	2.6	2.2	5.9	1.8	3.8	3.8	1.7	1.8	1.9	2.4	3.5	1.0	32.4
	Sustainable													
163	Portugal	2.3	1.9	2.7	1.9	2.7	5.0	1.8	2.4	2.0	1.5	2.5	2.5	29.2
164	Belgium	2.2	2.1	4.4	1.6	2.9	4.4	1.6	1.8	1.0	1.9	3.9	1.2	29.0
165	Germany	2.2	5.7	4.8	1.8	3.0	2.4	1.0	1.3	1.3	1.8	2.3	1.0	28.6
166	Netherlands	2.7	4.0	4.4	2.3	2.4	2.9	1.5	1.2	1.1	1.7	3.1	0.9	28.2
167	Austria	2.1	6.1	4.0	1.2	3.1	1.9	1.1	1.3	1.4	1.2	2.7	1.4	27.5
168	Luxembourg	1.7	3.7	3.1	1.8	1.7	1.2	1.0	2.3	1.0	1.9	3.4	1.3	24.1
169	Canada	2.1	2.0	3.6	1.9	2.7	1.9	1.0	1.7	1.5	1.9	2.5	1.0	23.8
170	Iceland	1.8	1.7	1.3	2.5	1.3	3.5	1.0	1.4	1.0	1.2	1.8	4.3	22.8
171	Sweden	2.2	5.5	1.7	1.2	1.5	2.0	1.0	1.3	1.3	1.8	1.8	1.3	22.6
172	Ireland	1.9	1.7	1.6	2.5	2.4	3.6	1.2	1.6	1.1	1.8	1.5	1.6	22.5
172	Australia	1.5	2.0	4.1	1.0	2.4	1.8	1.0	1.7	2.5	1.8	1.7	1.0	22.5
174	Switzerland	1.7	2.2	3.8	1.8	2.4	2.5	1.0	1.1	2.0	1.3	1.0	1.0	21.8
175	Denmark	2.2	1.8	4.6	1.6	1.8	2.2	0.6	1.1	1.7	1.4	1.4	1.1	21.5
176	New Zealand	1.6	1.5	3.8	1.8	2.5	3.8	0.6	1.6	0.7	1.4	1.1	0.9	21.3
177	Norway	1.7	3.0	3.8	1.3	1.7	1.7	0.5	1.1	1.6	2.2	1.1	1.5	21.2
	Very Sustainable													
178	Finland	1.3	2.5	2.0	2.0	1.2	3.7	0.6	1.0	1.0	1.4	1.1	1.0	18.8

تصنيف للدول الفاشلة في العالم بحسب احصائيات صندوق السلام لسنة http://fsi.fundforpeace.org/rankings-2016
2016، 2017/04/29.

ومن خلال هدا المؤشر نستنتج بان المراتب الاولى للدول الفاشلة تحتلها الدول الافريقية اديحتل الصومال المرتبة الاولى وتأتي دولة جنوب السودان في المرتبة الثانية وجمهورية افريقيا الوسطى في المرتبة التالة تليها السودان في المرتبة الرابعة وتأتي كل من تشاد ، كونغو، غينيا، نيجيريا، بورندي وزيمبابوي ضمن الدول العشرين الأولى من حيت تصاعد من درجة فشل الدولة ، وهده دليل على عدم قدرة الدول الافريقية على الحفاظ على الامن والاستقرار نتيجة للصراعات الداخلية الموجودة بين النخب الحاكمة والاتنيات المكونة للمجتمعات الافريقية ما انتج عدم تجانس بين هده الاتنيات وغياب خطط وبرامج حكومية للقضاء على هده الحساسية لان من مصلحة النخب الحاكمة استمرار هدا الاختلاف حتى تبقى في الحكم تلجأ الى تفضيل جماعة على جماعة اخرى خدمة لمصالحها بالدرجة الاولى.

المبحث الثاني:النظريات المفسرة لنشأة الدولة

تعددت النظريات المفسرة لنشأة الدولة والتي اهتمت بدراسة الدولة وتكوينها ، حيت فسرت كل نظرية نشأة الدولة بحسب الافكار التي جاء بها المفكرين والفلاسفة الدين قاموا بدراسة الدولة ومن خلال هدا المبحث سوف نتطرق الى النظريات التي تعرضت لنشأة الدولة

المطلب الاول: نظرية القوة.

ترتكز نظرية القوة في تفسير نشأة الدولة على فكرة اساسية هي ان السلطة السياسية تمتل القوة والاكراه والتي توجد عند جهة معينة تستطيع من خلالها فرض سيطرتها على المحكومين ، ان سلطة الاكراه التي تمارسها الدولة داخل المجتمع لتفرض النظام والطاعة على العامة والتي يجب ان تملك القدرة على دلك ومن النظريات التي ترتكز على القوة كأساس لتفسير نشأة الدولة:

نشأة الدولة نتيجة لصراع الجماعات البدائية:

يرجع اصحاب هده النظرية نشأة الدولة الى الصراع بين الجماعات البشرية البدائية والتي كانت تحكمها التقاليد وبعد التطور الدي عرفته الشعوب والدي انتج جماعات فرضت قوتها على الجماعات الاخرى وجعلتها تحت سيطرتها ، ومن هنا نشأة طبقة بيدها الحكم واخرى خاضعة لها في اطار اقليم اومساحة جغرافية محددة وبحسب هده النظرية بان نشأة الدولة ناتج عن الانقسام بين الطبقتين داخل المجتمع.[1]

نظرية ليون ديغي: يقرليون ديغي بان نشأة الدولة ينتج من خلال بروز تمايز ساسي داخل المجتمع بالدولة هي حدت تاريخي تسيطر من بواسطته طبقة معينة على باقي افراد المجتمع وتفرض ارادتها بالقهر المادي والتي تمتلها السلطة فلا توجد دولة دون سلطة والتي يجب ان تكبر حتى لا تقدر اي قوة اخرى منافستها ، وقد اشار ديغي الى ان المجتمع يحكمه الاختلاف في الطبقات حيت ان الطبقة القوية هي من تسيطر على المجتمع وتفرض سلطتها على باقي الافراد فقيام الدولة عند ديغي سببه القوة والدي يجعلها قادرة على التصدي لأي قوة خارجية تحاول الاعتداء عليها ، وقد يتسبب الاختلاف بين الطبقات في بروز صراعات داخلية بين الطبقات داخل الدولة.

[1] عصام سليمان ،مدخل الى علم الساسة ،(دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت،ط2)،ص ص،187،188.

ابن خلدون: فسر ابن خلدون نشأة الدولة تفسرا اجتماعيا اقتصاديا حيت ربط نشوء المجتمع بضرورة تامين الحاجات التي يحتاجها ليعيش ويؤكد على ان العصبية هي اساس للقدرة السياسية لتماسك المجتمع ، وربط العصبية بالطبيعة البشرية والتي تأتي من خلال اتحاد البشر داخل المجتمع ويظهر دلك من خلال القبيلة الواحدة او القبائل المتحالفة ما يخلق تنافس بين العصبيات حول الرئاسة من هنا تنشؤ الدولة وتبقى موجودة وان زالت العصبية تزول الدولة ان الدولة عند ابن خلدون تنشؤ نتيجة قوة العصبية الناتجة عن القرابة والولاء ويحدد ابن خلدون عمر الدولة بتلات اجيال عمر كل جيل 40سنة

الجيل الاول: جيل البداوة يعيش فيه الافراد حياة الافتراس والتوحش صناعة المجد ويمتاز بالصراعات بين البشر

الجيل الثاني: ينتقل فيه البشر الى حالة الحضارة والتي يتحول معها نمط العيش والحكم والدي تضعف العصبية فيه

الجيل الثالث: تكون فيه الدولة في حالة الترف والدي يصبح غيه الافراد عالة على الدولة.

المطلب الثاني: النظريات التيوقراطية (الدينية).

فان ارادتهم تسموا فوق ارادة المحكومين الدين يخضعون لإرادة الحاكم ، وقد استغل رجال الدين النظريات الدينية من اجل تبرير الأنظمة الاستبدادية وحتى لا يمكن محاسبة الحكام من ظرف المحكومين بصفتهم مسؤولون امام الله فقط وهم اعلى مرتبة من البشر، يختار الحاكم وفق تلات نظريات وهي:

نظرية الطبيعة الاهية للحاكم: فالحاكم تكون طبيعته الاهية هو الاه نفسه وقد ظهر هدا في الحضارات القديمة والتي قام الحكم فيها على اساس الحاكم الاله متل مصر والصين القديمة.

نظرية الحق الالهي المباشر: وهنا يكزن الحاكم من البشر يختاره الله ليحكم فالسلطة التي يملكها من العناية الالهية بعد عينه ليحكم دون ان يتدخل البشر ، والحاكم يملك سلطة مطلقة على المحكومين وقد استغل رجال الكنيسة هده النظرية لضمان بقاء الحكم الاستبدادي.

نظرية الحق الالهي غير المباشر: الحاكم هنا لا يختاره الله مباشرة وانما الشعب خزمن يختاره عن طريق توجيه من الله لاختيار حاكم معين[1].

المطلب الثالث: النظرية الديمقراطية.

ظهرت في القرن الثامن عشر بفضل مفكري العقد الاجتماعي التلاث (هوبز ولوك وروسو) وتقوم النظرية الديمقراطية على ان السلطة مصدرها الشعب فهي ناتجة من ارادة الافراد وتقوم النظريات العقدية على فرضيتين هما الحالة الطبيعية للأفراد والعقد الدي يتم بين الحاكم والمحكومين وسوف نقوم بدراسة فكرة كل واحد حول العقد واطرافه

- ✓ **العقد الاجتماعي عند توماس هوبز:** يقول هوبز بان الفرد ليس اجتماعيا فهو يسعى الى تحقيق مصلحته الشخصية لا نه اناني حسب الحالة الطبيعية حيت كان يعيش العنف والصراع بين الافراد سيطر القوي فيها على الضعيف وغياب العدالة مادى بالأفراد الى الاتفاق حول وضع عقد ينطم حياتهم لشمان الامن والاستقرار والتخلص من حياة الفوضى والصراعات ، والعقد عند هوبز يكون بين الافراد والحاكم ليس طرفا فيه يتولى من خلاله واحد منهم تسيير وتنظيم شؤونهم والدفاع عنهم بعد تنازل الافراد عن حقوقهم الطبيعية له.
- ✓ **جون لوك:** يتفق جون لوك مع هوبز على ان العقد الاجتماعي هو من غير حياة الافراد من الحالة البدائية الى الحياة الاجتماعية بينما يرى بان الحالة الطبيعية للأفراد يحكمها القانون الطبيعي فالأفراد متساوون في الحقوق، جاء الاتفاق حول العقد من اجل اقامة سلطة عادلة يكون الحاكم ظرفا فيها ولا يتنازل الافراد عن كامل حقوقهم وانما عن بعض الحقوق .
- ✓ **جون جاك روسو:** يتفق روسو مع هوبز ولوك حول انتقال الافراد من الحياة الطبيعية الى الحياة الاجتماعية المنظمة من خلال العقد لكنه يختلف معهم حول طبيعة العقد واطرافه ، حيت يقول بان العقد تم بين الافراد والدين يتنازلوا من خلاله عن حقوقهم لصالح الارادة العامة خدمة للمصلحة العامة للأفراد.[2]

[1] مولود زايد الطيب. علم الاجتماع السياسي،(دار الكتب العربية، ليبيا،ط1و2007)،ص ص121-122.،

[2] المرجع نفسه ص،123 -125.

المطلب الرابع: نظرية التطور العائلي.

تقر نظرية التطور العائلي بان الاسرة هي النواة الاولى لقيام الدولة حيت تطور الاسر هو الدي كزن العشيرة والتي اصبحت قبيلة فيما بعد والتي انشأت المدن فقامت الدولة بعد دلك ويرجع انصار هده النظرية اصل سلطة الدولة الى السلطة الابوية التي كانت تحكم وتنظم العلاقة بين الافراد داخل الاسرة.

المطلب الخامس: نظرية التطور التاريخي.

يعتقد اصحاب نظرية التطور التاريخي بان الدولة ظاهرة طبيعية كانت نتيجة تفاعل عدة عوامل خلال فترات من التاريخ كونت لدى الافراد والجماعات ضرورة الشعور بالعيش في اطار مساحة معينة ، ما ادى الى تطور العلاقة بين هده الجماعات فخلق تنظيم يملك السلطة وينظم شؤون الأفراد والجماعات وقد طهر خلاف بين انصار هده النظرية حول من يملك السلطة وكيفية تطبيقها على المحكومين فالفئة الاولى تعتبر القوة اساس لفرض النظام بينما تشير الفئة الثانية الى الكاريزما التي يملكها الحكام وقوة التأثير في المحكومين[1].

المبحث الثالث :بناء الدولة حسب مدرستي التحديث والتبعية

المطلب الاول: مدرسة التحديث.

لقد سيطر مدرسة التحديث على حقل السياسة المقارنة في اواخر الخمسينيات والستينات ودلك بالتركيز على المناطق النامية في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية من خلال اعداد معايير ومقاييس التنمية والعمل بالخبرات الغربية والتجارب الامريكية ، حيت يتم النطر الى الجماعات الناشئة في البلدان النامية كعامل ضروري لإيجاد انظمة مستقرة وديمقراطية ، اما المؤسسات الدينية والنخب الزراعية المالكة فتعتبرها عائق امام الحداثة والنمو في البلدان النامية.

وفقا لهدا التوجه تعد الاحزاب السياسية والجماعات المصالح هي القنوات الأساسية التي تقوم بأداء وطائف التعبير عن المصالح وتجميعها وتمتل احد اهم ادوات التحديث التي ستؤدي الى فتح الباب امام التعددية والديمقراطية الليبرالية متفقة مع التوجه الغربي الليبرالي، بالتالي فان غياب هده المؤسسات يعني وجود خلل وطيفي كما شكلت النظم التسلطية محور العديد من الأبحاث والدراسات

[1] احمد زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي،(دار الكتب العربية، ليبيا،ط1)،ص ص،129-130.

على اعتبار انها تمثل احد الميادين للتطور نحو الحداثة ، وعلى هدا الاساس طهرت نماذج تصنيف مختلفة للأنظمة التسلطية كتصنيف "الموند" و"باول" حيت تم التميز بين انطمة تسلطية محافظة واخرى تحديثية وانظمة تسلطية ما قبل تعبوية[1].

وانطلاقا من هده المعطيات كانت دراسة السياسة في افريقيا وفق مدرسة التحديث والتنمية السياسية بحيث تقوم على قاعدة اولية مفادها ان المجتمعات الافريقية ينبغي عليها اقامة مؤسسات حديثة وعقلانية اي تحمل الفعالية و والمنطق العلمي محل القيم التقليدية اين تركز هده النطريات على التغيير في المؤسسات الافريقية وضرورة اتباع النظم السياسية الإفريقية للأساليب الغربية في التنمية ، ويتعامل هدا التيا مع المجتمعات الافريقية على انها مجتمعات ليس لها تاريخ وان مؤسساتها الاهلية والتفافية هي اسباب تخلف هده المجتمعات وهي معوقات التحديث والتنمية ومن هنا فان الافتراضات الثنائية عرفت توسعا في دراسة السياسة الافريقية اد تم تقسيم المجتمعات الافريقية وفق هده التصورات الى نموذجين مختلفين استخدمت فيها مصطلحات متعارضة كالتقليد والحداثة والحضري والريفي، وتطويرا لهدا المدخل تم التأكيد من قبل الموند وباول على الأخذ بعين الاعتبار متغير الثقافة السياسية في دراسة التنمية السياسية الى جانب محدد التمايز الموجود ، لهدا الصدد وفي دراسة اجريت سنة 1963 من طرف "الموند" و"سدني فربا" تم التفريق فيها بين ثلاثة نماذج للثقافة السياسية فهناك ثقافة الرغبة[2] وثقافة الخضوع وثقافة المشاركة التي تميز الديمقراطيات الراسخة اضافة الى التمييز بين الثقافة السياسية التوافقية والثقافة السياسية التصارعية ، وفي دراسة مقدمة لالموند وبنجمين بويل وروبرت مندن اكدت على انه يتم تحديد الثقافة السياسية لأي بلد عبر تلات مستويات للتحليل وهي مستوى النظام ككل وعلى مستوى العملية وعلى مستوى السياسة العامة وهدا ما تم اعتماده في دراسة السياسة في افريقيا من خلال العديد من المؤلفات تهدف الى المقارنة بين مجموعة الدول الافريقية وفق مجموعة من المتغيرات ومن بين الدول التي اتخذت كوحدات للمقارنة ندكر نيجيريا ومصر وتنزانيا، إضافة الى المدخل البنائي الوظيفي هناك مداخل اخرى اهتمت بدراسة السياسة في العالم الثالث وافرقيا ومن بينها ما تناوله صمويل هنتيجتون بتركيزه على المؤسسات في النظام السياسي ومن هدا المنطلق يرى بان فاعلية واستمرارية اي نطام سياسي تتوقف على درجة قوة عملية مأسسة تنظيماته واجراءاته

[1] رضوان بروسي، الديمقراطية والحكم الراشد في افريقيا :دراسة في المداخل النظرية ،الاليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم، مدكرة ماجستير، منشورة،(جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2009/2008)،ص29.

[2] المرجع نفسه، ص، 32.

فالمأسسة تتطلب ان يكون للنظام السياسي قدرة على التكيف مع مختلف الطروف والفترات التي يمر بها وعلى هدا الاساس يميز هنتيجتون بين المجتمع البريتوري والمجتمع المدني طبقا لاعتبار المشاركة السياسية ، فالمجتمع البريتوري يشكل حالة من النظام السياسي الغير الممأسس بشكل كافي ومن تم يعيش حالة من التفكك والتأزم وهدا يقود الى عدم الاستقرار لدلك يحدد هنتيجتون تلات مقومات للحداثة في ترشيد السلطة والتمايز الهيكلي والمشاركة السياسية.

المطلب الثاني: مدرسة التبعية.

برزت مدرسة التبعية يعد تراجع الفكر الماركسي في دراسة الطواهر السياسية وكدلك لعم قدرة الاقترابات الاخرى كالسلوكية والتنموية على تحليل الطواهر السياسية في تلك الفترة وفد اسست مدرسة التبعية من خلال اسهامات الكتاب والمفكرين في امريكا اللاتينية الدين يحملون الفكر الماركسي ، حيت حاولوا التطرق للتخلف الدي تواجهه بلدانهم والدي ارجعوه الى هيمنة النظام الرأسمالي والدي سيطر على العالم بما في دلك دول افريقيا وامريكا اللاتينية واسيا ومن اهم الافتراضات التي جات بها مدرسة التبعية :

الجمع بين الاقتصاد والسياسية في تحليل النظام السياسي بدراسة الاقتصاد السياسي للدول فلا يمكن الفصل بينهما لان سيادة الدول تقاس بالاستقلال الاقتصادي.

ارجاع التخلف الى النظام الرأسمالي والدي يحد من سيادة الدول ويتدخل في سياساتها الداخلية والخارجية وهيمنته على مختلف المؤسسات والهيئات الموجود بما يسمح له بالتحكم فيها وخدمة مصالحه من خلالها[1].

هيمنة النظام الاقتصادي الرأسمالي وتراجع الدولة امام هدا النظام الدي يخدم اكتر دول المركز التي تزداد غنى باستغلال دول المحيط وبالتالي يجب العمل على ازالة هده النخب الحاكمة واعادة بناء حكومات ذات سيادة قادرة على تحقيق التنمية بداتها ، اعتماد الاقتصاد الثنائي والدي يبرز تأثير الدول الكبرى على باقي دول العالم التالث من خلال الاقتصاد من خلال استغلال ثروات وخيرات الدول والتأثير ايضا على ثقافات والسياسات المتبعة داخل الدول ، وقد اهتم العديد من المفكرين بتفسير طاهرة التخلف ودراسة اسبابها ومن بينهم الارجنتيني" راؤول بريبش" من خلال كتابه الاقتصاد السياسي

[1] المرجع نفسه، ص، 39.

المتخلف وقد عرفت مدرسة التبعية انتشار كبيرا لدي المفكرين والباحتين في افريقيا لعدت عوامل من بينها طهور حركة عدم الانحياز وموجة الكفاح من اجل الاستقلال في كل من افريقيا واسيا نتيجة لطهور طبقة مثقفة تسعى للتحرر والتي شكلت مجموعة بحثية في اطار جامعة دار السلام التي ضمت العديد من الباحتين على غرار كلود اكي وانتوني روايامامو واخرين الدين قاموا بإعداد دراسات وبحوت من اجل تحليل البنى الاجتماعية للتبعية في افريقيا ووضع نمادج للتبعية سواء على الصعيد النظري او التطبيقي وتطهر دراسات التبعية في افريقيا من خلال والتر رودني في كتابه "اروبا والتخلف في افريقيا" والدي حاول شرح وتفسير تخلف افريقيا نتيجة لاستغلال الاستعمار الاوروبي لها والدي ربطه فيما بعد بالاستغلال الاقتصادي الدي قضى على طموحات الدول الافريقية في تحقيق النمو والتطور ، كما اشار ايضا الى دور الطبقة الحاكمة والنخب السياسية في افريقيا والتي سهلت من اخضاع افريقيا من جديد بعدما كانت تخضع بالقوة نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وكترة الانقلابات العسكرية ، وقد لقيت افكار والتر مساندة كبيرة من قبل باحتين افريقيين على غرار جوس اكامبو ونيونغ الدي يرى بان افريقيا تواجه مشكلة على الصعيدين الداخلي وتتمثل في الأنظمة التسلطية التي تحتكر السلطة وفي الهيمنة العالمية من طرف منظمة التجارة العالمية من خلال برامجها التي تكرس التبعية[1].

ولقد طهر اتفاق بين جميع الدراسات التي جات بها التبعية في افريقيا على ان الهيمنة الاستعمارية هي نقطة انطلاق في تحليل الأنظمة السياسية في افريقيا والصراع الموجود بين المركز والمحيط والدي جعل من افريقيا تتطور في انتاج المواد الاولية وبيعها بأسعار زهيدة في مقابل دول المركز التي تبيع سلعها بأسعار باهظة وهدا ما يمتل عائق امام تحقيق تنمية في افريقيا، بالإضافة الى المشر وطية الدولية التي تقررها المؤسسات الدولية والدول المانحة في مقابل نشؤ الديمقراطية والحكم الرشيد لتقديم المساعدات والقروض للدول من اجل تحقيق التنمية والتي في الحقيقة هي ترسيخ للتبعية من خلال سياسات المساعدات المشروطة التي تفرضها المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

[1] المرجع نفسه،ص،40.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للفصل الاول قمنا بالتطرق الى دراسة مفهوم الدولة ودلك بالتطرق الى اصل نشأة الدولة ودلك بتقديم تعاريف مختلفة لعدة مفكرين وباحتين اهتموا بموضوع الدولة في اطار الفكر الغربي والعربي وبعد دلك قمنا بدراسة اركان الدولة عن طريق دكر العناصر الاساسية لقيام الدولة وهي الاقليم الشعب، السلطة والسيادة بالإضافة الى خصائص الدولة التي تميزها عن الهيئات والتنظيمات الاخرى كالشخصية المعنوية وسيادة القانون ، بعد دلك قمنا بدراسة لمفهوم الدولة الفاشلة بتقديم تعاريف مختلفة للدولة الفاشلة كتعريف المفكر الامريكي فرانسيس فوكو ياما وتعريف تشارلز تيلي ومن خلال هده التعاريف قمنا بوضع مؤشرات للدولة الفاشلة يعتمد عليها لتوضيح فشل الدولة وهي المؤشر الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي والتي من خلالها يمكن للباحتين تصنيف الدول وقد قمنا بوضع تصنيف للدول الفاشلة في العالم والدي يبن اكتر الدول فشلا وفي ختام الفصل تعرضنا لدراسة بناء الدولة حسب مدرسي التحديث والتبعية وكيف ينطر كل اقتراب في عملية بناء الدولة.

الفصل الثاني:

مسار تطور بناء الدولة في إفريقيا

المبحث الاول: افريقيا قبل الاستعمار

قامت في افريقيا عدت ممالك وامبراطوريات في مختلف المناطق في افريقيا قبل دخول الاستعمار الأوربي اليها والدي عمل على القضاء على الممالك والإمبراطوريات التي كانت موجودة في افريقيا، وفي هدا المبحث سوف نقوم بدراسة اهم الدول وممالك التي ظهرت في افريقيا بداية بمنطقة غرب افريقيا والقوى التي كانت تحكم في المنطقة.

المطلب الاول: امبراطورية غانا

كانت امبراطورية غانا تمتد في المساحة الواقعة ما بين نهري النيجر والسنغال، كانت غنية بالدهب الدي توسعت بفضله واصبحت إمبراطورية حكمتها قبيلة السونينكيsoninke والمعروف عنها بانها كانت تملك جيش مدرب ومنظم بحسب ما روى البكري واللافت للانتباه في امبراطورية غانا هو التنوع الموجود في اعلى هرم السلطة حيث ان الملك يدين بالوثنية ورجال البلاط عنده من المسلمين، كما كان للتجار العرب مكانتهم المحترمة داخل الامبراطورية وقد زالت في اول القرن الثالث عشر ومن اسباب دلك استيلاء المرابطين عليها في فترة حكم السلطان محمد المنصور في نهاية القرن الرابع عشر.[1]

المطلب الثاني :امبراطورية مالي

نشأة في القرن الثالث عشر امتد نفودها من النيجر حتى السنغال وكانت اكبر من امبراطورية غانا ، حيت كانت قوة سياسية في غرب افريقيا في تلك الفترة بفضل مؤسسها الملك سندياتا (sundiata) عرفت امبراطورية مالي انتشار الاسلام فيها نتيجة لاحتكاكهم بالتجار العرب ماأدي الي اسلام العديد من السكان المحليين بالإضافة الى القادة وكان وارجاني بن سرابيس هو من اسلم من الملوك الدي ينمتي الي قبيلة التكرور ، وتعود تسمية مالي الى قرية صغيرة في المنطقة[2]وقد عرفت ازدهارا كبيرا في فترة حكم الملك السلطان موسى كنكن في القرن الرابع عشر، والتي كانت غنية هي الاخرى غنية بالدهب ومادة

[1] فيصل محمد موسى، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ،مراجعة ميلاد المقرحي بن غازي، منشورات الجامعة المفتوحة،1997،ص ص،54،55.

[2] المرجع نفسه، ص،

الملح التي كانت موجودة بكثرة في المنطقة. عرفت امبراطورية مالي بالاستقرار والامن والعدالة في الحكم بفضل الملوك الدين حكوا مالي في تلك المرحلة.

المطلب الثالث: مملكة السونغاي

نشأة بعد استقلالها عن مالي سنة1336 بعدما كانت تابعة لها وأخدت تتوسع في أراضي مالي ، ضمت معظم غرب افريقيا كانت تمتاز بالتجارة والتسيير الاداري اضافة الى وجود العلماء فيها والدي يتمتعون بمكانة محترمة كانت عاصمتها جاو ، كما كانت فيها جامعة تدرس فيها العلوم الدينية واللغة والادب العربي ، حيت كان يقصدها أساتذة من القاهرة المغبر للتدريس فيها بالإضافة الى الأستاذة الموجودين في تمبكمو، وهدا بحسب ماقاله الحسن الوزان في كتابه وصف افريقيا.

المطلب الرابع : مملكة الهوسا

تقع منطقة الهوسا بين السنغال وحوض النيجر الاعلى كانت محل تنافس الممالك والامبراطوريات التي كانت موجودة حولها ، نشأة فيها العديد من المدن كجوبا وكاسينا وزايا، بفضل الاستقرار الدي كانت تعرفه كان نظام الحكم في مملكة الهوسا عن طريق الوراثة من الام وقد حكمها البربر الافريقيين [1] والهوسا عرفت بتعدد القبائل المشكلة لها والتي تجمعهم لغة الهوسا والمصالح المشتركة بينهم ، اعتمدت مملكة الهوسا على الزراعة والصناعات اليدوية والنسيج بالإضافة الى الدهب والتجارة حيث كانت مزدهرة فيها لآنها كانت نقطة عبور للقوافل التجارية القادمة الى غرب افريقيا والمغادرة لها.

المطلب الخامس: مملكة بنين

تعد مملكة بنين من اهم الممالك التي قامت في غرب افريقيا بالإضافة الى الممالك الاخرى كداهومي والاشانتي وكغيرها من الممالك لم تستمر طويلا ومن الاسباب التي أدت الى زوال الممالك وخاصة مملكة بنين هي الحروب الاوروبية لتجارة الرقيق[2]، حيت اتخذوا من بنين نقطة انطلاق نحو مناطق الاشانتي والداهومي، حيث عرفت تجارة الرقيق تهجير اعداد كبيرة من الافارقة نحو امريكا واوروبا ليتم استغلالهم خاصة في مجال الزراعة والاعمال المنجمية.

[1] المرجع نفسه،ص،56.

[2]

شمال افريقيا: بعد تراجع نفود الدولة العثمانية في شمال افريقيا وعدم تقديم الولاء التام للسلطان العتماني عمل القادة العسكريين في الجيش الانكشاري على اختيار حاكم من بينهم ليتولى الحكم وقد اطلقو عليه اسم الاغا وبعد دلك اصبح الدايات هم من يحكمون ودامت فترة حكمهم حتى قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر وتونس[1]، آما المغرب فلم يكن تحت حكم الدولة العثمانية امتازت فترة حكم الدايات بالقوة البحرية التي كانت تملكها الجزائر في تلك المرحلة حيت كانت تسيطر على البحر المتوسط بفضل الاسطول البحري الدي تملكه، حيت كانت تجمع الضرائب من السفن والقوافل التجارية التي كانت تعبر حوض المتوسط مقابل تامين عبورها وفيما يخص المغرب فقد حكمتها العديد من الدول التي قامت في المغرب كالدولة الادريسية والحفصية، ويعتبر العلويين هم من سيطروا على الحكم، حيت واجهت الدولة العلوية العديد من الهجمات من طرف الأوروبيين خاصة بعد احتلال فرنسا للجزائرسنة1830واحتلال اسبانيا لتطوان وتعتبر المغرب الدولة الوحيدة في منطقة المغرب العربي التي لم تخضع للحكم العتماني .

المبحث الثاني: افريقيا في مرحلة الاستعمار وبعد الاستقلال

عانت الدول لإفريقية في معظمها من ظاهرة الاستعمار الاوروبي الدي سيطر على افريقيا لمدة زمنية طويلة، جعل منها مصدرا للبحت عن الثروات والخيرات التي تزخر بها افريقيا لتطوير اقتصاديات الدول المستعمرة الاوروبية التي تسابقت فيما بينها من اجل الحصول على اكبر المناطق في افريقيا ورسمت حدودا لمناطق نفودها قبل ان تدخل لإفريقيا من خلال الاجتماعات السرية التي عقدت بين قادة القوى الكبرى في اوروبا والمتمثلة في فرنسا وبريطانيا بالضافة الى بلجيكا والمانياوهدا ما سوف نتطرق اليه في هدا المبحث.

المطلب الاول: الاستعمار الفرنسي لإفريقيا

تعتبر فرنسا من اكبر القوى الاستعمارية في افريقيا الى جانب بريطانيا اللتان قامتا برسم حدود مناطق نفودها في المنطقة ، لقد كان الاستعمار الفرنسي يركز اكتر على منطقة شمال وغرب افريقيا ، حيت سيطرت في الشمال على الجزائر تونس وسيطرت في منطقة غرب افريقيا على عدد كبير من الدول(مالي، سأحل العاج، السنعال، موريتانيا، البنين وبوركينافاسو[2]، لقد كانت الجزائر بوابة فرنسا على

[1] مور اوليفر ،تاريخ افريقيا في العصر الحديث ،ترجمة المركز الثقافي للتعريب والترجمة الجزائر، دار الكتاب الحديت،2009،ص ص،19،20.

[2] نزيه نصيف مخائيل ،النظم السياسية في افريقيا تطورها واتجاهاتها نحو الوحدة (القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،1967)،ص ص19،20.

افريقيا حيت كانت الجيوش الفرنسية تتوسع في أدغال افريقيا انطلاقا من الجزائر وتعتبر تجارة الرقيق من اهم النشاطات التجارية التي تقوم بها فرنسا في افريقيا ، حيت أسست لدلك مراكز تجارية لتنشيط تجارتها امتازت السياسة الاستعمارية الفرنسية اتجاه السكان المحليين بالوحشية والتطهير العرقي والابادة الجماعية للسكان مند دخولها افريقيا لبسط سيطرتها من خلال فرض نظام حكم مباشر ونشر الثقافة الفرنسية وازالة الثقافة المحلية ، ولقد استعملت فرنسا كل قوتها من أجل استغلال الثروات والمعادن التي تزخربهاافريقيا[1].

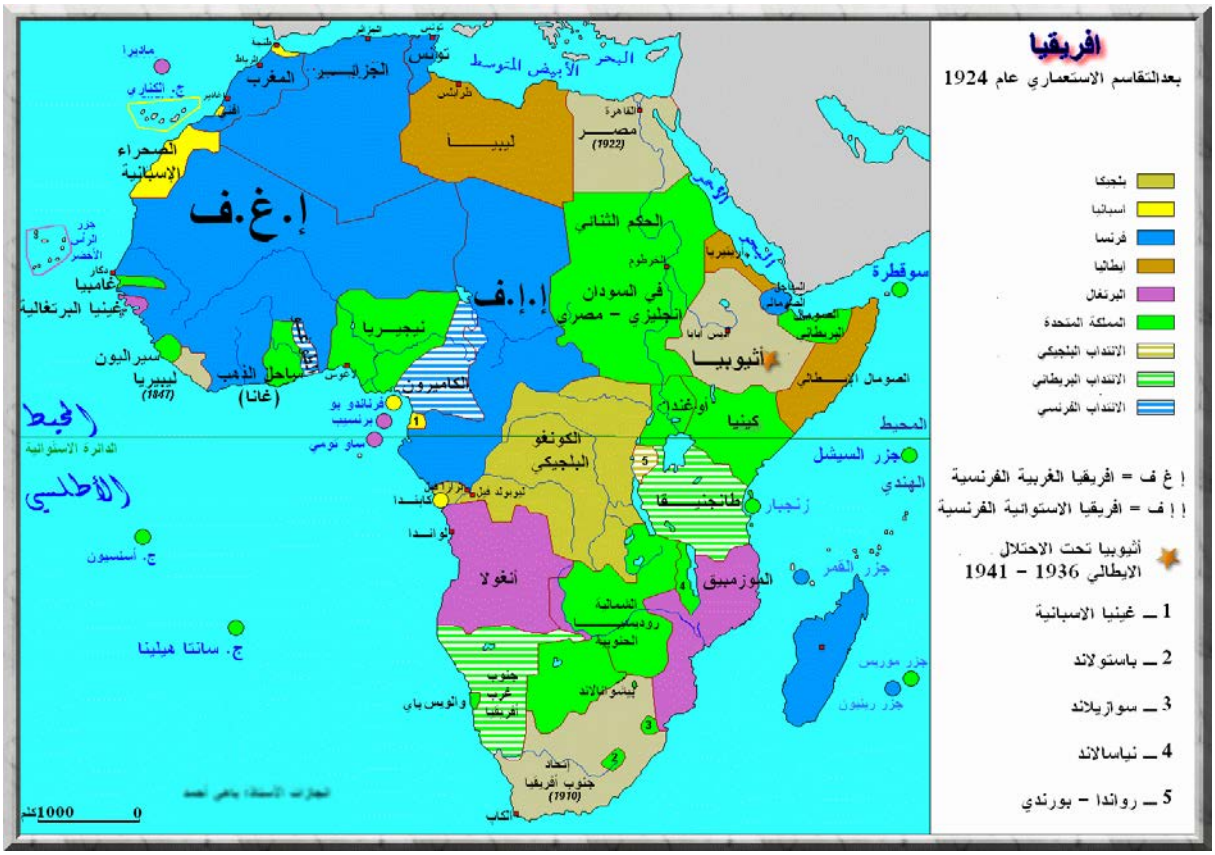

المطلب الثاني : الاستعمار البريطاني في افريقيا

[1] افريقيا بعد التقاسم الاستعماري،خريطة الاستعمار الاوروبي في افريقيا https://www.google.dz/search?q=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A+%D9%81%D9%8A+%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7&rlz=1C1MSIM_enDZ741&espv=2&tbm=isch&imgil=xSaXHsheNRCudM%253A%253BiqlK-kqPue0yMM%253Bhttp%25253A%25252F%25252Falmuslimon.net%25252Farticle_view.php%25253Fid%2525253D4510&source=iu&pf=m&fir=xSaXHsheNRCudM%253A%252CiqlK-kqPue0yMM%252C_&usg=__ccUKwnpgbDoM03Ep-6W-ayORdaY%3D&biw=1034&bih=615&ved=0ahUKEwj5vuvl1LDTAhUPsBQKHdE5AeoQyjcIKw&ei=BGv3WPmsNI_g.2017/04/19UtHzhNAO#imgdii=ZccQg1PVH8k4WM:&imgrc=xSaXHsheNRCudM:

كانت بريطانيا تمتد في جميع انحاء العالم بما فيها افريقيا حيت

قامت باحتلال عدت مناطق في افريقيا ، احتلت منطقة القرن الافريقي وتعتبر مصر والسودان من أهم المستعمرات البريطانية في افريقيا ، اضافة الى نيجيريا، غانا، والصومال عمل الاستعمار البريطاني على السيطرة على الممرات المائية المهمة في إفريقيا لتأمين مرور السفن التجارية ونقل السلع والبضائع من مستعمراتها نحو بريطانيا، وعلى عكس فرنسا فقد كان الاستعمار البريطاني يحمل صبغة اقتصادية ويظهر دلك من خلال نظام الحكم الدي طبقته بريطانيا في مستعمرايها الدي يفرق بين المستعمرة والمحمية والوصاية، إد كانت المستعمرات تسير اداري من طرف وزارات المستعمرات بتطبيق نظام الحكم غير مباشر بتعيين حاكما للمستعمرات بالتعاون مع مجلس محلي مكون من زعماء القبائل يتولى تسيير المنطقة بموافقة الحاكم البريطاني ، كما عرفت افريقيا تواجد الاحتلال الايطالي الدي احتل ليبيا واريتيرياسنة1882 ، اضافة الى اسبانيا التي احتلت الصحراء الغربية ومنطقة سبة ومليلة في شمال المغرب وكدلك احتلال المانيا للكاميرون وناميبيا وبلجيكا لجمهورية الكونغو[1].

افريقيا بعد الاستقلال: نالت الدول الافريقية استقلالها بداية من ستينيات القرن الماضي بعد كفاح طويل ضد الاستعمار الاوروبي الدي نهب الخيرات التي توجد في القارة واستغل شعوبها ومارس ابشع الجرائم في حق الانسانية ، وبعد استفادة البلدان الافريقية من الاستقلال عملت على اقامة مؤسسات مستقرة تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال صياغة الدساتير وانشاء هياكل سياسية تكون هي المسؤولة عن عملية التنمية وتحقيق الامن والاستقرار في الدول الافريقية ، باعتبار هده الدول خارجة من الحرب فهي لا تملك الخبرة وليست لها القدرة على التسيير والتحكم في الاوضاع ما أوجد الكثير من الصعوبات والعراقيل في عملية بناء الدولة الوطنية في افريقيا نتيجة لمخلفات الاستعمار والحساسية الموجودة بين الاتنيات المكونة للمجتمعات الافريقية ماأدي الى قيام حروب ونزاعات داخل الدولة الواحدة ورغم الجهود المبذولة من طرف الافارقة لبناء الدولة في ضل المعوقات التي تواجهها البلدان الإفريقية من هشاشة في الاقتصاد وغياب المنشآت القاعدية والبنى التحتية وعدم القدرة على توفير امنها الغذائي بالإضافة الى المشاكل الإتنية التي تتسبب في اشغال فتيل الحروب في افريقيا والتي تخلف ملايين القتلى والمهجرين في البلدان الإفريقية ومازدا من كل هده المشاكل هو النخب السياسية الفاسدة التي تحكم في افريقيا مند استقلالها حتى اليوم والتي تسيطر على دواليب

[1] عبد الحفيظ جبابلية،تحديات عملية بناء الدولة في افريقيا ،مدكرة لنيل شهادو الماجيسير،تخصص الدراسات السياسية المقارنة ،جامعة الجزائر ،2010،ص ص،،35،34

الحكم بتشجيع من الدول الغربية للحفاظ على مصالحها في افريقيا، هده النخب الحاكمة التي تستغل الوظيفة العامة لخدمة مصلحها الشخصية وجمع الثروة عوض التفرغ لخدمة المصلحة العامة والبحث عن الحلول الازمة من أجل الخروج من مأزق الدولة الفاشلة الدي تعيشه الدول الأفريقية نتيجة لسوء التسيير وعدم وجود رغبة سياسية لدى النخب الحاكمة في افريقيا والتي من مصلحتها بقاء الاوضاع على حالها حتى تضمن بقائها في الحكم ، هدا بالإضافة الى تدخل المؤسسة العسكرية في الحكم واحتكار السلطة السياسية من طرف الضباط العسكريين الدين يصلون الى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية وهي ظاهرة تمتاز بها افريقيا ، حيث عرفت اكتر من 100 انقلاب عسكري على الرؤساء والقادة، كلها عوامل أدت الى فشل عملية بناء دولة الوطنية في افريقيا باستثناء دول قليلة نجحت في تطبيق دلك .

لتصبح أفريقيا مجددا عرضة للتدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وانتشار موجة الديمقراطية في العالم حيت عملت القوى الغربية على التدخل في افريقيا من اجل نشر الديمقراطية واحترام حقوق الانسان بسبب فشل الأنظمة الحاكمة في افريقيا في تحقيق دلك واستبدادها لشعوبها من خلال الأنظمة الديكتاتورية التي كانت تحكم في افريقيا والتي همشت الاقليات عوض دمجها في المجتمع ما اوجد نوع جديد من الصراعات داخل الدولة الواحدة والأمثلة كثيرة كالحرب الاهلية التي شهدتها روندا سنة 1994 والنزاع في مالي بين الازواد والحكومة المركزية في الجنوب ، كلها اسباب اجتمعت لتضع البلدان الإفريقية تحت رحمة الدول الغربية والمؤسسات الدولية المانحة التي تطالب الدول الافريقية بالمزيد من الاصلاحات مقابل تقديم المساعدات المالية والقروض والمنح التي تقدمها سنويا للدول ضمن برامجها السنوية.

المبحث التالت: النظم السياسية في افريقيا

عرفت الدول الافريقية تحولا كبيرا بعد الاستقلال وتحررها من الاستعمار الاوروبي الدي سيطر عليها في القرن التاسع عشر لتدخل بدلك افريقيا مرحلة جديدة في نظام الحكم ما بعد الاستعمار والتي انتجت نخب سياسية موالية للغرب متشبعة بثقافة و التكوين الدي تلقته في الجامعات والمعاهد الاوروبية والدور الدي لعبته النخب السياسية بعد خروج الاستعمار من افريقيا وهدا ما سوف نتطرق اليه في هدا المبحث بالإضافة الى انواع الأنظمة السياسية والدور الدي تلعبه المؤسسة العسكرية في افريقيا ، ودور المجتمع المدني والاحزاب السياسية في تفعيل عملية بناء الدولة الوطنية في افريقيا.

المطلب الاول : النخب السياسية في افريقيا

بعد خروج الاستعمار الاوروبي من افريقيا تولت تسيير شؤون الدول الافريقية نخب سياسية تحمل توجها نحو الغرب بحكم انها درست في المدارس وخدمة الجامعات الغربية وتأثرت بالثقافة الغربية ما جعلها تظهر الولاء للغرب ، ان النخب السياسية في افريقيا اتجهت لخدمة مصالحها الشخصية عوض خدمة المصلحة العامة لشعوبها التي تعاني من الفقر والجهل والامراض القاتلة لقد طبقت النخب السياسية نفس الاستراتيجية التي اتبعها الاستعمار بتهميش الاقليات وتفضيل اثنية على حساب اخرى ما خلق نوع من اللا تجانس داخل الدولة الواحدة في افريقيا عوض ادماجها في المجتمع و الحد من النزاعات الموجودة ، كدلك الصراعات بين النخب ذاتها حول الزعامات والسلطة تاركة المهام التي اسندت اليها لتدخل البلدان الإفريقية في دوامة الحروب والنزاعات الداخلية التي أثرت كثيرا على عملية بناء الدولة، حيت استغلت النخب الافريقية الوظيفة العمومية لتحقيق التراء والنفود كما اكد دلك الرئيس الراحل موبوتو في احد خطاباته حيت قال(: بأن كل شيء في الكونغو هو للبيع)وهدا دليل على درجة الفساد الدي غرفته النخب الحاكمة التي كانت تستغل المناصب السياسية لتحصيل الاموال بالطرق الشرعية وغير الشرعية كفرض ضرائب وأهمية من اجل زيادة السيولة المالية لدى هده النخب الفاسدة ، بالإضافة الى استعمال المناصب الحساسة في الدولة للمساومة حتى في القضايا المصيرية للدولة ، فهده الطائفة الفاسدة التي تولت الحكم راحت تجمع الاموال من اجل شراء العقرات وفتح الارصدة البنكية في البنوك الدولية على حساب شعوبها الفقيرة التي قهرتها باسم القانون ، حيت يرى موليتسي مبيكي ان تاريخ افريقيا مند الستينيات هو تاريخ مجموعة من النخب التي تسعى لتحقيق المملكة السياسية على حساب شعوبها[1].

[1] حمدي عبد الرحمن، الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية،(قطر، دار الكتب القطرية، منتدى العلاقات العربية الدولية،1ط ، 2015)،ص ص،10،12.

المطلب الثاني : أنظمة الحكم في افريقيا

تعرف نظم الحكم في افريقيا بأنها نظم ديكتاتورية شمولية اتبعت نظام الحزب الواحد دون اشراك الفواعل الاخرى في الحكم فمند استقلال البلدان الافريقية وصياغة الدساتير التي عملت بها افريقيا والتي استوردتها من الدول الغربية دون مراعات الخصوصيات الافريقية والتركيبة الاجتماعية داخل القارة ، فهده الأنظمة عمرت طويلا في السلطة حيت دامت فترة حكمها اكترمن30 سنة و الأمثلة كثيرة كحال الرئيس موقابي في زيمبابوي والدي رفض تسليم السلطة بعد خسارته في الانتخابات الاخيرة بعد ان حكم لمدة 35سنة كدلك في مصر مع مبارك الدي تولى السلطة مند السبعينيات حتى 2011 بعد ما سمي بالتورة وايضا القذافي الدي حكم ليبيا بعد الانقلاب على الملك ليبقى في الحكم لأكثر من ثلاثة عقود والأمثلة عديدة في افريقيا، وقدعرفت البلدان الافريقية تطبيق أنظمة الحكم الجمهورية في العديد من البلدان على غرار الجزائر التي طبقت نظام الحكم الجمهوري بداية بدستور 1963وصولا الى دستور 1997 الدي منح الرئيس صلاحيات هامة كتعيين واقالة الحكومة وحل المجلس الشعبي الوطني وقد عرف تعديلات في 2009 من اجل فتح العهدات الرئاسية ومنح الرئيس الصلاحيات الكاملة[1] فهو القائد العام للقوات المسلحة والمجلس الاعلى للقضاء فالرئيس هو الدي يعين القضاة، بالضافة الى دول اخرى طبقت نظام الحكم الجمهوري مثل مصر بعد الانقلاب على الملك فاروق وصولا الى حكم مبارك الدي بقى في السلطة لأكثر من ثلاثة عقود انتهت بالانتفاضة التي عرفتها مصر في بداية 2011 لتدخل بدلك مرحلة جديدة بعد ان تولى محمد مورسي السلطة بعد اجراء اول انتخابات ديمقراطية عرفتها مصر مند تأسيس جمهورية مصر العربية ، لكن فترة حكم مورسي لم تدم اكتر من سنو ليتم الانقلاب عليه من طرف المجلس العسكري الاعلى الدي عين عبد الفتاح السيسي رئيسا لمصر ليتواصل الصراع بين النخب السياسية والمؤسسة العسكرية التي تتحكم في زمام السلطة في الدول الافريقية مند خروج الاستعمار الاوروبي من افريقيا وتعرف الدول الإفريقية انتشار ظاهرة الفساد السياسي في مؤسسات الدولة نتيجة لغياب الرقابة القانونية واستغلال الوظيفة العامة لنهب المال العام وتحويل الاموال الى الخارج، حي تحتل الدول الافريقية المراتب الاولى من حيث درجة الفساد وفقا لمنظمة الشفافية الدولية في العالم ومن خلال الخارطة الاتية سوف نوضح دلك

خريطة توظح الفساد في افريقيا.

[1] نفس المرجع،ص،40.

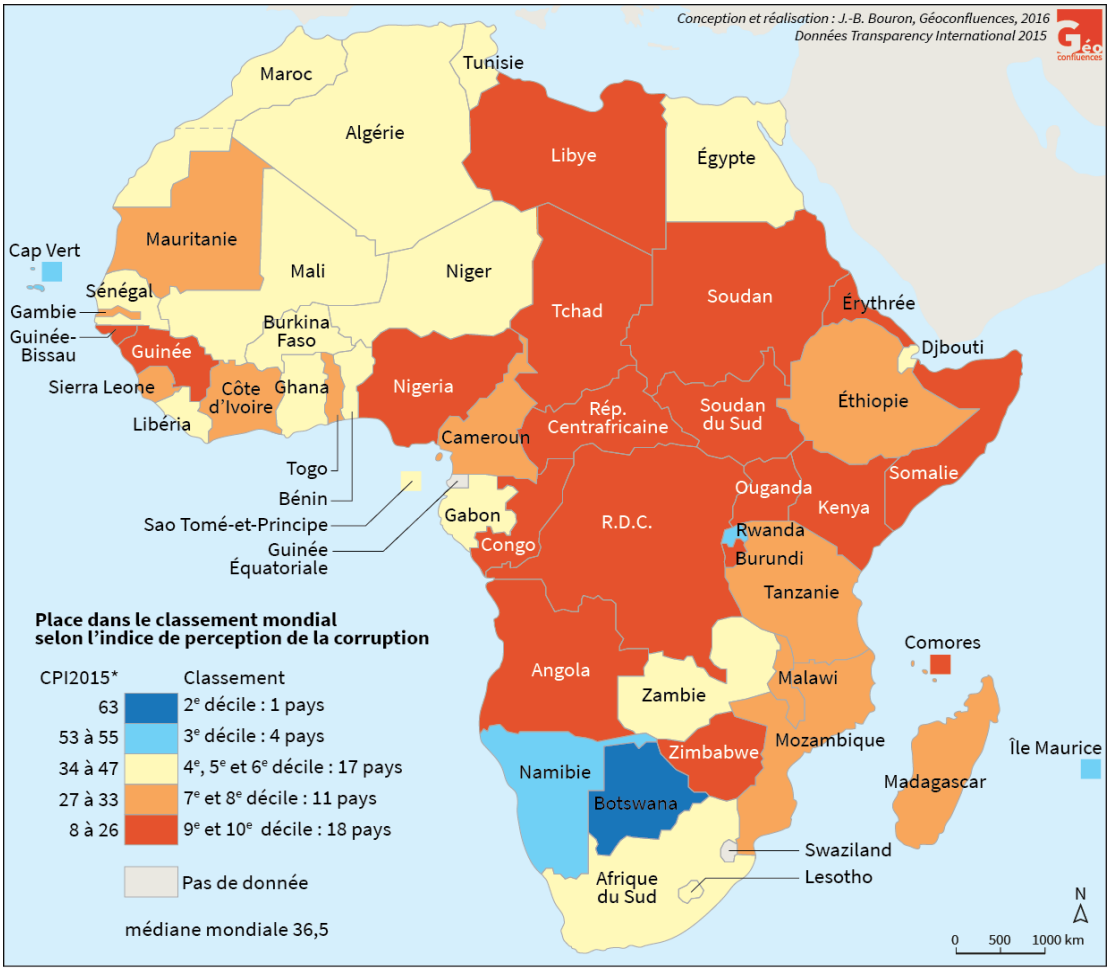

*Le CPI2015 est un indicateur de 0 à 100 construit par l'ONG Transparency International. Il attribue à chaque pays un score en compilant les évaluations réalisées par des organismes comme la Banque mondiale ou la Banque africaine de développement. Selon les pays, le nombre de sources utilisées varie de 3 à 9. La Corée du Nord et la Somalie ont le pire score mondial (8), tandis que la première place est occupée par le Danemark (score de 91).

LECTURE : Avec un score compris entre 34 et 47, l'Afrique du Sud fait partie des 30 % des pays classés autour de la médiane mondiale, et 17 pays africains sont dans ce cas. Le Botswana est le seul pays africain situé dans les 20 % de pays les mieux classés.

المصدر:

http://geoconfluences.ens-lyon.fr/images/afrique/baffi/carte-afrique-corruption.png

المطلب الثالث : المؤسسة العسكرية وسيطرتها على السلطة

من المعروف بأن السياسي والعسكري لا يتفقان في الحياة السياسية فكل واحد يعمل من اجل تجسيد افكاره ومعتقداته على حساب الاخر ، ان سيطرت الجيوش في افريقيا على السلطة بدأ مند الاستقلال حيت استولت الجيوش على الحكم باعتبارها هي التي كانت تحارب الاستعمار فهي من تملك الحق في الحكم واحتكار السلطة وقد نجحت في دلك من خلال اخضاع البلدان الافريقية[1] عن طريق الانقلابات العسكرية على الرؤساء والقادة الأفارقة لتشكل ظاهرة الانقلابات أحد الملامح البارزة في عملية بناء الدولة في افريقيا مند ستينيات القرن الماضي ، بعد ان اصبح الضباط العسكريين يمثلون النخبة الحاكمة في العديد افريقيا ما أوجد نظم تسلطية وغياب للديمقراطية وعدم احترام حقوق الانسان والمعروف عن افريقيا هو كثرة الانقلابات العسكرية حيت يمكن لنا ان نحصي اكثر من 100انقلاب عسكري حدث في افريقيا ومازاد من ظاهرة الانقلابات العسكرية هو هشاشة وضعف الاقتصاد وفساد النخب الحاكمة بالإضافة الى التدخل الخارجي الدي يحتد في افريقيا بداية من حروب التحرر وفترة الحرب الباردة حتى نهايتها ومن خلال الجدول الاتي سوف نبين عدد الانقلابات التي حدثت في الدول الافريقية بالتطرق الى 30 دولة تم فيها انقلاب عسكري مند الاستقلال[2]،

الرقم	الدولة	عدد الانقلابات	سنة الانقلاب
1	اوغندا	5	جانفي 1971، 1980، 1985، 1986، 1987.
2	غانا	5	1966، جانفي1972، جوان1978، 1979، ديسمبر 1981.
3	مدغشقر	2	ماي1972، 1975.
4	بنين	6	اكتوبر 1963، نوفمبر 1965، ديسمبر 1965، ديسمبر 1967، 1969، اكتوبر 1972.
5	روندا	1	جوان 1973.

[1] حمدي عبد الرحمن، العسكريون والحكم في افريقيا دراسة طبيعة العلاقات المدنية العسكرية ،(القاهرة، مركز دراسات المستقبل الافريقي،ط1، 1996)،ص ص،164-167.

6	النيجر	2	أفريل 1974، 1996.
7	إثيوبيا	2	سبتمبر 1974، 1977.
8	تشاد	2	أفريل1975، 1990.
9	نيجيريا	4	جانفي 1966، جوان1966، جوان1975، 1993.
10	بورندي	4	نوفمبر 1966، 1976، 1987، 1996.
11	سيشل	1	جوان 1977.
12	موريتانيا	3	1978، 1980، جانفي1985.
13	غينيا الاستوائية	1	اوت1979.
14	افريقيا الوسطى	7	جانفي1966، سبتمبر1979، 1980، 1982، 1983، 1987 ، 2014.
15	جزر القمر	2	1976، 1978.
16	توغو	2	جانفي1963، 1967.
17	مالي	3	نوفمبر1968، 1991 ، مارس 2012.
18	السودان	4	نوفمبر 1958، ماي 1990، 1985، 1989.
19	مصر	2	1952، 2011.
20	الجزائر	1	جوان 1965.
21	ليبيا	1	سبتمبر1969.
22	الصومال	1	اكتوبر 1969.
23	تنزانيا	1	1963.
24	بوركينافاسو	5	جانفي 1966، 1980، 1982، 1983، 1987.
25	ليبيريا	1	1980.
26	سيراليون	4	مارس 1967، أفريل1968، 1992. 1996.

27	غينيا	1	أفريل 1984.
28	غامبيا	1	1994.
29	ليسوتو	1	1991.
30	غينيا الاستوائية	1	اوت 1979.

ان علاقة العسكر بالسلطة في افريقيا ظاهرة تستحق الدراسة نظرا لارتباط السلطة السياسية بالعسكر اللدين يتمتعون بامتيازات خاصة كالاستقلال المهني والمرتبات الخاصة ، ففي افريقيا نادرا ما نجد مسائلات ومواجهة للنخب العسكرية الحاكمة التي تتعامل بكل قسوة مع من يتجرأ على دلك من خلال عمليات التعذيب السرية والخطف والقتل وفرض الاقامة الجبرية على الاصوات المعارضة التي تنادي بالإصلاحات الديمقراطية بالإضافة الى تهميش الطبقة المثقفة وعدم اشراكها في العملية السياسية ليبقى الصراع في افريقيا قائما بين السلطة المدنية والعسكرية من أجل السيطرة على المجالات الخمس لصنع القرار في الدولة وهي تجنيد النخبة، صنع السياسة العامة، الامن الداخلي ، الدفاع الوطني والتنظيم العسكري بحسب ما جاء به كل من اريل كراسون وديفيد كوهين ضمن نظرية التنافس العسكري عام 2010[1] ، اد تسعى كل جهة لفرض سيطرتها على المجالات الخمس فالسلطة المدنية تعمل من اجل السيطرة على المكونات الخمسة في مقابل دلك نجد السلطة العسكرية تسعى للحد من صلاحيات السلطة المدنية والوصول للاستحواذ على المكونات لا تخاد القرار في الدولة

1. المطلب الرابع: المجتمع المدني

في الدول الحديثة التي تطبق الديمقراطية والتي تشارك فيها جميع اطياف المجتمع بما فيها المجتمع المدني الدي يلعب دورا مهما في بناء الدولة الوطنية من خلال المشاركة في العملية السياسية واشراك جميع شرائح المجتمع في دلك من خلال الحملات التحسيسية والدورات التكوينية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لفائدة افرا د المجتمع وتوعيتهم بضرورة المشاركة في العملية السياسية واتخاد القرار من خلال الانتخابات والانخراط في الاحزاب السياسية وانشاء التنظيمات والنقابات العمالية من اجل المطالبة

[1] حمدي عبد الرحمن، الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية،(قطر، دار الكتب القطرية ،منتدى العلاقات العبية والدولية،2015)،ص ص48،50.

بالحقوق العمالية ، بحسب القوانين الدولية وادا نظرنا الى واقع المجتمع المدني في افريقيا فهو بعيد عن تطلعات الشعوب الافريقية والدولة الوطنية لان المجتمع المدني يكاد يكون غائبا في البلدان الإفريقية التي تعاني من الحد من حريات التعبير والمعارضة السياسية وانصهار المجتمع المدني في دواليب السلطة وحتى يكون دوره فعال لابد من الاستقلال المالي وهدا ما يجعله خاضعا للسلطة السياسية في البلدان الافريقية التي وضعت قوانين تحد من تدفق الاعانات المالية لمختلف الهيأت ومنظمات المجتمع المدني وتصبح هي التي تموله وبالتالي هي التي توجه وتقود النشاطات التي يقوم بهاما يؤدي الى غياب الدور الحقيقي الدي وجد من اجله لتبقى هي من يحتكر السلطة والثروة خدمة لمصالحها الشخصية ، فلا يمكن للديمقراطية ان تقوم بالمساواة سياسية فهي ضرورية للمساواة الاجتماعية فالدول التي لا تكون ديمقراطية الا ادا طبقت القانون بدون تمييز على الجميع واشراك المواطنين في شؤون الحكم لضمان العدالة والمساواة الاجتماعية داخل الدولة[1]، وهده المعايير مغيبة في البلدان الافريقية فلا توجد عدالة اجتماعية وتقسيم عادل للثروة واحترام للحريات فالشعوب الافريقية تعيش تحت عيبة الفقر والمجاعة وفوبيا الامراض القاتلة التي يموت بسببها ملايين البشر في افريقيا في حين تعيش النخب الحاكمة واتباها حياة جيدة دون النطر في احوال عامة الشعب، ان المساواة الفعلية بين الافراد والفئات الاجتماعية والاحزاب السياسية والاتجاهات الايديولوجية هي الصورة الواقعية للعدالة الاجتماعية فلا بد من احترام الافراد وضمان حقوقهم المكفولة في القانون والاقرار بالاتنيات والاقليات التي تشكل المجتمع وفتح الباب امام الحرية السياسية وانشاء الاحزاب السياسية والمعا رضة [2]

تعاني الأنظمة السياسية في افريقيا من العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تعيق عملية بناء الدولة بالمفهوم الحديث ذات مؤسسات قوية وفاعلة والتي تأسس لدولة القانون واحترام الديمقراطية و تحقيق الانسجام داخل المجتمع وفي هدا الصدد يقول هنتيجتون" كلما ازداد التنظيم وحدة ولحمة ، كلما ارتفع مستواه المؤسساتي ومع تزايد تفكك التنظيم يتدنى هدا المستوى"[3].

[1] جاد الكريم الجباعي ،المجتمع المدني (هوية الاختلاف)،دمشق ص،240،241.

[2] المرجع نفسه، ص، 251.

[3] صمويل هينتيجتون ،النظم السياسية لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود(لبنان،دارالساقي،ط1، 1993)،ص،32.

ان كل تنظيم يجب ان يكون متماسك يعمل في اطار فعالية جماعية تضمن الاستمرارية وعدم ظهور الخلافات التي تكون داخل التنظيم والتي تؤدي الى اتساع حدة الاختلاف في الرئ وتنفيد البرامج السياسية في الكثير من الدول الافريقية التي تعرف هدا النوع من التفكك نتيجة لعدم وجود توافق تام بين مؤسسات الدولة والنخب السياسية ومختلف التنظيمات الاجتماعية الموجودة في المجتمعات الافريقية ، والتي تسعى كل واحدة لفرض وجودها بل اكثر من دلك تهدف للمطالبة بالحكم الذاتي والاستقلال نتيجة للاختلافات الداخلية الموجودة داخل التنظيم فتصبح مؤسسات الدولة ضعيفة وغير قادرة على الجمع بين جميع مكونات المجتمع بوجود عناصر من داخل التنظيم تعمل على اضعافه والانقاص من نسبة تقبل الشعوب لأنظمة الحكم عن طريق ايجاد حركات انفصالية والقيام بانقلابات عسكرية تؤثر على عاملي الاستقرار والامن داخل الدولة، فتظهر بعد دلك جماعات وتنظيمات جديدة تسعى لفرض نفسها داخل مؤسسات التنظيم.

وبالتطرق الى افريقيا نجد بانها تعاني من هده التقسيمات والاختلافات على مستوى النخب السياسية التي تسعى كل واحدة الى الحصول على دعم وتأييد للقبيلة او الاتنية التي تنتمي اليها عوض العمل من اجل المصلحة العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية وهي سمة بارزة في النخب السياسية في افريقيا التي تعاني من اختلاف كبير ادى في الكثير من الاوقات الى حدت حروب وانقلابات عسكرية ضد أنظمة الحكم من اجل فرض وجودها والاشتراك في صناعة القرارات ، مأأدى الى تراجع وضعف مؤسسات الدولة التي تعاني من غياب العمل بالمؤسسات الدستورية و الاستقرار والامن ، وهدا ما يقلل من السيادة الفعلية للدول الافريقية التي تكون مرهونة بمدى تطبيق الدول الافريقية والأنظمة الحاكمة فيها للقوانين واحترام الديمقراطية وحقوق الانسان ، كما يساهم التعدد اللغوي الموجود في افريقيا في اعاقة بناء الدولة بالنظر لعدد اللغات الموجودة في افريقيا والتي تقدر بحوالي ثمانمائة لغة ناتجة عن التنوع العرقي في القارة[1] وتختلف هده العرقيات من حيت الدين والتقاليد ونمط العيش فقد احتارت الدول الافريقية بعد استقلالها حول اللغة التي تستعملها في البلاد نتيجة للتعدد الموجود داخل المجتمع وهو ما دفع للمحافظة على لغة الاستعمار من اجل ضمان وحدة وتماسك الشعوب داخل الدول الإفريقية ، لقد عقدت مسألة التعدد اللغوي في افريقيا من عملية بناء الدولة نظرا

[1] محمد عبد الغني سعودي، قضايا افريقيا (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،ع34،اكتوبر 1980)،ص،114.

للحساسية الكبيرة بين الاعراق داخل الدولة الواحدة مأدي الى ظهور مشاكل عديدة بسبب اللغة بعد مطالبة مختلف الاقليات بفرض لغاتها والتعامل بها على المستوى الوطني ، وادا نطرنا في الخارطة اللغوية في افريقيا نجد بان منطقة شمال افريقيا يتكلم سكانها اللغة العربية والتي هي اللغة الرسمية في المنطقة مع وجود لهجات داخل كل دولة ، اما منطقة افريقيا الجنوبية نجد فيها تنوع لغويا كبيرا اد يقدر عدد اللغات التي يتكلمها السكان بحوالي 350 لغة ومن اشهرها هي لغة الهوسا لقد ساهمت اللغة في افريقيا في التشتت والتفريق بين ابناء الشعب الواحد والدي اضر كثيرا بالأمن والاستقرار داخل المجتمعات الافريقية ومن بين الأمثلة عن التعدد اللغوي داخل افريقيا ليبيريا التي يوجد بها 20لغة وطنية ، تنزانيا 100لغة ، بينما غانا يفوق عدد اللغات 34 لغة والتي يوجد تنوع في العاصمة اكرا حيت يتكلم الف شخص اكتر من 70 لغة[1].

وهدا دليل على فشل الدولة في لم شمل الشعوب في اطار لغة واحدة تخدم المصلحة العامة وتحقق عملية التنمية في جميع المجالات ويبقى التنوع اللغوي مشكلة تؤرق حكومات الدول الافريقية التي عجزت عن توحيد افراد المجتمع الواحد خاصة في الجزء الجنوبي للقارة الدي يعرف تناحرا كبيرا بين مختلف القبائل والاثنياث والدي يخلف الالاف من القتلى والمهجرين سنويا كما يضر بالاقتصاد الوطني للدول الافريقية نتيجة لغياب رؤية استراتيجية تمكن الدول الافريقية من التخلص من هده الازمة والتفرغ اكتر لبناء مؤسسات قوية تهتم بالبحت في السبل نحو تحقيق التنمية للبلدان الافريقية.

بالإضافة الى مشكلة التعدد اللغوي تواجه الدول الافريقية مسألة الاقلية والتي تعتبر المغدى الرئيسي للنزاعات في القارة وقد تعددت التعاريف حول الاقلية اد تعرف من الناحية السياسية "**باها جماعة تشترك في واحد او اكتر من المقومات الثقافية او الطبيعية او عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وانماط خاصة للتفاعل وينشا لدى افرادها وعي بتميزهم في مواجهة الاخرين، نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضدهم، مما يؤكد تضامنهم ويدعمهم**".

توجد في افريقيا العديد من الاقليات التي تعاني من التهميش والحرمان الاجتماعي في الكثير من الدول وهو ما خلق عداء دائما من طرف هده الاقليات اتجاه الاغلبية الحاكمة لعدم الانسجام داخل المجتمعات الافريقية خاصة في جنوب القارة التي تعاني شعوب المنطقة من مشكلة الاقلية

[1] المرجع نفسه، ص، 115.

والاضطهاد والتي تعود في جدورها الى عامل الاستعمار بعد التقسيمات التي قام بها في افريقيا والتي فرقت بين افراد القبيلة الواحدة وخلقت العداوة بينهم واستمر هدا بعد الاستقلال بتفضيل اتنية على اخرى في عملية الحكم والمناصب السيادة في الدولة وتعد رواندا احسن متال هد تسببت النزاعات الاتنية في وقوع حرب اهلية خلفت حوالي مليون قتيل ومهجر وبسبب فشل مؤسسات الدولة في رواندا تدخلت اطراف اجنبية لإنهاء الحرب وهوما عرفته مالي كدلك بعد النزاع المتجدد بين سكان الشمال المسلمين والجنوب والدي اتبت فشل الحكومة المالية في التحكم في الوضع وعدم الانسجام الاجتماعي لإعادة الامن والاستقرار داخل مالي ما تطلب تدخل قوى اجنبية لوقف النزاع وهدا مؤشر يدل على مدى فعالية سيادة الدولة في افريقيا ودرجة الفشل التي تعرفها الدولة في افريقيا.

وبالحديث عن الديمقراطية في افريقيا والتي تعرف اختلاف كبير من دولة الى اخرى حيت قامت منظمة فريدوم هاوس بإعداد تقرير حول الدول الديمقراطية في منطقة جنوب الصحراء الكبرى شمل 16 دولة اعتبرتها حرة وبعد هدا التقرير صنفت المنطمة29 دولة من مجموع 48 بانها حرة جزئيا ومن خلال الخريطة الاتية التي توضح عدد الاشخاص الدين يعيشون حرية ديمقراطية

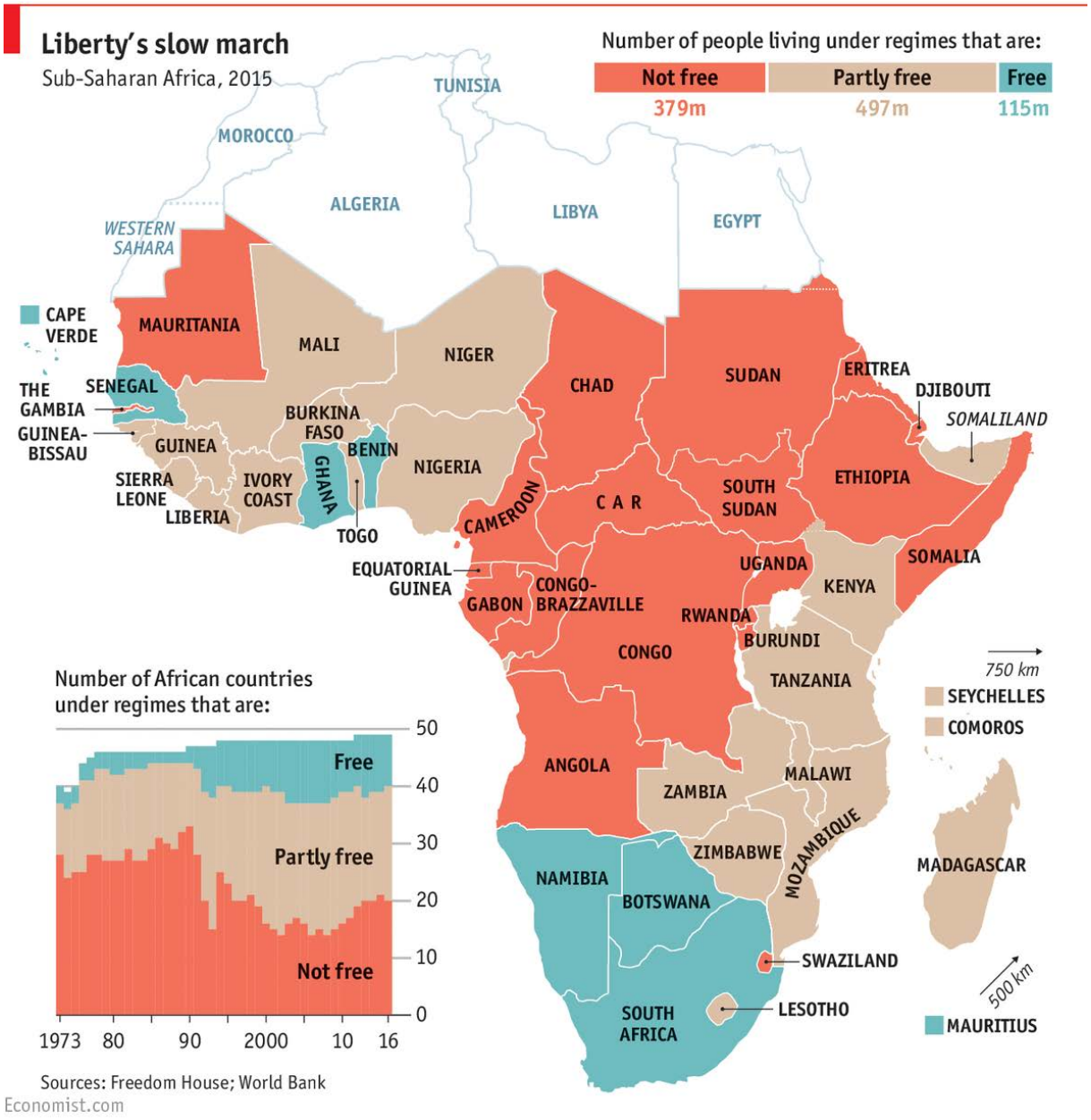

المصدر :

http://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21705355-threats-democratic-rule-africa-are-growing-time-and-demography-are

ويظهر لنا من خلال هده الخريطة بان المنطقة مقسمة الى تلاثة فئات:

الفئة الاولى تشمل الاشخاص الدين يعيشون دون تحرر ديمقراطي ويقدر عددهم بـ379 مليون شخص وتوجد هده الفئة في غرب افريقيا ووسطها، اما الفئة الثانية تشمل 497 مليون شخص يعتبرون متحررين جزئيا وتقع في غرب افريقيا والجنوب الشرقي للقارة بينما الفئة الثالثة فهي تعتبر متحررة ديمقراطيا يتوزع افرادها ما بين جنوب افريقيا ، بوتسوانا، ناميبيا في جنوب القارة والسنيغال، غانا، بنين في غرب افريقيا ويقدر عدد الاشخاص الدين يعيشون في ظل الديمقراطية 115 مليون شخص، وقد عرفت افريقيا في الفترة الممتدة من 2011 ال 2012 اجراء اكثر من 50 انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية وهدا مؤشر على تحسن الديمقراطية في افريقيا التي سيطر فيها نظام الحزب الواحد و الحكم العسكري والولاءات القبلية على الحكم مند الاستقلال ، الا ان الديمقراطية تبقى مرهونة بضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل افريقيا بالإضافة الى تراجع المؤسسات الحكومية بسبب العنف المرتبط بالانتخابات وما يؤكد دلك اعمال العنف التي شهدتها كينيا سنة 2007 حيت خلفت 1113 قتيل و600000 الف مشرد وكدلك السنغال بعد تصاعد اعمال العنف أتناء اجراء الانتخابات الرئاسية في البلدين، لكن هدا لا ينفي وجود مشاركة في الانتخابات التي تجري في افريقيا حيث تظهر نسب المشاركة في الانتخابات في افريقيا بحسب احصائيات سنة 2015 وجود اقبال كبير للمواطنين على الانتخابات والدي يظهر من خلال الخريطة الاتية

خريطة تبين نسبة المشاركة في الانتخابات في افريقيا

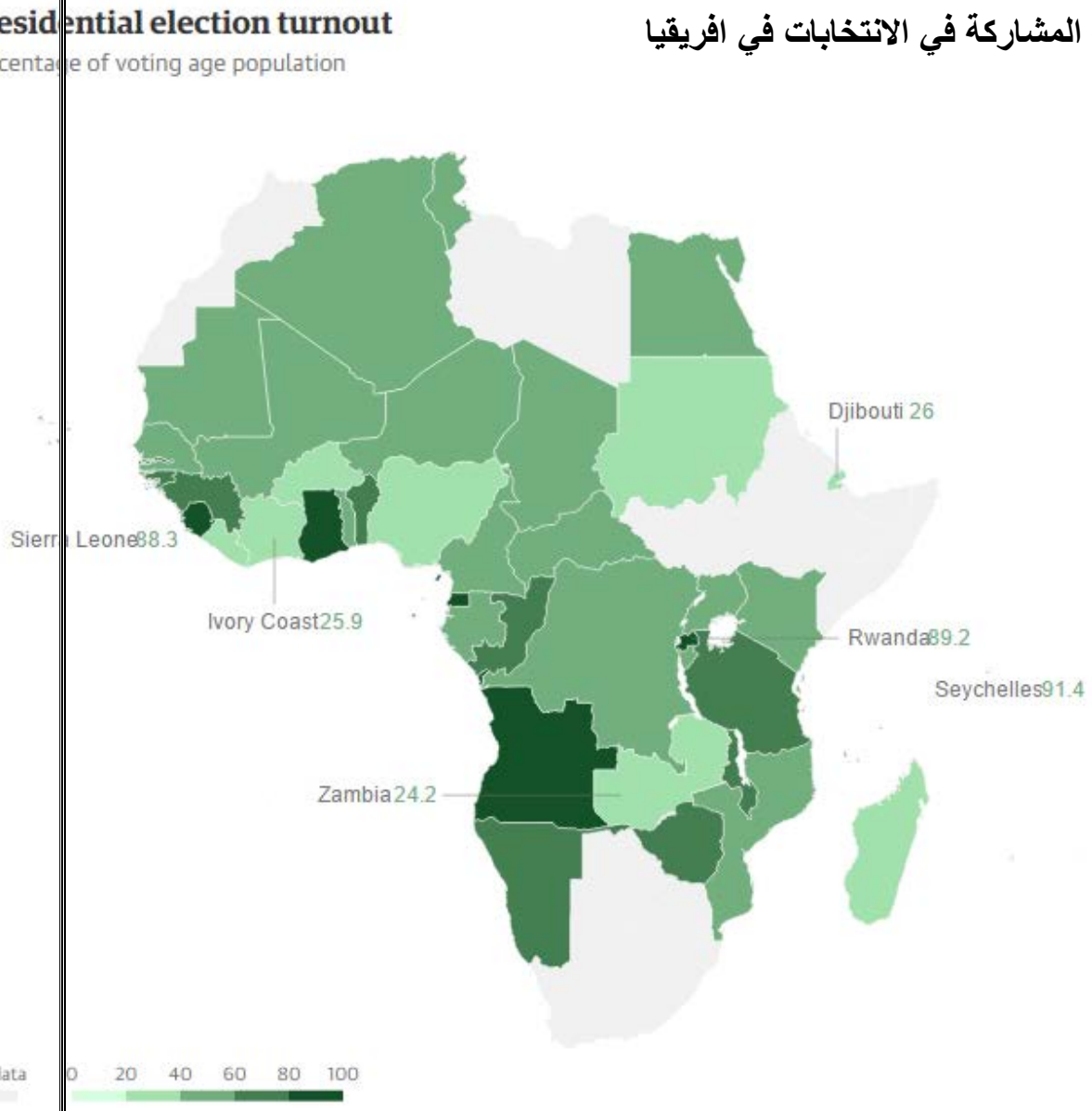

المصدر:

httpswww.theguardian.comglobal-developmentdatablog2016feb25democracy-in-african-countries-five-myths-explored

حيث تظهر نسب المشاركة في كل دولة اجريت فيها انتخابات ومن خلال هده الخريطة تظهر السيشل هي من توجد بها اعلى نسبة مشاركة 91.4%تليها رواندا89.2% وسيراليون بـ88.3% بينما عرفت زامبيا نسبة المشاركة بـ24.2% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالسيشل ورواندا.

وقد سجلت احدى الدراسات اهم الرؤساء الأفارقة الدين بقو في الحكم لا كثر من 20سنة بداية بتيودور اوبيامن نقوما مبا سوقو رئيس غينيا الاستوائية الدي بقي في الحكم لمدة 36 سنة، ثم خوزي ادواردو دوس سنتوس رئيس انقولا36 سنة في الحكم، بول بيا رئيس الكاميرون 33سنة في الحكم، روبرت موقابي رئيس زيمبابوي الدي بقي في الحكم 28 سنة، ادريس ديبي رئيس التشاد25 سنة في السلطة، عمر البشير 22سنة، يحيى جامع رئيس غامبيا19 سنة في الحكم ودنيس ساسو رئيس الكونغو الديمقراطي بقي 19 سنة في الحكم.

خلاصة الفصل:

من خلال هدا الفصل قمنا بالتطرق الى عملية بناء الدولة في افريقيا حيث قسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول حالة افريقيا قبل الاستعمار عن طريق دكر الممالك والامبراطوريات التي قامت في افريقيا قبل دخول الاستعمار اليها وفي المبحث الثاني خصصناه لفترة الاستعمار الأوربي في افريقيا بتوضيح اهم الدول الاستعمارية التي احتلت افريقيا وقسمتها فيما بينها واستغلت ثرواتها لتطوير اقتصادياتها على حساب افريقيا ،بينما عالج المبحث الثالث الأنظمة السياسية في افريقيا وتأثير الجيش على السلطة نتيجة للانقلابات العسكرية التي عرفتها الدول الافريقية مند الاستقلال والتي أثرت على الاستقرار الامني والسياسي داخل القارة بالإضافة الى دور النخب السياسية التي تولت الحكم والتي تحمل الولاء للغرب على حساب شعوبها حيث مارست العنف والقهر ضد مواطنيها باسم القانون حتى تحافظ على السلطة والمعروف على الرؤساء في افريقيا تعلقهم بالسلطة اد يوجد حكام بقوا في السلطة لا كثر من ثلاثة عقود وهدا ماأدى الى فشل الكثير من الدول الافريقية في عملية بناء دولة حديثة دات مؤسسات قوية.

الفصل الثالث:

فرص ورهانات بناء الدولة الوطنية

في مالي

الفصل الثالث: فرص ورهانات بناء الدولة الوطنية في مالي

المبحث الاول: مسار بناء الدولة الوطنية في مالي

تقع مالي في منطقة الساحل الافريقي وتقدر مساحتها بحوالي 1، 241، 238كم وهي دولة حبيسة لا توجد بها اي منفد بحري، يمر بها نهر النيجر والسنغال وتمثل الصحراء ثلثي المساحة فاغلب الاراضي قاحلة وتتقاسم مالي حدودها مع سبعة دول ، تحدها من الشمال الجزائر وموريتانيا من الجنوب بوركينا فاسو وساحل العاج من الشرق النيجر والسنغال ومن الغرب تحتل مالي موقع استراتيجي هام ما جعل منها منطقة عبور للقوافل التجارية نحو غرب افريقيا وقد قامت في افريقيا عدة ممالك ودول عبر التاريخ من بينها مملكة مالي و السنغاي بالإضافة الى دول اخرى قامت في المنطقة والتي زالت بفعل الاستعمار الاوروبي لإفريقيا والدي قضى على الممالك والامبراطوريات التي كانت تحكم المنطقة تتشكل مالي من عدة عرقيات مختلفة من عرب وزنوج تمازجت فيما بينها وكونت المجتمع المالي.

الطلب الاول :مالي قبل الاحتلال.

جاء الاهتمام الفرنسي بالمنطقة بعد الكشوفات التي قام بها البكري في افريقيا وابن بطوطة الدي وضع اكثر معالم افريقيا، ليأتي بعدها المستكشفون الاوروبيون الدين قسموا المنطقة بعد اكتشاف الممرات البحرية الموجودة في افريقيا لتبدا فرنسا التوسع في منطقة غرب افريقيا واحتلال العديد من المناطق والمدن الموجودة، وبعد استكمال سيطرتها على كامل المنطقة اعلنت بان مالي تحت السيطرة الفرنسية ودلك سنة 1898 والتي كانت تسمى السودان الفرنسي، والتي استخدمتها كمعبر للتوسع نحو النيجر والسنغال للاستحواذ على المعادن الثمينة التي توجد في المنطقة، بالإضافة الى تجارة الرقيق التي كانت تسيطر عليها فرنسا في المنطقة[1] ولقد واجهت مقاومة كبيرة من طرف السكان المحليين بقيادة شيوخ القبائل الدين حاربوا ضد التوسع الفرنسي في الاراضي المالية لكن هده المقاومة واجهت بالقوة حيث قضت عليها القوات الفرنسية بالقتل او التحالف مع القبائل الاخرى الموجودة في المنطقة، ولبسط نفودها وسيطرتها طبقت الادارة الفرنسية نظام قضائي ميزت من خلاله بين المواطنين الفرنسيين والسكان المحليين الدين فرضت عليهم قوانين الادارة الفرنسية، حيث اخدت الاراضي من اصحابها

[1] عبد الله مامادو باه، العلاقة بين الاقوام والاعراف في مالي ، عودة الاستعمار القديم،(قطر: دار الكتب القطرية،ط1، 20014) ص ،26-28.

وفرضت عليهم ضرائب كبيرة وظلت بدلك مالي تحت السيطرة الفرنسية حتى استقلالها في 22سبتمبر 1960[1].

المطلب الثاني: مالي بعد الاستقلال

بعد اعلان استقلال مالي سنة 1960 تولى موديبو كايتا قيادة السلطة في جمهورية مالي بذات تظهر الملامح الاولى لقيام ازمة داخل البلاد بين اقليم ازواد والحكومة المركزية في الجنوب ابتدأ من سنة 1963 ومطالبة الطوارق الانفصال عن الجنوب ما دفع بالجيش المالي الى القيام اعمال قمعية ضد المطالبين بالانفصال، ليبقى اقليم الشمال مهمشا واقصاء سكان الاقليم وعدم الاهتمام بهم ما زاد من العداء للحكومة المركزية بالضافة الى قساوة الطبيعة التي يعيش فيها الطوارق خاصة بعد الجفاف الدي اجتاح المنطقة ما ادى العديد من السكان الى الهجرة نحو موريتانيا والجزائر وليبيا، ونظرا لعدم الاستقرار الدي غرفته دولة مالي بعد الانقلاب العسكري من طرف الجيش على الرئيس موديبو كايتا سنة 1968 والدي خلق غياب للثقة بين سكان الشمال والحكومة ما دفع بهم الى تأسيس حركات قامت بالتمرد ضد الجيش سنة1990، ادت الى تدخل الجزائر كوسيط للتفاوض بين الطرفين توجت بعقد اتفاقية تمنراست1996 والتي بموجبها تم منح الاستقلال الذاتي لمنطقة الشمال، التي اصبحت مع مرور الوقت وتطور الأحداث الاقليمية ملجأ للجماعات الارهابية ومركز عبور لتجارة المخدرات والاسلحة خاصة بعد الأحداث التي عرفتها ليبيا بعد سقوط النظام وتداعياتها على المنطقة بكاملها التي شهدت عودت المئات ما الشباب المقاتلين في ليبيا محملين بالأسلحة المتطورة، ما مهد فيما بعد الى محاولة الانقلاب التي عرفتها مالي في مارس 2012 والتي مهدت الى عودة الفوضى والاعمال التخريبية الى مالي بالإضافة الى التدخل الفرنسي من جديد[2].

وتعود اسباب الازمة في مالي الى عدت عومل اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية.

- ✓ **العامل الاقتصادي:**

يمثل العامل الاقتصادي مؤشرا مهما في استقرار الاوضاع في الدول فهو المحرك الاساسي لجميع الأحداث واعمال العنف والتخريب التي تقع نتيجة للتهميش الدي يطال فئة او جهة معينة من طرف مؤسسات الدولة قد يكون مقصود من اجل السيطرة واخضاع فئة معينة لسيطرتها والتحكم

[1] المرجع نفسه،ص،28.

[2] المرجع نفسه،ص،31.

فيها، وقد يكون غير مقصود ناتج للطروف الاقتصادية التي تعيشها الدولة كالفقر والتخلف الاقتصادي الدي يؤدي الى بروز تمايز داخل المجتمع ما ينمي العداء والكراهية بين اوساط المجتمع، وهدا ما حدث في مالي بعد التهميش الدي عانى منه الطوارق والحرمان الاقتصادي رغم الثروات التي توجد في مناطقهم بالضافة الى عدم دمجهم في المجتمع وغياب التنمية الاقتصادية في شمال مالي وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة.

- ✓ **العامل الاجتماعي:**

من بين ابرز العوامل المغذية للعداء بين الشعوب وحكامها نظرا للحرمان الدي تمارسه ضد الاتنيات داخل المجتمع ما يجعل هده الاخيرة تعمل جاهدة على فرض وجودها واسترجاع حقوقها عن طريق القوة فتلجأ الى التمرد والممارسة العنف كرد فعل عن السياسات الاقصائية المنتهجة من طرف الدولة والتي لا تعترف باللغة مثلا كمكون للهوية ولا تحترم تقاليد العيش والتعليم لدي بعض الاتنيات التي تحمل خصوصيات معينة، وادا نظرنا الى المجتمعات الافريقية نجدها مجتمعات قبلية تعتمد على الرعي والترحال فهي تعتمد على التنقل من مكان الى اخر بحثا عن الغداء والماء وهو حال الطوارق في مالي الدين يجوبون الصحراء بحثا عن الاماكن التي يوجد فيها الماء والغداء لماشيتهم، بالإضافة الى احترام العاذات والتقاليد التي تملكها كل اتنية وعدم اجبارها على التخلي عن تلك العاذات التي تمثل رمز لها كاللباس مثلا حتى تتمكن كل جماعة من العيش والاندماج داخل المجتمع وتجنب الخوض في الحروب والنزاعات التي تؤدي ضعف الدولة وتراجعها على جميع المستويات.

المبحث الثاني: فرص بناء الدولة الوطنية في مالي.

من خلال هدا المبحث سوف نتطرق الى دراسة النظام السياسي في مالي مند الاستقلال حتى اليوم وبناء على دلك سوف ندرس المراحل التي حرت بها مالي وطبيعة النخب السياسية التي تمارس الحكم مند الاستقلال ودورها في بناء الدولة، اضافة الى الحديث عن النزاع داخل مالي وهو نزاع طويل يمتد مند خروج الاستعمار الفرنسي من مالي بالتركيز على النزاع الاخير بعد الانقلاب الدي حصل في 22مارس2012 وتأثيره على عملية بناء الدولة في مالي واسبابه ودور الدول الاقليمية في حل النزاع بالطرق السلمية من اجل تحقيق الامن والاستقرار في مالي وفي منطقة الساحل بصفة عامة.

مرت مالي بفترات حكم مختلفة تقلد خلالها عدت رؤساء مقاليد الحكم لم تعرف فيها مالي الاستقرار السياسي والامني مند الاستقلال والبداية من

المطلب الاول :فترة حكم موديبو كايتا1960-1968.

بعد استقلال مالي وتولي السلطة من طرف موديبو كايتا كاو ل رئيس لمالي قام بتأسيس حزب التجمع الديمقراطي الافريقي وقد شغل منصب الامين العام للحزب، اتعبت مالي في فترة حكم كايتا النهج الاشتراكي ما ساعده على نسج علاقات قوية مع الدول الاقليمية والتي تتبع النهج الاشتراكي وتشترك في المبادئ التي تنادي بها الاشتراكية كالدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها ونيل الحرية، اعتمدت مالي في تلك الفترة على قطاع الزراعة بصفة كبيرة بالإضافة الى التجارة التي تعد قديمة في مالي مند تأسيس الممالك الاولى في المنطقة و من اجل تطوير التجارة انشاء كيتا سنة 1960الشركة المالية للاستيراد والتصدير والتي عملت على تنظيم سوق انتقال السلع والمنتوجات من والى مالي وعلى الصعيد الاقليمي اتجه كياتا الى تدعيم الوحدة الافريقية من اجل ضمان السيادة الفعلية للدول الافريقية والبحث عن بناء قاعدة اقتصادية نما طرح فكرة انشاء سوق افريقية مشتركة وتوحيد العملة النقدية والعمل على احداث اصلاح في قطاع التعليم وبناء المنشآت القاعدية لتحسين الانتاج، وقد سجلت مالي خلال الفترة من1961-1964 تحسن في حجم النمو الاقتصادي وبسبب الانقلاب العسكري ضد كايتا في 19نوفمبر1968[1] لم يكتمل المشروع الدي بداه بإنهاء هيمنة الشركات التجارية الاجنبية التي كانت تسيطر على عمليات التصدير واسعار المنتوجات الزراعية في مالي .

وقد تخللت فترة حكم كايتا حدوث اعمال عنف ضد سكان اقليم الشمال بعد مناذاتهم بالانفصال عن الجنوب ما جعل الجيش المالي يقمع هده الحركات الانفصالية وكدلك محاكمة العديد من معارضيه بسبب سيطرت كايتا على الحياة السياسية وقيام الميلشيات الشعبية بالقيام باعمال عنف داخل مالي والتي ساهمت في عملية الانقلاب العسكري ضد كايتا بقيادة موسى تراوري والدي لقي تأييد من طرف الماليين.

المطلب الثاني: فترة حكم موسى تراوري1968-1991.

عرفت مالي في هده الفترة حكم ديكتاتوريا عسكريا وانشاء محكمة عسكرية خاصة يتم من خلالها متابعة المعارضين ومحاكمتهم، حيث تمت محاكمة العديد من الاشخاص من بينهم قادة عسكريين وإداريين بتهمة العمل ضد النظام والتحضير لإنقلاب عسكري، وبعد التغير الحكومي الدي احدثه تراوري

[1]بن صالح عبد الله، عملية بناء الدولة في مالي دراسة تقويمية، مدكرة ماجستير منشورة(جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم دراسات افريقية ،2015)،ص ص،84-86.

سنة 1971 والدي يسمح له بالجمع بين منصبي رئيس الحكومة ورئيس الدولة في نفس الوقت ليزيد بعدها نفود تراوري في السلطة والتكريس لنظام الحزب الواحد، كما عرفت مالي في هده الفترة موجة جفاف اثرت على الاقتصاد المالي وأدت الى نزوح الالاف من سكان الشمال نحو مناطق اخرى بحثا عن الغداء والماء ما دفع بالحكومة المالية الى طلب المساعدات الدولية من اجل التحكم في الاوضاع وتأمين الغداء لمواطنيها، كما عرفت فترة حكم تراوري صياغة ثاني دستور في مالي بتاريخ 2جوان 1974 والدي كرس من جديد لهيمنة الحزب الحاكم بوضع مواد تمنع الاشخاص الدين عملوا في النظام السابق من ممارسة السياسية لمدة عشرة سنوات وإنشاء حزب الاتحاد الديمقراطي للشعب المالي من طرف القيادة العسكرية وقد انتهت فترة حكم تراوري بالحكم عليه بالسجن بعد بقائه في السلطة لأ كثر من عقدين سيطر فيها العسكر على الحكم[1].

المطلب الثاني :فترة حكم الفا عمر كوناري1992-2002.

بعد إجراء الانتخابات التي فاز بها كوناري الدي ينتمي الى حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية المعارض للنظام العسكري السابق عمل كوناري على تطبيق الديمقراطية في مالي والحد من سيطرت العسكر على السلطة التي دامت مند الاستقلال من خلال فتح المجال امام وسائل الاعلام الخاصة وحرية التعبير والتي كانت ممنوعة في الأنظمة السابقة واعتماد الا مركزية في التسيير الاداري من أجل إقامة مؤسسات قوية وفعالة قادرة على تلبية احتياجات السكان وتحقيق التنمية والتحول في مالي سجل ارتفاع في معدل النمو قدر بحوالي6%في سنة 1994 نتيجة للتطور التجارة وقطاع الزراعة بفضل التغيير الدي احدته الفا كوناري لتحسين الاوضاع الاقتصادية في مالي، والدي واجه ظاهرة الفساد التي انتشرت في الجهاز الاداري واعاقت عملية التنمية لانتشار الرشوة واختلاس الاموال العمومية دون محاسبة ومعاقبة المجرمين كما عمل كوناري على الوصول الى تسوية مؤقتة للنزاع القائم مع التوارق ما ادى الى استقرار المنطقة وبالنظر الى الجهود التي بدلها كوناري في سبيل نشر الاستقرار والامن في افريقيا وفض النزاعات عين كأول رئيس للمجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي

[1] بن صالح عبد الله المرجع نفسه،ص ص،88-100.

لغرب افريقيا، ونتيجة للجهود التي بدلها من اجل ارساء الامن والاستقرار في المنطقة تم انتخابه من جديد سنة 1997 بعد التأييد الشعبي الكبير الدي حصل عليه كوناري[1].

المطلب الثالث :فترة حكم امادو توماني توري2002-2012.

بعد ترشحه للانتخابات وفوزه كمرشح حر قام توماني توري بجمع الاحزاب السياسية في مالي كحزب التضامن والعدالة و الاتحاد من اجل الجمهوريات والديمقراطية بالإضافة الى منظمات المجتمع المدني لتشكيل حكومة تضم جميع التشكيلات السياسية لأول مرة في تاريخ مند الاستقلال وبدلك جمع بين الماليين رغم الاختلافات الموجودة بينهم ما كسبه تأييد من طرف الماليين ليعاد انتخابه لفترة رئاسية تانية في 2007 والتي لم تكتمل بسبب تردي الاوضاع المنية في مالي بعد الانقلاب العسكري الدي قام به مجموعة من الضباط المتمردين بقيادة امادو سانوغو بتاريخ 22 مارس 2012 لتدخل مالي في مرحلة انتقالية من جديد والتي عرفت تدخل اجنبي لإعادة الامن والاستقرار و العمل بالمؤسسات الدستورية في مالي [2]، وبعد مرور ستة اشهر على الانقلاب العسكري في مالي اجريت انتخابات رئاسية في 4سبتمبر 2013 انتخب ابراهيم بوبكر كايتا رئيسا لمالي والدي ينتظره عمل كبيرا بالنطر الى الحالة الضعف التي تعيشها مالي في جميع المجالات والتي من اهمها اعادة الامن والاستقرار السياسي للبلاد .

وبعد التطرق الى نظام الحكم والمراحل التي مرت بها مالي مند الاستقلال والتي ميزها سيطرت العسكر على الحكم واحتكارهم للسلطة من طرف الجيش برزت في مالي العديد من النزاعات والتي تهدد سلامة وامن المنطقة مند الاستقلال اخرها الانقلاب العسكري الدي حدث في 2012 ضد الرئيس امادو توماني توري والدي ادخل مالي في مرحلة انتقالية وسمح من جديد بالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة من طرف الخارج وهده ما سوف نتناوله من خلال دراسة اسباب النزاع و الخلفية التاريخية للنزاع.

النزاع في مالي:

[1] اسمهان حطاب ،انعكاسات الانقسامات الاتنية في مالي على الامن الوطني الاقليمي وادارتها، مدكرة ماجستير غير منشورة(الجزائر: جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2015)،ص53.

[2] المرجع نفسه، ص ص،54، 55.

حدث الانقلاب العسكري في مالي بعد ان قام مجموعة من الضباط الماليين بالانشقاق عن الجيش والسيطرة على المؤسسات الحكومية وقد جاء الانقلاب بعد التطور الخطير الدي عرفته المنطقة في ظل الثورات التي عرفتها المنطقة خاصة بعد سقوط النظام الليبي الدي كان يشمل في صفوفه المئات من المقاتلين الطوارق الدين عادو الى مالي محملين بالأسلحة والذخيرة والتحاقهم بالحركة الوطنية لتحرير ازواد، حيث بذات بالهجوم على الوحدات العسكرية للجيش في شمال مالي وبسبب غياب الامن اضطر الالاف من السكان الى النزوح نحو المناطق الاخرى بحثا عن الامن بينما يواصل المتمردين السيطرة على المدن في الشمال وبعد مدة قصيرة اصبحت كل من كيدال وتمبكتو وغاو تحت سيطرة المتمردين لتعلن بعدها الجبهة الوطنية لتحرير ازواد الانفصال عن مالي وقيام دولة ازواد بتاريخ 16 افريل 2012

وبعد اعلان الحركة للانفصال والدي رفض من طرف الدول الاقليمية والقوى الخارجية بما فيها فرنسا التي تدخلت عسكريا في مالي رفقة المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا من اجل اعادة الامن والاستقرار والعمل بالمؤسسات الدستورية في مالي والتي استطاعت تحرير المدن الثلاث من سيطرت المتمردين الطوارق[1]، لقد جاء الانقلاب العسكري في مارس 2012 امتدادا لنزاع طويل بين الطوارق والحكومة المركزية في الجنوب والدي مر بعدت فترات تاريخية اثرت بشكل سلبي على عملية بناء الدولة والامن والاستقرار في المنطقة والتي لم تتحقق بعد.

تعود الجدور التاريخية للنزاع في مالي الى سنة 1962 وهو تاريخ اول تمرد يقوم به الطوارق ضد الحكومة المالية ما بين سنتي 1962-1964 والتي سميت بثورة" الفلاقة" في فترة حكم موديبو كايتا والتي كانت ناتجة عن تعرض الطوارق لاعتداءات من طرف الجنود الماليين بعد حملة التلقيح التي قامت بها السلطات المالية للمواشي ليبدا الطوارق بالرد على تلك الاعتداءات بالتعرض للجنود والاستلاء على اسلحتهم ومنعهم من الدخول الى المخيمات، وبعد هده الاحداث تدخل الجيش المالي بالقوة وقتل العديد من الاشخاص وتوقيف الكثير من قادة الطوارق وسجنهم، مما أجبر الالاف من السكان الى الهجرة نحو المناطق الاخرى كموريتانيا والجزائر وليبيا بعد ان فرضت الحكومة المالية حكما عسكريا على المنطقة، ونتيجة لتصاعد حدث الصراع وتردي الاوضاع الانسانية تدخلت الجزائر والمغرب للقيام بوساطة بين

[1] عايدة العزب موسى، جدور العنف في افريقيا في الغرب الافريقي، حالتا مالي ونيجيريا(مصر، دارالبشير للثقافة والعلوم،ط1، 2015)،ص ص،45-47.

طرفي النزاع ووقف القتال وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال مالي، حيث عرفت مالي نوع من الاستقرار حتى فترة التسعينيات بتجدد النزاع من جديد.

ومع بداية فترة التسعينات تجدد النزاع بعد قيام الطوارق بحمل السلاح من جديد ومقاتلة الجيش النظامي سنة 1990 ليعاود الكثير من السكان النزوح نحو الجزائر وليبيا وموريتانيا خاصة مع ازمة الجفاف التي ضربت المنطقة بداية من السبعينات والخسائر التي لحقت بالطوارق بعد فقدانهم لأعداد كبيرة من الاغنام نتيجة نقص الغداء والماء والتي تعتبر مصدر تروتهم وخلال هده الفترة استطاع القذافي ان يستقطب العديد من الطوارق ويجندهم للقتال في صفوف الجيش الليبي، وقد شهد هدا النزاع انتهاكات كبيرة في حق المدنيين بعد الهجوم الدي قامت به الحركة الشعبية لتحرير ازواد على احدى الثكنات العسكرية والتي قوبلت برد عنيف من قبل الجيش المالي مادى بمنظمات المجتمع الدولي والدول الغربية للتدخل وفض النزاع في المنطقة عن طريق الحوا بين الطوارق والحيش المالي وتجسد دلك بعقد اتفاقية تمنراست سنة 1991 [1] والتي وقع الطرفان بموجبها على وقف الهجمات وسحب قوات الجيش من مدينتي كيدال وتمبوكتو مع منح الحكم الذاتي للإقليم، لكن هده الاتفاقية لم يتم العمل بها ولم تحترم من طرف قادة الجيش الدين قاموا بانقلاب ضد الرئيس موسى تراوري وقاموا بأعمال وحشية ضد الطوارق الدين تعرضوا للتطهير ليتجدد القتال من جديد بعد ظهور حركات جديدة في المنطقة تقاتل من اجل التحرر ممثلة في الحركة الاسلامية العربية لتحرير ازواد تمثل العرب، الجيش الثوري لتحرير ازواد والجبهة الشعبية لتحرير ازواد والجبهة المتحدة لتحرير ازواد بقيادة اياد اغ غالي.

والتي تولت العمل المسلح من اجل تحرير الاقليم من سيطرت الجيش المالي وعقدت تحالفات مع الجماعات الارهابية الموجودة في منطقة الساحل والتي تتخذ من شمال مالي مركزا لها ونقطة انطلاق لقيام بالأعمال الارهابية في المنطقة والتي تعتمد على خطف الرهائن وطلب الفدية من اجل اعادة تسليمهم بالإضافة الى تجارة الاسلحة والمخدرات التي تنتشر في شمال مالي ومنطقة الساحل الافريقي.

وبعد تولي الفا عمر كوناري للحكم قام بالتفاوض مع الطوارق من اجل الوصول الى حل يرضي الطرفين وكان دلك من خلال ابرام معاهدة وطنية بين الطرفين بحضور ممثلين عن دول واطراف اجنبية تم من خلالها منح اقليم ازواد الحكم الاستقلال الذاتي ودمج الطوارق في المجتمع المالي وتخصيص

[1] المرجع نفسه، ص ص،39-42.

ميزانية للإقليم من اجل احداث تنمية في منطقة الشمال وتحسين ظروف العيش وضرورة فتح تحقيق في الجرائم التي ارتكبت ضد الطوارق من خلال لجنة دولية تتولى مهمة تنفيد الاتفاقية، الا ان هده الاتفاقية لم تطبق بجميع بنودها ونتيجة لدلك تجددت اعمال العنف والقتال بين الطرفين ليتم فيما بعدها عقد اتفاقية تنازل بموجبها الطوارق عن السلاح وتفاوضوا مع الحكومة المالية، وفي سنة 2006 ثم تأسيس حركة التحالف الديمقراطي من اجل التغيير من طرف مجموعة من الضباط الطوارق المنشقين عن الجيش المالي و قامت الحركة بتنفيذ العديد من الهجمات على التكنات العسكرية في مدينة كيدال، وبعد تصاعد اعمال العنف توسطت الجزائر بين الطوارق والحكومة المالية لإعادة الامن والاستقرار الى المنطقة وبعد توقف اعمال العنف شهدت المنطقة استقرارا نسبيا[1].

ومع التغيرات الدي حصلت في المنطقة خاصة بعد ما يعرف بالثورات العربية التي اثرت سلبا في استقرار الاوضاع في منطقة الساحل الافريقي والانتشار الكبير للأسلحة عقب سقوط النظام الليبي الدي كان يضم في صفوفه الالاف من المقاتلين الطوارق الدين عادوا الى مالي محملين بأسلحة متطورة لا يملكها الجيش المالي، وقد كان لهده العودة تأثير كبير في حدوت الازمة في مالي بعد الانقلاب الدي قام به الضباط المنشقين عن الجيش بعد استلائهم على مبنى الرئاسة وتعليق العمل بالدستور بتاريخ 22 مارس 2012. لتدخل مالي في مرحلة انتقالية واعادة بناء مؤسسات الدولة التي غيبت عقب الانقلاب العسكري الدي مهد الطريق لتدخل عسكري في مالي من طرف المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا وفرنسا لإعادة الاستقرار في مالي و العمل بالمؤسسات الدستورية واحتواء الوضع بعد انتشار الجماعات الارهابية في منطقة شمال مالي اضافة الى تجارة الاسلحة والمخدرات التي تتخد من المنطقة مركز لنشاطاتها ونقطة انطلاق لتنفيذ العمليات الارهابية التي تقوم بها التنظيمات الارهابية الموجودة في منطقة الساحل.

اسباب النزاع في مالي:

تعود اسباب النزاع في مالي الى عدت اسباب اجتماعية، سياسية، اقتصادية واجتماعية اجتمعت لتكون احتقان لدى الطوارق ضد الحكومة المركزية في الجنوب وبالنظر الى تقسيم ادوارد ازار لمصادر النزاع الاربعة وهي المكون الثقافي والعرقي داخل المجتمع، الحرمان من الحاجيات

[1] المرجع نفسه ص، 43-45.

الانسانية، طبيعة الحكم بالإضافة الى العلاقات الخارجية للدولة وارتباطاتها، فادا نظرنا في هده التقسيمات نجد بانها موجودة في النزاع المتجذر في مالي مند الاستقلال[1]، فمن الناحية الاجتماعية كانت المعاناة التي تعرض لها الطوارق من خلال التهميش والحرمان الاجتماعي وعدم ايجاد حل للمشاكل التي يعيشها الطوارق فقد ادى غياب المساواة والعدالة الاجتماعية وعدم الاعتراف بلغة التمشاق وتطوير المنظومة التربوية بإيجاد نظام تعليم يلائم طبيعة العيش لدى الطوارق، وكدلك الحرمان من التنمية الاقتصادية لإقليم ازواد الدي يعاني سكانه من الفقر والبطالة نتيجة لغياب المشاريع التنموية في الاقليم ، بالإضافة الى مشكل الجفاف الدي يؤثر في عملية استقرار السكان في المنطقة والدين يلجؤون في كل مرة الى النزوح للمناطق المجاورة بحثا عن الغداء والماء لأغنامهم التي تعتبر مصدر ثروتهم، كدلك الممارسات القمعية التي تعرض لها الطوارق من قبل النظام المالي مند الاستقلال حيت فرض على الاقليم حكم عسكري في عدت مرات والتي مارست كل انواع العنف ضد سكان الاقليم، زيادة على دلك غياب الاستقرار السياسي نتيجة للانقلابات العسكرية التي شهدتها مالي مند الاستقلال وطبيعة النخب الحاكمة في مالي التي تسعى لإرضاء الغرب والبقاء في الحكم على حساب شعوبيها، واكبر مشكلة تواجه مالي هي مشكلة الهوية وتعدد الإثنيات العرقيات المشكلة للمجتمع المالي وعدم التجانس بين هده المجموعات ما خلق حساسية كبيرة بين سكان الشمال والجنوب نطرا للاختلاف الموجود بين الاتنيات في اللغة والدين والدي يعتبر المغدي الرئيسي للنزاع بعد فشل الحكومة المالية في دمج هده المجموعات مع بعضها البعض في اطار مجتمع متجانس وعدم القدرة على توفير الامن والاستقرار نتيجة ضعف هياكل ومؤسسات الدولة المالية في مواجهة مثل هدا المشاكل و غياب الخبرة الازمة للتعامل مع الوضع.

الخارطة السياسية لإقليم ازواد بعد 2012 :

عرفت منطقة شمال مالي بعد حدوث الانقلاب العسكري في مارس 2012 ظهور تنظيمات جديدة وجماعات ارهابية التي اتخذت من المنطقة ملادا امنا خاصة بالنسبة للجماعات الإرهابية المتشددة وتجار الاسلحة والمخدرات الدين يتحكمون في المنطقة بفضل دعم السكان المحليين وتعاملهم مع هده الجماعات بحثا عن العيش والريح السريع نتيجة للنسيان والتهميش الدي عانى منه شباب المنطقة، ما

[1] مسيح الدين تسعديت،النزاع الممتد في مالي من كيدال 1963الى اتفاقية واغادوغو2013،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية ،ع1،(جوان2014)،ص ص،37، 42.

جعل تلك الجماعات التي تنشط في الصحراء الكبرى تستقطب فئة الشباب الباحث عن حياة افضل، وقد كان سقوط النظام الليبي اثر كبير على الطوارق بعد الاعداد الكبيرة من المقاتلين الدين عادوا الى مالي واعادة احياء روح الكفاح من اجل التحرر وتبدا عمليات العنف والتمرد من جديد في شمال مالي، وقد تميزت الخارطة السياسية الاقليم ازواد بوجود جماعات السلفية الجهادية التي سيطرت على الاقليم في ظل الانقسام الداخلي بين الفصائل الازاوادية التي اسست عدت تنظيمات في الفترة الاخيرة يسعى كل تنظيم الى تحقيق اهدافه وسوف نتطرق الى هده التنظيمات وظروف نشأتها فيما يلي:

- **الحركة الوطنية لتحرير ازوادAMNLA:**

تم تأسيسها بتاريخ 1نوفمبر2010 في البداية ليعاد تأسيسها من جديد في اكتوبر 2011 ومن بين المطالب التي كانت تنادي بها هي طرح قضية تقرير المصير ووحدة اقليم ازواد وضرورة اسراع الحكومة المالية في اعادة النظر في دلك كما اصدرت الحركة بيانها يتضمن عشرة مبادئ وهي[1]:

1الالتزام بالتمسك بحق الشعب الازوادي في تقرير مصيره كحل وحيد لإنهاء النزاع في مالي.

2 دعوة الازواد الى العمل مع الحركة والانخراط في صفوفها.

3 ضرورة النضال السلمي مع امكانية اللجوء الى الثورة والمقاومة .

4 الحوار مع الحكومة المالية والتفاوض حول مبدا تقرير المصير.

5 تدويل قضية ازواد وضرورة تدخل المجتمع الدولي لوقف الاضطهاد ضد الطوارق .

6 تأييد المبادئ الشعبية وتقوية الروابط ضد احتلال الاقليم.

7 ادانة الارهاب والاعمال الارهابية بأشكالها رفضها لتواجدها داخل الاقليم.

8 ضرورة اعادة النظر في استغلال الثروات الموجودة في الاقليم .

9 الاشعار بتدني الاوضاع الانسانية والمعيشة الكارثية لسكان الاقليم وايجاد تسوية للمشاكل الحدودية.

10 دعم الحركة للتورات الشعبية في المنطقة وربطها بالديمقراطية وحقوق الانسان التي حرم الازواد منها.

[1] محمد الحافظ الغابد، خريطة التنظيمات الوطنية والاسلامية في ازواد(مالي عودة الاستعمار القديم، قطر، منتدى العلاقات العربية والدولية، دار الكاب القطرية،ط1، 2014)،ص ص117-118.

لاقت الحركة مساندة كبيرة من طرف الطوارق حيث قام العديد من المجندين الطوارق بالانسحاب من الجيش والانضمام الى الحركة مع تقبل السكان للمطالب السياسية للحركة، كما وجهت بيانات لدول الاقليم تدعوها الى التزام الحياد اتجاه قضية الطوارق وعدم الوقوف مع الحكومة المركزية في الجنوب، كانت الحركة تسعى الى لم شمل سكان الاقليم في اطار مشروع جامع لكل سكان الاقليم، لكن مشروع الحركة لم ينجح بسبب سيطرت قبائل الايدنان على القيادة العسكرية للتنظيم ما صعب من اشراك باقي التنظيمات الاخرى المكونة للإقليم.

حركة انصار الدين:

جاء الاعلان عن تأسيسها في منتصف 2012 معلنة انطلاق مشروع ليأسس لحفظ المقومات الحضارية وتصحيح المسار النضالي الطويل وتحقيق الحكم لشعب ازواد، بدأت بعقد تحالف مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وتملك حركة انصار الدين تأثيرا كبيرا في اوساط الطوارق كما تمتاز بالخبرة العسكرية والدكاء السياسي بالنظر للخبرة التي يكتسبها اياد اغ غالي قائد الحركة يعد توليه للعمل الدبلوماسي كقنصل لجمهورية مالي في المملكة العربية السعودية والدي تأثر بالفكر الاسلامي بعد اقامته فيها [1]، بعد سقوط النظام في مالي قام اياد غالي بتشكيل مجالس محلية لإدارة اقليم ازواد، كما ايدت الحركة الحكم الذاتي للإقليم مع تطبيق احكام الشريعة في المناطق التابعة لها مع البقاء ضمن جمهورية مالي مادى الى انطلاق مفاوضات مع الحكومة المالية من اجل تحقيق الاستقرار في المنطقة، كما عملت على الحصول على تأييد ودعم القبائل الاخرى الموجودة في الاقليم وبعد اتساع سيطرتها على الاقليم تدخلت فرنسا رفقة المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا من اجل القضاء على الحركة التي عرفت انشقاق داخلي ابرزه خروج العباس اغ انتالا الدي تولى ملف العلاقات والمفاوضات مع الحرمة الوطنية لتحرير ازواد ليؤسس فيما بعد الحركة الاسلامية الازاودية والمجلس الاعلى لوحدة ازواد لضم جميع الطوارق والتجمعات الاخرى الموجودة في الاقليم.

تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي:

بعد تضييق الخناق على الجماعات الارهابية في الجزائر لجات هده الجماعات الى الصحراء الكبرى من اجل البحث على منفد جديد وبعد الانقسامات التي حدت داخل التنظيمات الارهابية قامت الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالسعي للانضمام الى تنظيم القاعدة منذ 2003 ليتم الاعلان رسميا في سنة

[1] انظر: www.islamist-movements.com/3483

2007 عن الانضمام الى تنظيم القاعدة والبدئ في القيام بأعمال ارهابية في المنطقة واعتمد التنظيم على اسلوب خطف الرهائن وطلب الفدية، بالضافة الى التفجيرات في الدول الاقليمية كالتفجيرات التي حدثت في العاصمة الموريتانية نواقشط وقد قامت بتعزيز تواجدها في المنطقة من خلال التحالف مع حركة انصار الدين من اجل ضمان ولاء السكان لها داخل الاقليم[1].

حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا :

تأسست في اكتوبر 2011 وضمت في صفوفها مقاتلين من عرب الاقليم وجاء تشكيل الحركة بعد رفض تنظيم القاعدة السماح للعناصر العربية بتشكيل كتائب وهو ما خلق نزاع بين التنظيمات حول القيادة .

يمكن اعتبار هده التنظيمات الأكثر تأثيرا في الاقليم مع وجود تنظيمات اخرى لكن تبقى هده الجماعات هي من تملك قوة التأثير في المنطقة بالنظر الى الاعداد الكبيرة من المقاتلين في صفوفها والتأييد الدي تلقاه من طرف سكان الاقليم[2]

المبحث الثالث: رهانات بناء الدولة الوطنية في مالي

تواجه عملية بناء الدولة في مالي العديد من الرهانات والتحديات نظرا لضعف وهشاشة الاقتصاد وانتشار البطالة بالإضافة الى المشاكل الاجتماعية التي توجد في مالي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والامني مند الاستقلال، بالنظر للحساسية الموجودة بين التنظيمات الاجتماعية المشكلة للمجتمع المالي وقد اصبح للتعدد اللغوي والاثني يشكل تهديد الوحدة مالي وسلامتها الترابية والتفرقة الموجودة بين الشمال والجنوب والدين يختلفون في الدين واللغة ونمط العيش هدا ما يتطلب من الحكومة المالية الاسراع في ايجاد حلول وخطط ذات بعد استراتيجي للقضاء على هده المشاكل وتجنب قيام نزاعات جديدة في المنطقة، والتي تضر بأمن واستقرار مالي ومنطقة الساحل الافريقي بصفة عامة.

المطلب الاول: الرهان الاقتصادي.

تعتبر مالي من بين افقر 20دولة في العالم بتعداد سكاني يبلغ17، 086، 022 ملون نسمة ويبلغ الناتج المحلي الاجمالي11، 37مليار دولار بينما يقدر الناتج الفردي السنوي1100دولار وهي نسبة ضعيفة،

[1] انظر : www.alarabiya.net/artecles/2012/12/11/254471.hlmi

[2] المرجع نفسه.

يستند الاقتصاد في مالي على الزراعة وصيد الاسماك اد نقدر نسبة السكان الدين يعملون في الزراعة بحوالي 80%[1] وهي مهنة الشعوب التي سكنت في مالي مند القديم بالإضافة الى تجارة الملح والدهب وتواجه مالي مشكلة نقص التساقط التي يعتمد عليها في الزراعة، ويعتبر الاقتصاد المالي من بين أضعف الاقتصاديات في افريقيا لغياب المنشآت القاعدية والبنى التحتية التي تعزز من فرص بناء اقتصاد قوي لدلك تعتمد مالي على المساعدات الدولية من اجل تلبية حاجيات السكان والقضاء على الامراض والاوبئة التي تقتل سنويا الالاف من الافراد مثل الملاريا والإيدز اضافة الى مشكلة نقص الغداء التي يعاني منها الشعب المالي بالنظر للتغيرات ت المناخية وظاهرة الجفاف التي تؤثر على المحاصيل الزراعية ونقص المياه في المنطقة ما ادى الى نقص كميات المحاصيل الزراعية وعدد المواشي ما تسبب في خسائر قدرت بحوالي 141 مليار دولار ما زاد من نسب تعرض الاشخاص للجوع في مالي نتيجة نقص الغداء الدي وصل حجم الدين الخارجي ال 3، 349 مليار دولار[2].

كما تعاني مالي من غياب الهياكل والمرافق الكبرى في كامل البلاد وهدا مادى الى بالحكومة المالية الى التوقيع على اتفاقية تعاون مع البنك الافريقي للتنمية تقضي بمنح مالي مساعدات مالية تقدر بحوالي 31.5 مليار من اجل اعادة تهيئة العاصمة باماكو وتجديد قنوات المياه لتوفير المياه للسكان واقامة محطات لتصفية المياه واستخدام المياه المستعملة بالنطر للقص الكبير في مياه الصالحة للشرب وقد تم التوقيع على الاتفاق بتاريخ 12جانفي2017 [3]

من خلال هده الارقام يمكن تلخيص مجموعة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها مالي والتي في مقدمتها الامن الغذائي التي تؤرق مالي و شعوب افريقيا جنوب الصحراء، غياب البنى التحتية والمنشاة القاعدية بالإضافة الى عدم وجود سياسات وطنية للتعامل مع التغيرات المناخية التي تعرفها المنطقة زيادة على الفساد الاداري الدي تعرفه مالي مند الاستقلال والدي يعيق المشاريع التنموية للدولة لدى ينبغي على الحكومة وضع برامج وخطط استعجالية تهدف للحد من مشكلة الفساد والبحث عن بدائل جديدة لضمان الامن الغذائي واستقرار الافراد والتقليل من ارتفاع البطالة بين الشباب في المنطقة

[1] انطر: http://link.springer.com/article/10.1007%2Fs10584-005-6014-0?LI=true2017/05/04

[2] انطر: http://www.afdb/en/news-and-events/mali-shows-way-in-figthing-hunger-caused.by climate change-8660/04/05/2017.

[3] https://www.afdb.org/en/news-and-events/la-bad-et-le-mali-signent-des-accords-de-prets-pour-financer-le-projet-dassainissement-de-la-ville-de-bamako-16635/

وتحقيق عدالة اجتماعية وتوزيع عادل للثروة بين جميع التنظيمات المكونة للمجتمع المالي واحترام خصوصيات كل تنظيم لتجنب قيام نزاعات جديدة في المنطقة.

جدول يبين معدات البطالة في مالي من 2010 /2014.

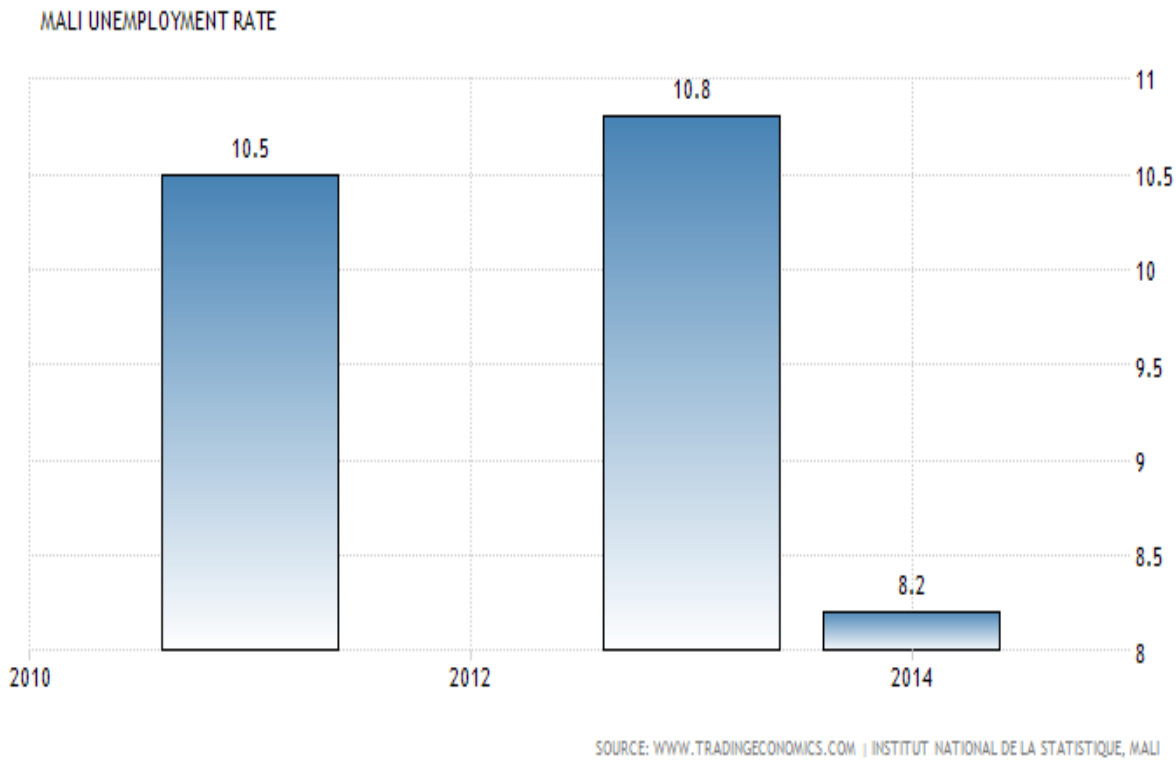

http://www.tradingeconomics.com/mali/unemployment-rate2017/05/10

ومن خلال هده المخطط نلاحظ بأن معدل البطالة في مالي ارتفع في الفترة الممتدة من سنة 2010 حتى2013 حيث قدرت نسبة البطالة بحوالي 10، 5 % تم 10، 8 % وهدا راجع الى عدم الاستقرار السياسي الدي عرفته مالي نتيجة للنزاع الموجود بين الحكومة واقليم الشمال والدي اثر على النشاط الاقتصادي والقدرة الانتاجية، الا ان نسبة البطالة بذات تتراجع بداية من سنة 2014 بسبب استتباب الامن في مالي الدي سمح بعودة النشاط الاقتصادي من جديد بعد التراجع المسجل في الثلاث سنوات الاخيرة حيث وصلت نسبة البطالة الى 8، 2% وهدا مؤشر على تحسن الاقتصاد المالي.

المطلب الثاني: الرهان السياسي.

عرفت مالي مند استقلالها عدم استقرار سياسي وانتشار اعمال العنف والقتال بين الحكومة المالية والفصائل الاخرى خاصة ما بين سكان الشمال والحكومة المركزية نتيجة للاضطهاد الدي تعرض له الطوارق من طرف الجيش المالي ما دفع بهم الى حمل ا لسلاح والقيام بأعمال تمرد استهدفت قوات الجيش المالي الموجودة داخل اقليم ازواد، ونتيجة لطبيعة النخب السياسية التي حكمت مالي مند الاستقلال ذات التكوين العسكري والتي أتت الى الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية وليس بالطرق الديمقراطية والانتخابات فقد عرفت مالي العديد من الانقلابات العسكرية بداية بانقلاب 1968 ضد الرئيس موديبوكايتا، تم الانقلاب الثاني ضد موسى تراوري سنة 1991 وقد تخللت هده الفترة ظهور حركات تمرد للطوارق بداية من سنة 1963 و 1990 التي قوبلت بعنف من قبل الجيش المالي وبعد الانقلاب على موسى تراوري الدي انهى سيطرت العسكر على مقاليد الحكم في مالي بدات ملامح الديمقراطية تظهر حيث عرفت الفترة الممتدة من 1992 حتى 2012 نوع من الاستقرار في السياسي الى حين القيام بانقلاب العسكري في 22مارس 2012[1].

وما يميز الأنظمة السياسية السابقة في مالي غياب الشرعية وفساد مؤسسات الدولة وسيطرت القادة العسكريين على كل شيء وعدم احترام حقوق الانسان اضافة الى قمع المعارضة وانشاء الاحزاب السياسية والدي انتج عداء كبيرا من طرف الشعب اتجاه النخب السياسية الحاكمة التي ساندت الانقلابات العسكرية والتي كانت ترى فيها الخلاص من سيطرت هده الفئة على الحكم دون اشراك جميع التنظيمات السياسية الموجودة في مالي، كدلك عدم احترام حقوق الانسان والتعدي على الحريات والخصوصيات من طرف السلطة وقادة الجيوش الدين يتمتعون بامتيازات خاصة ماساهم في انتشار العنف في مالي نطرا للتجاوزات التي وقعت في حق الافراد خاصة سكان الشمال الدين اخضعوا في الكثير من الاوقات للحكم العسكري، بالإضافة الى فشل السلطة في مالي على حماية المواطنين وانتشار تجارة الاسلحة والمخدرات في شمال مالي مع تزايد عدد التنظيمات الارهابية في الاقليم والدي

[1] بن صالح عبد الله، مرجع سابق، ص ص، 107-110.

اتخذته نقطة انطلاق لعملياتها ما جعل مالي عرضة للتدخل الاجنبي[1]، كنتيجة حتمية بعد الفشل الكبير الدي اظهرته الحكومة المركزية في باماكو مادى الى تدخل فرنسا عسكريا رفقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من اجل استرجاع الامن والاستقرار في مالي وبالتالي تبقى سيادة مالي محل شك بعد التدخل في الكثير من الاوقات من طرف القوى الاقليمية والدولية لفض النزاع المتجدد في مالي.

المطلب الثالث: الرهان الاجتماعي.

بالإضافة الى التحديات الاقتصادية والسياسية التي تعيق عملية بناء الدولة الوطنية في مالي التي تجمع كل التنظيمات المختلفة داخل مالي في اطار دولة واحدة والتي عجزت الحكومة المالية في احداث هدا الانسجام مند الاستقلال بسبب التنوع الموجود بين تلك التنظيمات، نجد ايضا التحدي الاجتماعي الدي يعتبر المغدى الرئيسي للنزاع القائم في مالي في كل مرة بالنظر للتركيبة الاجتماعية في مالي والتي تتكون من عدت اعراق واتنيات تختلف عن بعضها البعض في الدين واللغة ونمط العيش، وتنقسم مالي الى تسعة مناطق وهي تودينى، كيدال ، غاو، موبتي، سيغو، سيكاسو، باماكو تمبكتو وقايس وتوجد بهده المناطق اتنيات مختلفة تنقسم الى قسمين العرب والزنوج، ويتكونون من عدت قبائل اهمها البمبارا وهي الاغلبية الاتنية في مالي بالإضافة الى المالينكي التي تشكل حوالي7% من السكان، الدوغون يمتلون5%، السونغاي7%والسوننكي التي تمتل 9% ام القسم الثاني فيمثله العرب ويتشكلون من الطوارق العرب الدين الذين يدينون بالإسلام[2].

[1] الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)،سلسلة كتب المستقبل العربي (ع69،قطر،مركز دراسات الوحدة العربية)،ص،68

[2] عبد الله مامادو باه، مرجع سابق، ص ص،12-15.

وتشير الدائرة النسبية التالية الى عدد الاتنيات الموجودة في مالي:

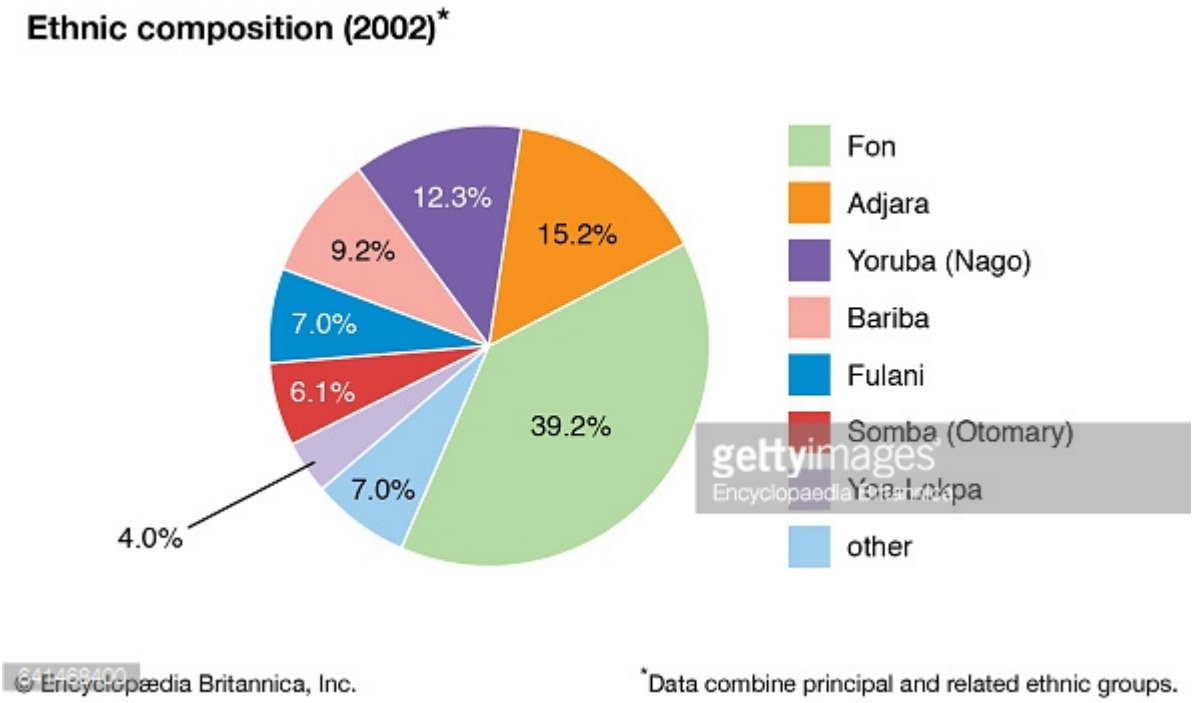

https://www.google.com/search?q=economy+of+mali&tbm=isch&tbo=u&source=univ&sa=X&ved=0ahUKEwjkhb_O0ezTAhUJUBQKHegcDZEQsAQIWQ&biw=1600&bih=759#imgdii=fb6lK1QoaffkSM:&imgrc=49RKmeCL5KisbM04/05/2017

خريطة التنوع اللغوي في مالي

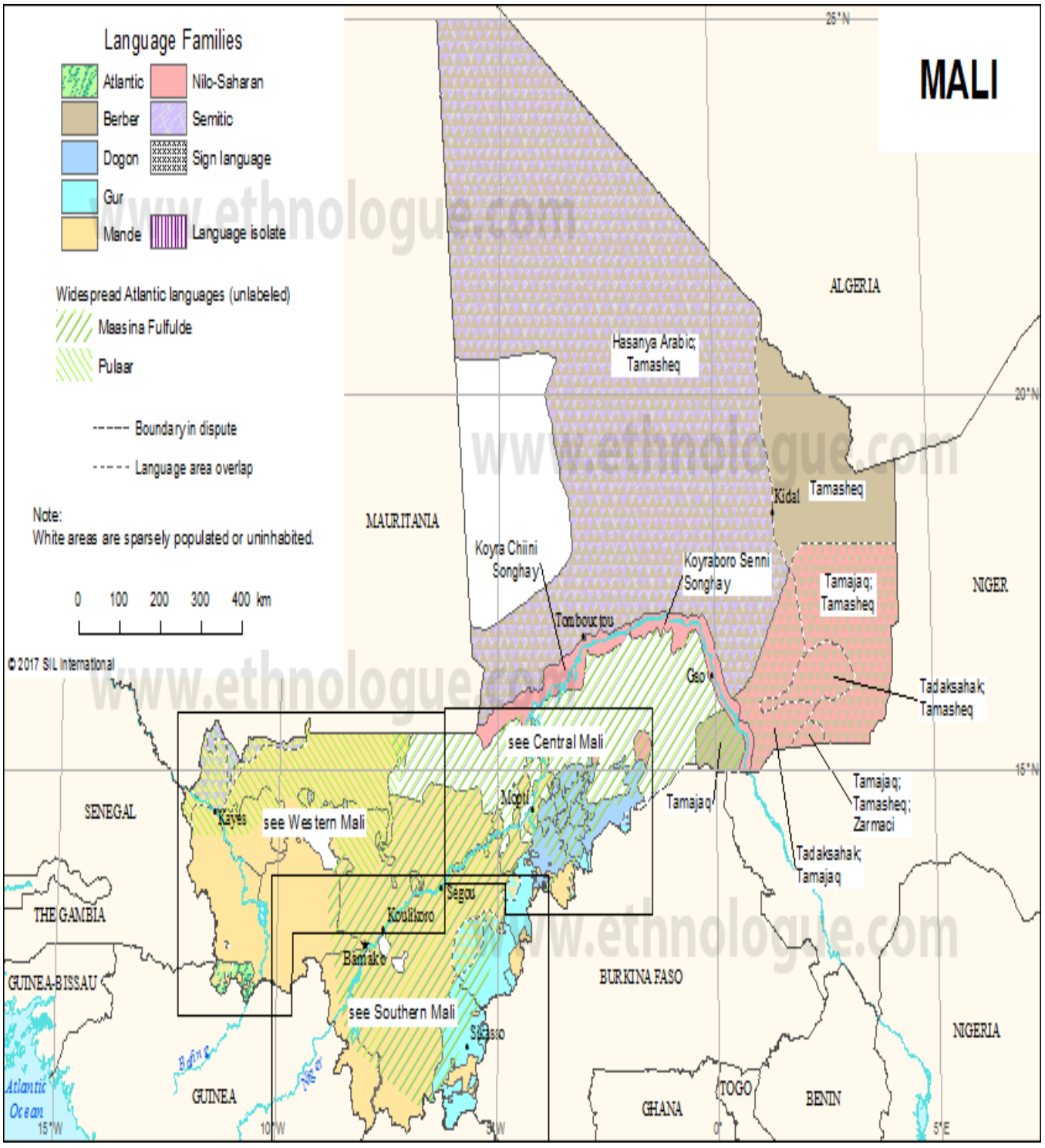

اللغوية في مالي 2017 /04/27 الخريطة https://www.ethnologue.com/map/ML_xx

وقد خلق هدا التنوع الكبير في الاعراق في مالي تنوعا في اللغات والدين منذ القديم وقد كان هدا التنوع اللغوي والاثني بمثابة التحدي للحكومة المالية بسبب الحساسية الموجودة بين سكان الشمال والجنوب نظرا للاختلاف في الدين واللغة وعدم وجود قوانين تضمن التعدد اللغوي والديني واحترام خصوصيات كل فئة وعدم استعمالها لأغراض سياسية والممارسات التعسفية في حق الاقليات وتعرضها للاضطهاد مادى الى حدث العديد من النزاعات واعمال عنف والتمرد خلفت الالاف من القتلى والخسائر المادية بالإضافة الى الاعداد الكبيرة للنازحين نحو المناطق المجاورة خاصة سكان اقليم ازواد الدي يكون سكانه مستهدفين نظرا للموقع الدي يوجد فيه الاقليم بسبب حركات التمرد التي تقوم بها التنظيمات السياسية الموجودة في الشمال وتعامل الجيش معها بالقوة والعنف كالسجن والنفي والتصفية الجسدية، وهدا راجع الى غياب لغة الحوار بين الطرفين وعدم ايجاد برامج وخطط تجمع بين التنظيمات الموجودة داخل مالي واحترام خصوصيات كل تنظيم ما يجعل من هده الاختلافات سببا مباشرة في حدوث اعمال العنف وغياب الاستقرار والامن في المنطقة حيث تلجا التنظيمات الى الانفصال والمطالبة بالحكم الذاتي لعدم اقتناعها او تقبلها الخضوع لحكم السلطة المركزية في الجنوب والتي ترى فيها احتلال لمناطقها نظرا للتمايز الموجود بين سكان الشمال المسلمين والجنوب المسيحي واختلاف اللغة ونمط العيش لسكان الشمال الدين يعيشون حياة الترحال تبقى الحكومة المالية عاجزة عن ايجاد حل يوحد هده التنظيمات في اطار شعب واحد يعمل من اجل تحقيق التنمية في جميع المجلات مما يؤدي الى بناء دولة قوية تضمن الحق لشعوبها بالرغم من الاختلافات الموجودة والتي تقضي عليها من خلال وضع قوانين صارمة تدين كل من يسيئ الى الاخر وتجاوز الفروقات الاجتماعية والتفرغ لبناء دولة قوية.

المطلب الرابع: الرهان الطبيعي.

يعتبر ايضا من اهم التحديات التي تواجهها مالي نظرا لما تتسبب فيه الكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات من نقص في الغداء الناتج عن تراجع في المحاصيل الزراعية ونقص المياه وبما ان مالي تقع ضمن منطقة الصحراء الكبرى التي تمتاز بصعوبة التضاريس الصحراوية اغلب الاراضي صحراء قاحلة مع قلة المياه وانتشارها في اماكن معينة خاصة في المنطقة الشمالية من مالي التي تعاني من نقص في الغداء والمياه بسبب قلة الامطار التي يعتمد عليها المزارعين في مالي وتتباين

كميات التساقط في مالي بين المناطق الثلاث والدي يتضح من خلال الخريطة الاتية حيث تختلف كميات تساقط الامطار بين المناطق الثلاث ، إد تقدر كميات الامطار في المنطقة الاولى بحوالي 400مم ام المنطقة الثانية فتتراوح كميات الامطار ما بين 400-800مم وهي احسن من المنطقة الاولى والتي تقع في شمال البلاد اما المنطقة التالثة فتبلغ كميات الامطار بحوالي 800مم وتوجد في الجزء الغربي من مالي[1].

ويساهم هدا الاختلاف في نقص وتدبدب في انتاج المحاصيل الزراعية كالقطن والحبوب التي يعتمد عليها السكان في مالي اد تعرف المنطقة الشمالية حلات الجفاف في الكثير من الاوقات مادى الى نزوح الالاف من السكان نحو المناطق الاخرى بحثا عن ابار المياه والعلف لماشيتهم ، بالإضافة الى الكوارث الطبيعية كالفيضانات التي تتلف المحاصيل الزراعية ونتيجة نقص الغداء الدي تعاني منه مالي والدي يدفع بالحكومة المالية الى طلب المساعدة من الهيات الدولية والمنظمات الحكومية لضمان الغداء لمواطنيها و محاربة الامراض والاوبئة القاتلة كالملاريا والايدز، ان غياب استراتيجية محكمة وخطط بعيدة المدى للتغلب على هده الظروف الصعبة سوف يؤدي الى انتشار المجاعة في مالي وتراجع حجم المحاصيل الزراعية واختلال في الاقتصاد ما يوحي بقيام نزاعات جديدة في المنطقة تكون اكثر عنف لا يمكن للحكومة المالية السيطرة عليها بالنظر للإمكانيات المادية والبشرية التي تملكها مالي.

[1] Loc.cit

خريطة تبين كميات التساقط في مالي

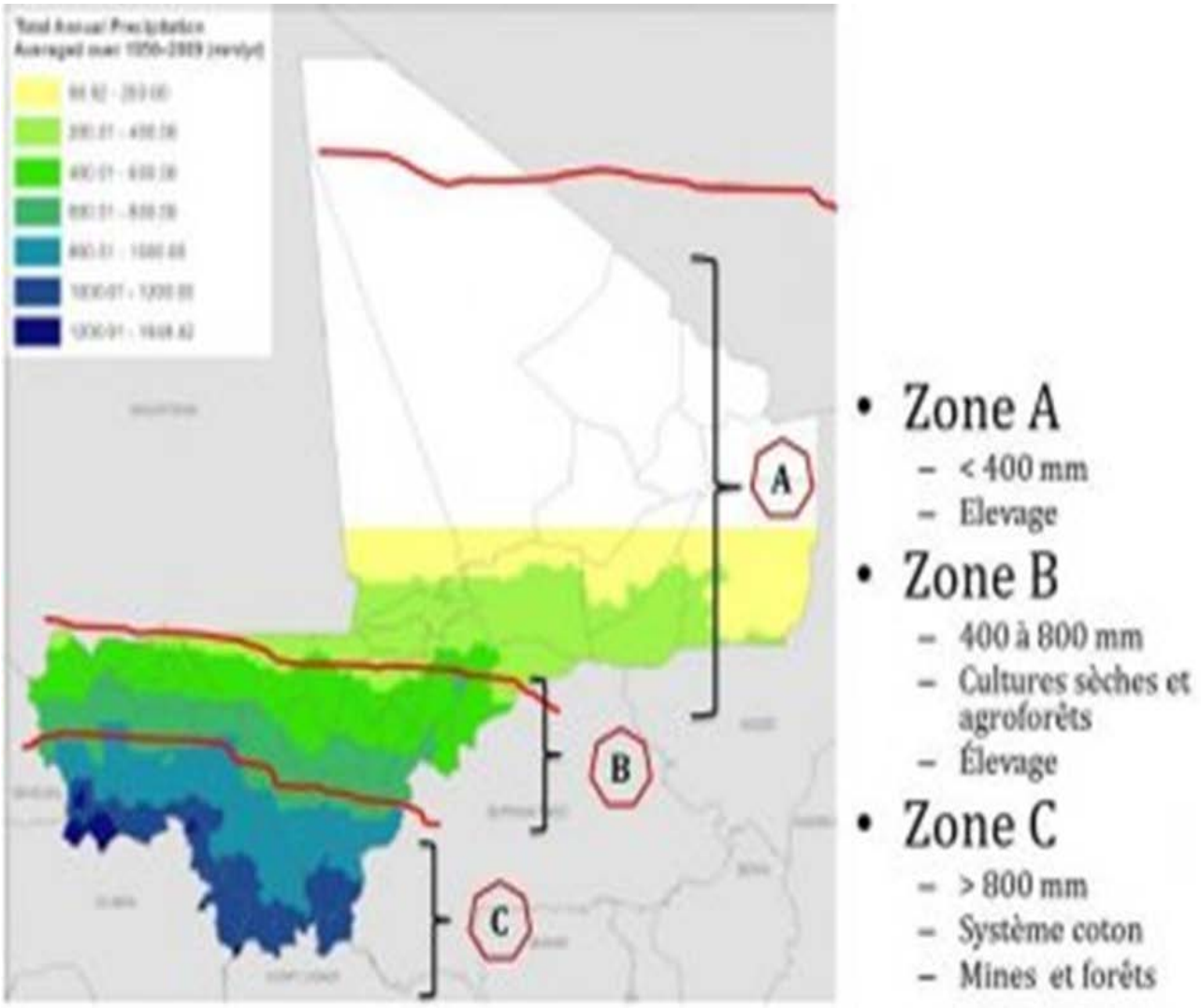

https://www.google.dz/search?q=climate+change+mali+africa&rlz=1C1PRFC_enDZ744DZ744&tbm=isch&imgil=kQThFOQoA7yWhM%253A%253Bg916ewPEIB3bfM%253Bhttps%25253A%25252F%25252Fwww.weadapt.org%25252Fknowledge-base%25252Fnational-adaptation-planning%25252Fmali&source=iu&pf=m&fir=kQThFOQoA7yWhM%253A%252Cg916ewPEIB

لقد مرت عملية استتباب الامن في مالي من خلال محطتين رئيسيتين الاولى جاءت في اطار اتفاقية واغادوغو والنقطة الثانية الانتخابات الرئاسية التي اجريت في مالي والتي جات نتيجة لاتفاقية واغادوغو التي نصت في قرارتها على ضرورة اجراء انتخابات رئاسية في اقرب وقت، جاءت اتفاقية واغادوغو بعد مرور عام على الانقلاب العسكري في مالي وبعد تدخل الدول الاقليمية لفض النزاع القائم بين الطوارق والجيش المالي جاءت مبادرة الرئيس البوركينابي بليس كومباوري لعقد اتفاقية مصالحة بين الاطراف المتنازعين في مالي في العاصمة واغادوغو بتاريخ 19 جوان 2013 وقد ركزت الاتفاقية على الجانب الامني بشكل كبير وضرورة تخلي الطوارق عن السلاح[1]، واجراء انتخابات رئاسية في مالي وبعد ان توصل الطرفان الى الاتفاق على التفاوض واجراء الحوار الدي دام عدة ايام حيت دارت المفاوضات بين الحكومة المالية والحركة الوطنية لتحرير ازواد والمجلس الاعلى لوحدة ازواد تحت رعاية بليس كومباوري رئيس بوركينا فاسو وقد توصل الطرفان الى اتفاق يقضي بعودة الجيش المالي الى كيدال واعادة تفعيل العمل بالمؤسسات الحكومية بعد سيطرت الانقلابين على المنطقة، وقد حضر المفاوضات كل من بلال أغ اشريف والعباس انثالا كممثلين عن الطوارق والعقيد موسى كوليبالي ممتل الجيش بالإضافة الى وزير الادارة المحلية كممثلين عن الحكومة المالية وقد عرفت الاتفاقية ترحيب دولي واقليمي بعد الجهود الدبلوماسية التي قامت بها القوى الاقليمية والدولية خاصة الدور الفرنسي الدي اتضح من خلال التدخل العسكري في شمال مالي لمحاربة انصار الدين والتنظيمات الاخرى والضغط على الحكومة المالية بضرورة التفاوض مع المقاتلين الطوارق لفض النزاع[2].

من اهم النقاط التي اكدت عليها الاتفاقية اجراء الانتخابات الرئاسية التي برمجت بتاريخ 28 جويلية 2013 والتي فاز بها ابراهيم بوبكر كايتا الدي تقلد الحكم في مالي التي تعرف انقسامات داخلية وضعف في جميع المجلات وقاد ركز على احداث مصالحة في مالي بين الطوارق والسلطة المركزية وتشكيل حكومة جديدة تكونت من 34 وزيرا من بينهم أربعة نساء كما تم منح حقائب وزارية لوزراء ينتمون لإقليم الشمال في خطوة للتقليل من الحساسية الموجودة بين الشمال والجنوب واعادة تفعيل العمل بالمؤسسات الحكومية والقوانين في كامل التراب المالي وانتشار قوات الجيش في منطقة الشمال من جديد بعد

[1] http://www.rfi.fr/afrique/20130619-mali-grandes-mesures-accord-signe-ouagadougou .2017/05/20

[2] http://www.rfi.fr/afrique/20130618-mali-accord-signature-etat-transition-mali-touaregs-mnla-hcua-ouagadougou.2017/05/21

سيطرت التنظيمات الازوادية على الاقليم مند الانقلاب[1]، ولتأكيد تأثير النفود الفرنسي في مالي قام الرئيس الفرنسي امانيال ماكرون بزيارة المالي وبالضبط الى منطقة غاو ودلك بعد عشرة ايام من انتخابه رئيس حيت استقبل من طرف الرئيس كايتا في شمال مالي بدل العاصمة بماكو في اشارة منه الى ضرورة ايجاد حل وانهاء النزاع الدي يضر بمصالح فرنسا في المنطقة.

[1] Loc.cit

خلاصة الفصل:

من خلال هدا الفصل قمنا بدراسة حول عملية بناء الدولة في مالي والتي تناولنا فيها المسار التاريخي لدولة مالي مند الاستقلال حتى اليوم باتباع الحطة التالية التي قسمنا فيها الفصل الى تلات مباحث تناولنا في المبحث الاول لمحة تاريخية عن تشكل الدولة في مالي مند الاحتلال بعد دلك تطرقنا الى سمات الدولة الوطنية بعد الاستقلال بدراسة طبيعة نطام الحكم والرؤساء الدين تعاقبوا على الحكم في مالي مع التركيز على دور النخب السياسية النخب السياسية والمؤسسة العسكرية في عملية بناء الدولة والتي سيطرت على الحكم في مالي مند الاستقلال حتى نهاية الثمانينات والتي عرفت فيها مالي تحول من نطام الحزب الواحد الى الانفتاح على التعددية الحزبية وحرية التعبير وفتح المجال امام وسائل الاعلام الخاصة والمعارضة السياسية التي كانت ممنوعة من النشاط في فترة حكم الحزب الواحد وقد عرفت مالي في هده المرحلة عدة اعمال تمرد من قبل الطوارق مطالبين فيها بالحكم الذاتي و الانفصال عن مالي اضافة الى الانقلابات العسكرية التي حدثت خلال هده الفترة ، كما تناولنا في المبحث الثاني محاولات بناء الدولة الوطنية في مالي والدساتير التي عرفتها مند الاستقلال بالتركيز على فترات الحكم المختلفة اما في المبحث الثالث فتطرقنا من خلاله الى المعوقات التي تواجه عملية بناء الدولة في مالي والمتمثلة في العامل الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والطبيعي التي تواجهها مالي قما قمنا في هدا الفصل بالتركيز على النزاع القائم في مالي مند الاستقلال حتي الانقلاب العسكري في مارس 2012 والدي يعتبر امتداد لا عمال التمرد والانقلابات التي قام بها الطوارق مند الاستقلال حيت قمنا بدراسة النزاع واسبابه وتأثيره على عملية بناء الدولة في مالي التي تعاني من انقسام داخلي بين الشمال والجنوب والدي اعطى الفرصة للأطراف الخارجية للتدخل في مالي باسم محاربة الارهاب والمحافظة على الامن والاستقرار في المنطقة التي تعرف وجود عدة تنظيمات ارهابية وانتشار تجارة الاسلحة والمخدرات حيت اصبحت منطقة عبور لتجار المخدرات والعصابات الدولية للتهريب نتيجة لغياب الامن في المنطقة بعد الانقلاب الاخير في مالي والدي ابان عن ضعف وهشاشة القوى الامنية في مالي.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع بناء الدولة في مالي وبعد الدراسة التي قمنا بها نجد بان بناء الدولة في مالي يعرف تأخر كبيرا نتيجة لعدة اسباب تاريخية، اقتصادية، اجتماعية ,سياسية وطبيعية وادا قمنا بتحليل هده التحديات نجد بانها مؤشرا ت تقاس من خلالها قوة الدولة وصلابة المؤسسات الحكومية التي تعمل في اطار القوانين الموجودة في الدستور والتي تنص على احترام الديمقراطية وحرية الممارسة السياسية والمعارضة اضافة الى المشاركة في الحياة السياسية وهي المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية التي تنبذ الولاءات الشخصية و عدم احترام القوانين واحتكار السلطة من طرف جماعة معينة دون اشراك باقي الفواعل الاخرى الموجودة داخل المجتمع ما انتج عداءات بين مختلف التنظيمات المكونة للمجتمع والسلطة المركزية التي تفضل جماعة على حساب جماعة اخرى وممارسة سياسات التهميش والحرمان وعدم تحقيق عدالة اجتماعية داخل الدولة، وهو ما ينطبق على مالي التي تعرف انقساما كبيرا بين سكان الشمال والجنوب والدين ينطرون الى تواجد الجيش المالي داخل الاراضي التي يعيش فيها الطوارق احتلال ونطرا للتهميش والخرمان الدي عانى منه الطوارق مند الاستقلال تشكلت لديهم قناعة بضرورة الانفصال عن الجنوب والحصول على الاستقلال الذاتي لإقليم أزواد وهدا ما دفع بهم الى القيام بأعمال تمرد وانقلابات عسكرية مند استقلال مالي، ويأتي عدم قدرة حكومة المالية على التحكم في النزاع كتأكيد على فشل الدولة في مالي وضعفها وعدم امتلاكها للخبرة اللازمة للوصول الى اتفاق نهائي يقضي بضرورة انهاء اعمال العنف من الطرفين وما يؤكد على الفشل المؤسساتي الدي تعاني منه مالي هو التدخل الخارجي من اجل استرجاع الامن والاستقرار داخل المنطقة بعد سيطرت التنظيمات الموجودة في الشمال على عدة مدن واخراج الجيش منها، حيت قامت فرنسا بالتدخل عسكري في شمال مالي مدعومة بالمجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا للقضاء على التنظيمات الارهابية الموجودة في الشمال بعد فشل الجيش المالي في دلك وهدا ما يؤكد على التدخل في السيادة الداخلية لمالي ويطرح عدة تساؤلات حول مستقبل الدولة في مالي.

الاستنتاجات:

بعد أن قمنا بدراسة هده الموضوع نخلص في الاخير الى مجموعة من الاستنتاجات:

– إن افريقيا مازالت بعيدة عن تحقيق دولة قوية بجميع مقوماتها لأنها تفتقر لمقومات الدولة الحديثة المتمثلة في وجود دولة المؤسسات القائمة على تطبيق الديمقراطية.

– من أهم أسباب فشل الدول الافريقية هو سيطرت الجيش على السلطة والصراعات الموجودة بين النخب السياسية حول السلطة ما خلق ظاهرة الانقلابات العسكرية التي تتميز بها افريقيا، بالإضافة الى عدم احترام الدساتير والتغيرات والتعديلات التي تطرؤ على دساتير الدول الافريقية.

– كان للعامل التاريخي تأثير على عملية بناء الدولة في افريقيا وذلك من خلال ارتباط أنظمة الدول الافريقية بالدول الاستعمارية السابقة، مما ساهم في بقاء الدول الافريقية في تبعية للدول المستعمرة.

– تعتبر حالة مالي مثال للدول الفاشلة لأنها لم تستطيع أن تحدث نموا وبناء دولة وطنية تجمع جميع التنظيمات المكونة للمجتمع المالي.

– ضعف المؤسسات الحكومية وعدم قدرتها على التحكم في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان هوما ساعد على قيام النزاعات في مالي مند الاستقلال وحتى اليوم حيت عملت الأنظمة السياسية في مالي مند1960الى غاية1992 على تهميش وحرمان سكان اقليم الشمال ما دفع بهم الى التمرد.

ومن السيناريوهات المتوقعة في المنطقة:

- منح اقليم أزواد الحكم الذاتي مستقبلا.
- وضع قوات اممية تتولى تسير شؤون الاقليم بقيادة فرنسا.
- فرض قوات لحفظ السلام تابعة للمجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا في شمال مالي تتولى مراقبة الاقليم ومحاربة التنظيمات الارهابية الموجودة ف المنطقة.

قائمة الجداول والخرائط

فهرس الخرائط والجداول:

1.الخرائط

عنوان الخريطة	الصفحة
خريطة عن مؤشر الدول الفاشلة لعام2016	08
خريطة الاستعمار الاوروبي في افريقيا بعد التقاسم	27
خريطة الفساد في افريقيا لعام2016	32
خريطة تبين انتشار الديمقراطية في افريقيا	40
خريطة لنسب التصويت في الانتخابات لعام 2016 في افريقيا	42
خريطة تبين التوزيع اللغوي في مالي	63
خريطة تبين كميات التساقط في مالي	66

2. الجداول:

عنوان الجدول	الصفحة
جدول لتريب الدول الاكتر فشلا في العالم	10-14
جدول يوضح الانتقلابات العسكرية في افريقيا	33-35
مؤشر عن نسب البطالة في مالي ابتداء من سنة2010-2014	59
دائرة نسبية للتنوع الاتني الموجود في مالي	62
خريطة للتوزيع اللغوي في مالي	63

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية

1. احمد زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، (ليبيا، دار الكتب العربية، ط1، 2007)
2. احمد زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي،(دار الكتب العربية، ليبيا،ط1)
3. جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني (هوية الاختلاف)،دمشق
4. جورج بولدزر و اخرون ،اصول الفلسفة الماركسية ،تر، شعبان بركات ،(بيروت منشورات المكتبة العصرية،ج1
5. الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)،سلسلة كتب المستقبل العربي (ع69،قطر،مركز دراسات الوحدة العربية)
6. حمدي عبد الرحمن، الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية،(قطر، دار الكتب القطرية، منتدى العلاقات العربية الدولية،1ط ، 2015)
7. حمدي عبد الرحمن، الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيامعوقات بناء الدولة الوطنية،(قطر، دار الكتب القطرية ،منتدى العلاقات العبية والدولية،2015)
8. حمدي عبد الرحمن، العسكريون والحكم في افريقيا دراسة طبيعة العلاقات المدنية العسكرية ،(القاهرة، مركز دراسات المستقبل الافريقي،ط1، 1996)
9. رضوان بروسي، الديمقراطية والحكم الراشد في افريقيا :دراسة في المداخل النطرية ،الاليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم، مدكرة ماجستير، منشورة،(جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2009/2008)

10. صمويل هينتيجتون،النظم السياسية لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود(لبنان،دارالساقي،ط1، 1993)

11. الظاهر نعيم ،ادارة الدولة والتنظيم السياسي الدولي، (اربد 'عالم الكتب الحديث ،ط2009،1).

12. عايدة العزب موسى، جدور العنف في افريقيا في الغرب الافريقي، حالتا مالي ونيجيريا(مصر، دار البشير للثقافة والعلوم،ط1، 2015)

13. عايدة العزب موسى، جدور العنف في افريقيا في الغرب الافريقي، حالتا مالي ونيجيريا(مصر، دارالبشير للثقافة والعلوم،ط1، 2015)

14. عبد الله مامادو باه، العلاقة بين الاقوام والاعراف في مالي ،مالي عودة الاستعمار القديم،(قطر: دار الكتب القطرية،ط1، 20014)

15. عدنان السيد حسين واخرون، النزاعات الاهلية العربية :العوامل الداخلية والخارجية ،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1997،1)

16. عصام سليمان ،مدخل الى علم الساسة ،(دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت،ط2) [1]

17. فرانسيس فوكو ياما ،بناء الدولة و النطام العالمي ومشكلة الحكم والادارة المحلية في القرن الحادي والعشرين ،تر مجاب الامام ،(الرياض ،العبيكان للنشر،2007)

18. فيصل محمد موسى، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ،مراجعة ميلاد المقرحي بن غازي، منشورات الجامعة المفتوحة،1997

19. محمد الحافظ الغابد،خريطة التنظيمات الوطنية والاسلامية في ازواد(مالي عودة الاستعمارالقديم،قطر،منتدى العلاقات العربية والدولية،دارالكاب القطرية،ط1، 2014)

20. محمد عبد الغني سعودي، قضايا افريقيا (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، ع34،اكتوبر 1980)

21. مور اوليفر،تاريخ افريقيا في العصر الحديث،ترجمة المركز الثقافي للتعريب والترجمة الجزائر، دار الكتاب الحديث،2009

22. مولود زايد الطيب. علم الاجتماع السياسي،(دار الكتب العربية، ليبيا،ط1و 2007

23. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي،(ليبيا، منشورات جامعية السابع من افريل،2007).

24. نزيه نصيف مخائيل،النطم السياسية في افريقيا تطورها واتجاهاتها نحو الوحدة (القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،1967)

25. نعوم تشومسكي ،الدولة الفاشلة ،تر، سامي الكعبي،(بيروت :دار الكتاب العربي،2007

الكتب باللغة الاجنبية

1. Charles Tilly <War Making and state making as organized bringing the state back in .edited by p.evans، d: crime> in raeschermeyer and tskocpel Cambridge، UK: Cambridge university، press1985
2. Georges Boudreau، L'Etat، paris: édition du seoil، 1970.
3. Helman، GBend Rather، resaving Fail State، Foring Policy، 89، 1991-1992.

المدكرات

1. اسمهان حطاب ،انعكاسات الانقسامات الاتنية في مالي على الامن الوطني الاقليمي وادارتها،مدكرة ماجستير غير منشورة(الجزائر:جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2015)
2. بن صالح عبد الله، عملية بناء الدولة في مالي دراسة تقويمية، مدكرة ماجستير منشورة(جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم دراسات افريقية ،2015)
3. رضوان بروسي، الديمقراطية والحكم الراشد في افريقيا :دراسة في المداخل النطرية ،الاليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم، مدكرة ماجستير، منشورة،(جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2009/2008)
4. سارة بن عمر، كريمة لاتامن،مفهوم الطبيعة البشرية واهميتها في التطويق السياسي عند ميكيا فيلي ،مدكرة لنيل شهادة الماستر في شعبة الفلسفة،(جامعة ورقلة،2014-2015)
5. عبد الحفيط جبابلية،تحديات عملية بناء الدولة في افريقيا ،مدكرة لنيل شهادو الماجيسير،تخصص الدراسات السياسية المقارنة ،جامعة الجزائر ،2010

المجلات

1. دفاتر المتوسط،ع5،جامعة باجي مختار عنابة ،اكتوبر2016
2. مسيح الدين تسعديت،النزاع الممتد في مالي من كيدال 1963الى اتفاقية واغادوغو2013،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية ،ع1،(جوان2014)

المواقع الالكترونية

1. انظر : www.islamist-movements.com/3483

2. انظر : www.alarabiya.net/artecles/2012/12/11/254471.hlmi

3. http://link.springer.com/article/10.1007%2Fs10584-005-6014-2017/05/040?LI=true انظر :

4. انظر :

5. http://www.afdb/en/news-and-events/mali-shows-way-in-figthing-hunger-caused.by climate change-8660/04/05/2017.

6. https://www.afdb.org/en/news-and-events/la-bad-et-le-mali-signent-des-accords-de-prets-pour-financer-le-projet-dassainissement-de-la-ville-de-bamako-16635/

7. Loc.cit

8. http://www.rfi.fr/afrique/20130619-mali-grandes-mesures-accord-signe-ouagadougou

9. .2017/05/20

10. http://www.rfi.fr/afrique/20130618-mali-accord-signature-etat-transition-mali-touaregs-mnla-hcua-ouagadougou.2017/05/21

11. Loc.cit

12.

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات:

المحتويات

مقدمة 01

الفصل الاول: تأصيل نطري ومفاهيمي للدراسة.....07

المبحث الاول: تطور مفهوم الدولة.....07

المطلب الاول: ماهية الدولة.....07

المطلب الثاني: أركان الدولة.....09

المطلب الثالث: خصائص الدولة.....10

المبحث الثاني: النطريات المفسرة لنشأة الدولة.....21

المطلب الاول : نطرية القوة.....21

المطلب الثاني: النطريات التيوقراطية (الدينية).....22

المطلب الثالث: النطرية الديمقراطية.....23

المطلب الرابع: نطرية التطور العائلي.....24

المطلب الخامس: نطرية التطور التاريخي.....24

المبحت الثالث: بناء الدولة حسب مدرسي التحديث والتبعية.....24

المطلب الاول: مدرسة التحديث.....24

المطلب الثاني: مدرسة التبعية.....26

خلاصة الفصل.....28

الفصل الثاني: مسار تطور بناء الدولة في افريقيا.....30

المبحث الاول: افريقيا قبل الاستعمار.....30
المطلب الاول: امبراطورية غانا.....30
المطلب الثاني:امبراطورية مالي.....30
المطلب الثالث:امبراطورية السونغاي.....31
المطلب الرابع: مملكة الهوسا.....31
المطلب الخامس: مملكة بنين.....31
المبحث الثاني: افريقيا في مرحلة الاستعمار وبعد الاستقلال.....32
المطلب الاول: الاستعمار الفرنسي لافريقيا.....32
المطلب الثاني: الاستعمار البريطاني لافريقيا.....34
المبحث الثالث: النطم السياسية في افريقيا.....35
المطلب الاول: النخب السياسية في افريقيا.....36
المطلب الثاني: أنطمة الحكم في افريقيا.....37
المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية وسيطرتها على على السلطة.....39
المطلب الرابع: المجتمع المدني.....41
خلاصة الفصل.....50
الفصل الثالث: فرص ورهانات بناء الدولة الوطنية في مالي.....52
المبحث الاول: مسار بناء الدولة الوطنية في مالي.....52
المطلب الاول: مالي قبل الاحتلال.....52
المطلب الثاني: مالي بعد الاستقلال.....53

المبحث الثاني: فرص بناء الدولة الوطنية في مالي.....54

المطلب الاول: فترة حكم موديبو كايتا1960-1968.....55

المطلب الثاني: فترة حكم موسى تراوري1968-1991.....55

المطلب الثالث: فترة حكم الفا عمر كوناري1992-2002.....56

المطلب الرابع: فترة حكم امادو تومانى توري2002-2012.....57

المبحث الثالث: رهانات بناء الدولة الوطنية في مالي.....64

المطلب الاول: الرهان الاقتصادي.....64

المطلب الثاني: الرهان السياسي.....67

المطلب الثالث: الرهان الاجتماعي.....68

المطلب الرابع: الرهان الطبيعي.....71

خلاصة الفصل.....76

الخاتمة.....78

الاستنتاجات.....79

الملاحق.....81

قائمة المراجع

فهرس الجداول والخرائط

فهرس الموضوعات

ملخص الدراسة:

يعتبر مصطلح الدولة من المصطلحات الحديثة الظهور في افريقيا بالنطر الى السياق التاريخي الذي مرت به الدول الافريقية التي تعرضت للاستعمار الاوروبي ما جعل عملية بناء الدولة في افريقيا تأتي متأخرة أي بعد الاستقلال ، ومن خلال دراستنا هذه تطرقنا في الفصل الاول الى المفاهيم المتعلقة بالدولة من تعاريف وأركان وخصائص الدولة اضافة الى شرح مفهوم عملية بناء الدولة والدولة الفاشلة كما اشرنا الى اهم النطريات التي عالجت موضوع بناء الدولة من خلال مدرستي التحديث والتبعية أما الفصل الثاني فقد كان يدور حول تطور مسار بناء الدولة في افريقيا بالتركيز على دور الجيش وتدخله في شؤون الحكم وظاهرة الانقلابات العسكرية التي تعاني منها افريقيا، كدلك دور النخب السياسية التي تعتبر مشاركة في دلك لأنها عملت على خدمة مصالحها الشخصية عوض التفرغ لخدمة المصلحة العامة باستغلالها الوظيفة التي تشغلها في مؤسسات الدولة والتي تعرف فسادا كبيرا اتر على عاملي الامن والاستقرار داخل دول القارة التي لم تعرف الديمقراطية الا في بداية التسعينيات بعد تراجع انطمة الحكم الواحد التي هيمنت على السلطة مند الاستقلال بينما خصصنا الفصل الثالث لدراسة عملية بناء الدولة الوطنية في مالي بعد 2012 واهم الصعوبات التي تواجهها عملية بناء الدولة في مالي والتي يتصدرها النزاع القائم في مالي مند الاستقلال بين الطوارق والحكومة المركزية مند استقلال مالي بالإضافة الى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية التي تعاني منها حكومة مالي والتي ادت الى فشل عملية بناء دولة وطنية تضم جميع التنظيمات الموجودة في مالي والتي جعلت منها دولة فاشلة بامتياز.

في الاخير نخلص الا أن الدولة في افريقيا لم تكننابعة عن ارادة شخصية بل كانت نتيجة لإملاءات فرضتها الظروف الدولية لان البلدان الافريقية لم تكن مؤهلة لبناء دولة وطنية قوية بجميع مقوماتها خاصة ادا نطرنا الى الاختلاف الموجود داخل المجتمعات الافريقية والدي يعتبر من اهم العوامل المساعدة على فشل الدولة في الكثير من بلدان افريقيا.

The term "state" is one of the most recent terms used in Africa. It is a reference to the historical context of the African countries that were subjected to European colonialism, which made the process of nation-building in Africa come to an end after independence, and through our study we discussed in the first chapter the concepts related to the state of definitions, The State also explained the concept of the state-building process and the failed state. We also referred to the most important theories that dealt with state-building through the schools of modernization and dependence. The second chapter deals with the evolution of the state-building process in Africa, focusing on the role of the army Its interference in the affairs of government and the phenomenon of military coups in which Africa suffers, such as the role of the political elites, which is considered to be involved in it because it has served its personal interests instead of serving the public interest by exploiting the function it occupies in the institutions of the state. The continent that did not know democracy only in the early nineties after the decline of the integration of the one rule that dominated the authority from independence, while we devoted Chapter III to study the process of building the national state Mali Mali after 2012 and the most important difficulties faced by the process of state-building Mali, which is at the forefront of the conflict in Mali since independence between the Tuareg and the central government because of the independence of Mali in addition to the economic, social and natural problems suffered by the Government of Mali, which led to the failure of the process of building a national state includes all the existing organizations in Mali, which made them a failed state.

In the end we conclude that the state in Africa was not motivated by personal will but rather by dictates dictated by international circumstances because African countries were not qualified to build a strong national state with all its components, especially if we were tempted to differ within African societies. In many African countries.